الأمن الثقافي ودور الأمن التربوي كبُعد استراتيجي في تحقيقه، من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في كليات العلوم التربوية في الجامعات الأردنية

إعداد

موفق"محمد نبيل" "محمد ياسين" الشريف

المشرف

الأستاذ الدكتور هاني عبد الرحمن الطويل

قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في أصول التربية

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

آذار/2011 م

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الأطروحة "الأمن الثقافي ودور الأمن التربوي كبُعد استراتيجي في تحقيقه، من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في كليات العلوم التربوية في الجامعات الأردنية" وأجيزت بتأريخ 28 / 3 / 2011م.

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الدكتور هاني عبد الرحمن الطويل أستاذ – إدارة تربوية	مشرفاً	....
الدكتور إبراهيم عبد الله ناصر أستاذ – أصول تربية	عضواً	....
الدكتور محمد سليم الزبون أستاذ مشارك – أصول تربية	عضواً	....
الدكتور محمد أمين القضاه أستاذ مشارك – أصول تربية جامعة مؤتة	عضواً	....

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

قَالَ تَعَالَى: قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِيٓ إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ الأحقاف: ١٥

إلى قدوتي ومعلمي ومرشدي ومبشري ومنذري...إلى سيد بني البشر وشفيعها
إلى محمد رسول الحكمة المهداة للعالمين صلى الله عليه وسلم، فجزاه الله عنا كل خير.

إلى رمز البذل والعطاء والتضحية والحكمة...إلى الذي انتظر طويلاً هذا اليوم
إلى أبي لك مني كل التقدير والاحترام، فجزاه الله خير ما يجزى والداً عن والده.

إلى فيض العطف والحنان والإخلاص...إلى التي ترقبت زماناً هذه اللحظات
إلى أمي لك مني كل الشكر والعرفان، فجزاكي الله خير الجزاء من الأقوال والأفعال.

إلى هبة ربي ودليل صبري ورفيقة دربي... إلى التي لازمتني حتى في كتابتي إهدائي
إلى زوجتي الحبيبة لك مني نسائم الرحمة والإكرام، فجزاكي الله خير ما يجزى الأخلاء.

إلى زينة حياتي وفلذات كبدي وأملي بالنجاح...إلى اللذين سمحوا لي الأخذ من أوقاتهم
إلى ولديّ أسامة وأويس أعزهم الله بعز دينه، وحفظهم الله من كل سوء.

إلى أخي مصطفى الأكبر رفيق الدّرب وشقيق الروح. إلى أهله وذريته.

إلى أختي الكبرى والصغرى المقدرتان، وأزواجهن وذرياتهم.

إلى أقاربي...إلى آل الشريف...

إلى أمتي...

إلى كل عضو هيئة تدريس... إلى كل طالب علم...

إلى كل من مد يد العون...إلى كل صاحب قرار...

لكم جميعاً أهدي هذا العمل المتواضع

راجياً من الله القبول

الشكر والتقدير

أرى لزاماً عليّ أن أسجل عظيم امتناني إلى مشرفي السابق أستاذي الدكتور عبد الله الرشدان رحمه الله تعالى وأدخله فسيح جنانه.

كما وأتقدم بخالص الشكر الجزيل إلى مشرفي أستاذي الدكتور هاني عبد الرحمن الطويل؛ لما أسبغه عليّ من التوجيهات الفياضة، والنصائح النافعة، واللفتات الكريمة، فجزاهما اللّهم عنّي خير الجزاء؛ لتفضلهم الإشراف عليّ في كتابة هذه الأطروحة.

إلى أساتذتي الأجلاء الذين تفضلوا بقراءة هذه الأطروحة لمناقشتها وتقويمها وإغنائها بآرائهم السديدة فلهم منّي عظيّم العرفان والتقدير إلى: أستاذي الدكتور إبراهيم ناصر معلمي الأول، الذي لم يبخل بعلمه على طلبته، إرشاداً ومناقشةً.

الدكتور محمد سليم الزبون رئيس قسمي، الناصح الأمين الذي ذلل ليّ الكثير الكثير من الصعاب وتفضل بمناقشة الأطروحة.

الدكتور محمد أمين القضاه الأصولي التربوي في جامعة مؤتة، الذي تفضل عليّ بقبول قراءة ومناقشة هذه الأطروحة فالشكر له موصول بالاحترام والتقدير.

إلى أعضاء هيئة التدريس في كليات العلوم التربوية في الجامعات الأردنية ممن تفضلوا بتعبئة بيانات الاستبانة.

إلى أعضاء هيئة التدريس، وزملائي الذين لازمتهم طالباً العلم والمعرفة في قسم الإدارة والأصول التربوية، إلى قسمي الذي احتضني حتى النهاية.

إلى كل من أسدى إلي عوناً وسهل إلي صعباً في سبيل إنجاز هذه الأطروحة.

ولن أنسى أسرتي وعائلتي وأصدقائي وأفراد مجتمعي وأمتي.

والله أسأل أن يوفقنا لما يحب ويرضى أنه ولي ذلك والقادر عليه.

الباحث

فهـــرس المحتـــويات

قائمـــــــة الجــــــداول

قائمـــــة الملحقات

الأمن الثقافي ودور الأمن التربوي كبُعد استراتيجي في تحقيقه، من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في كليات العلوم التربوية في الجامعات الأردنية

إعداد

موفـق" محمد نبيل" "محمد ياسين" الشريف

المشرف

الأستاذ الدكتور هاني عبد الرحمن الطويل

الملخص

هدفت الدراسة إلى توضيح الأمن الثقافي ودور الأمن التربوي كبُعد استراتيجي في تحقيقه من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في كليات العلوم التربوية في الجامعات الأردنية. وذلك بالإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

- ما وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في كليات العلوم التربوية في الجامعات الأردنية بما يخص الأمن الثقافي ودور الأمن التربوي كبُعد استراتيجي في تحقيقه؟

ويتفرع عن هذا السؤال ما يأتي:

- هل تختلف وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في كليات العلوم التربوية في الجامعات الأردنية بما يخص الأمن الثقافي ودور الأمن التربوي كبُعد استراتيجي في تحقيقه تبعاً للمتغيرات الآتية: الرتبة الأكاديمية، والجنس، والعمر، والخبرة؟.

تكونت عينة الدراسة من (241) عضواً تم اختيارهم بطريقة طبقية عشوائية من أعضاء هيئة التدريس في كليات العلوم التربوية في الجامعات الأردنية. للعام الدراسي 2009–2010م وعددهم (440) عضواً. وقد تم إعداد الأداة وتطويرها بحيث اشتملت على (60) فقرة، وتضمنت الأداة ثلاث مجالات رئيسية توزعت على النحو الآتي: المجال الأول: التأصيل للأمن الثقافي والتربوي، والمجال الثاني: التحديات الأمنية للبُعدين التربوي والثقافي، والمجال الثالث: التحديات الأمنية التنموية للبُعدين الثقافي والتربوي، وتم التحقق من صدقها وثباتها من خلال التحليل العاملي ومعامل ارتباط بيرسون وكرونباخ ألفا، وتم استخدم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية وتحليل التباين الأحادي واختبار (SNK) لتحديد مصادر الفروق في المجالات.

وأشارت نتائج الدراسة إلى ما يأتي:

أشارت نتائج الدراسة إلى درجة استجابات عالية بمتوسط حسابي مقداره (4.25) من حيث قبول أعضاء الهيئة التدريسية المحتوى التأصيلي المتضمن في مجالات وفقرات الدراسة ككل، وكانت الفروق لصالح الرتبة الأكاديمية أستاذ مساعد، وبالتالي لصالح العمر والخبرة الأقل وغالباً لصالح الذكور. في حين يقر مجتمع الدراسة في مجمله دور الأمن التربوي كبُعد

استراتيجي في تحقيق الأمن الثقافي، وضعف تحقق المنظومة الثقافية والتربوية من الناحية التطبيقية، وعدم توفير آليات تنفيذ متبناه من أصحاب القرار قادرة على مواجهة التحديات الأمنية والتنموية الشاملة.

وباستعراض قيم الفروق الدالة إحصائياً، فقد كانت بين الأستاذ المساعد من جهة والرتبتين الأخريين، بحيث إن الدلالة كانت لصالح رتبة الأستاذ المساعد، ولصالح الذكور الذين كانت متوسطاتهم الحسابية أكبر مقارنة بمتوسطات الإناث. وتبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية سواء لمتغير الرتبة الأكاديمية أم لمتغير الجنس. كما أن الفروق قد كانت بين عمر أقل من (40) سنة والفئتين أكثر من (50) إلى (60) سنة والفئة أكثر من (60) سنة ولصالح الفئة الأصغر سناً. وكانت الفروق دالة لصالح فئة خبرة أقل من (5) سنوات.

وفي ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحث بما يأتي:

- إعادة النظر بمدخلات وعمليات ومخرجات النظام الثقافي والتربوي والتعليمي بناءاً على معيارية أمنية وتنموية شاملة.
- العمل على توظيف نخبة متخصصة في المنظومة الأمنية الثقافية والتربوية والتنموية؛ لتقديم التقييم والدعم والتطوير والإرشاد والتوعية والخطط التطبيقية كأطر مرجعية لكل مؤسسات المجتمع؛ للإيفاء بمتطلبات تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.
- تبني أصحاب القرار لما تضمنته الدراسة من تأصيل لواقع التحديات الأمنية الثقافية والتربوية التي تواجه المنظومة الأمنية التنموية الشاملة؛ للعمل على مواجهة واقعها، وتوجيه آليات التنفيذ لضبطها ومعالجتها.

الفصـــل الأول

مشكلة الدراسة وأهميتها

الفصـــل الأول

مشكلة الدراسة وأهميتها

المقدمة:

الأمم على اختلافها في التقدم والتأخر، والتمدن والتحضر، تحتفظ بميراث ثقافي يكون لها بمثابة الروح التي تمدها بالحياة، وكل محاولة من شأنها التقليل من هذه الثقافة يعنـــي محاولـــة إقصاء وتهميش الأفراد لهذه الثقافة الأممية، وهذا ما يفسر الـــصراعات الفكريـــة والعـــسكرية الطويلة التي عاشها أصحاب الحضارات المتباينة على مدى العصور المختلفة.

فتلك الحضارات كانت تعيش حالةً من حالات الخوف الذي يهدد بفكره وثقافته، فكـــان لا بد من بناء جدار أمني قومي ثقافي للمحافظة على الهوية الثقافية؛ كي لا تنطمس أصـــول هـــذه الهوية القويمة في عالم الحضارات الإنسانية، وبالتالي تصبح تأريخاً ثقافياً كأي تأريخ مضى.

والمنظومة الثقافية الحية والقويمة لا تـــنعزل بطبيعتها عن التفاعل والتلاقح مـــع بـــاقي الثقافات المتعددة؛ كون الحوار البَناء أصل التعايش والانتفاع بـــين الثقافـــات، وحريـــة الفكـــر المنضبطة حق إنساني في كل الشرائع والأنظمة والقوانين المستنيرة، في عصر أصبحت آفـــاق المعرفة الثقافية والفكرية والتربوية مفتوحة من خلال أدوات الاتصال والتواصـــل المعاصـــرة، بحيث أضحى مطلب التنمية الشاملة للأفراد والمجتمعات غير متحقق إلا بوجود منظومة ثقافيـــة وتربوية وتعليمية قادرة على مواجهة التحديات التنموية المستدامة.

إن هذا كله هو الذي يشكل الدافع الأكبر لدى أصحاب الثقافات في الحفاظ علـــى ثقـــافتهم وضبطها، ومحاولة بناء الجدار الأمني الذي يحفظ للأمة أياً كانـــت ثقافتهـــا وتراثهـــا مـــن أي اختراق، وبالتالي فإن تثبيت مفهوم الأمن الثقافي التربوي أمر لا غنى عنه عند جميع الثقافات، بل إن المنظومة الأمنية بأكملها إنما تعود للمفهوم الأمني الثقافي التربوي، فهو الذي يلقي بظلاله على بقية الأبعاد الأمنية والتنموية الشاملة؛ ولذا فإن المفاهيم والمـــصطلحات هـــي مـــن أهـــم مرتكزات أي رسالة علمية، ومن غير توضيح المفاهيم والمصطلحات العلمية فإنه من الـــصعب الوصول إلى منظومة ثقافية وتربوية متكاملة تحقق الأمن لذاتها ولغيرها في أي حقل من حقول المعرفة المختلفة، ومن هذا المنطلق انطلقت فكرة الأطروحة.

مشكلة الدراسة:

برزت مشكلة الدراسة انطلاقاً من عدم وجود تأصيل شمولي للمنظومة الأمنيـــة الثقافيـــة والتربوية، تأصيل مَعني بمواجهة تحدياتهما التنموية المتنامية، مع وجود تأصيل سابق ومتزامن مع هذه الدراسة لباقي أبعاد المنظومة الأمنية الأخرى، ولذلك تتمثل مشكلة الدراسة ببيان الأمن

الثقافي ودور الأمن التربوي كبُعد استراتيجي في تحقيقه، وقد صيغت مشكلة الدراسة الرئيسية على النحو الآتي: ما وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في كليات العلوم التربوية في الجامعات الأردنية بما يخص الأمن الثقافي ودور الأمن التربوي كبُعد استراتيجي في تحقيقه؟

أهداف الدراسة وأسئلتها:

هدفت الدراسة إلى توضيح الأمن الثقافي ودور الأمن التربوي كبُعد استراتيجي في تحقيقه، من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في كليات العلوم التربوية في الجامعات الأردنية. ومن متطلبات تحقيق هذا الهدف بشكل شمولي تحتم الإجابة عن عدة أسئلة مُبينة على النحو الآتي:

السؤال الأول: ما وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في كليات العلوم التربوية في الجامعات الأردنية بما يخص الأمن الثقافي ودور الأمن التربوي كبُعد استراتيجي في تحقيقه؟ وهو السؤال الرئيسي الذي انبثقت عنه باقي الأسئلة تبعاً لتغيرات الدراسة المستقلة.

السؤال الثاني: هل تختلف وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في كليات العلوم التربوية في الجامعات الأردنية بما يخص الأمن الثقافي ودور الأمن التربوي كبُعد استراتيجي في تحقيقه تبعاً لمتغير الرتبة الأكاديمية؟

السؤال الثالث: هل تختلف وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في كليات العلوم التربوية في الجامعات الأردنية بما يخص الأمن الثقافي ودور الأمن التربوي كبُعد استراتيجي في تحقيقه تبعاً لمتغير الجنس؟

السؤال الرابع: هل تختلف وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في كليات العلوم التربوية في الجامعات الأردنية بما يخص الأمن الثقافي ودور الأمن التربوي كبُعد استراتيجي في تحقيقه تبعاً لمتغير العمر؟

السؤال الخامس:هل تختلف وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في كليات العلوم التربوية في الجامعات الأردنية بما يخص الأمن الثقافي ودور الأمن التربوي كبُعد استراتيجي في تحقيقه تبعاً لمتغير سنوات الخبرة؟

أهمية الدراسة ومبرراتها:

تسعى هذه الدراسة إلى تقصي معرفة التأصيل لموضوع الأمن الثقافي ودور الأمن التربوي في تحققه، بغية إيجاد شبكة العلاقات المرتبطة بهما وبباقي الأبعاد الخاصة بالمنظومة الأمنية الشاملة، وما يواجهها من تحديات، وما تتطلبه من مقومات؛ لتحقيق التنمية الشاملة

والممتدة. وذلك من خلال ما يمكن أن يتفق عليه أهل الاختصاص والخبرة، وانطلاقاً من هــذا الأساس، يؤمل أن تسهم هذه الدراسة في المجالات الآتية:

- المساهمة في وضع تصور أمني ثقافي تربوي في المستقبل القريب يوصل الفرد إلى الرفاه الاجتماعي الإنساني نحو مجتمع أكثر أمناً؛ بإبراز دور الأمن التربوي كبُعــد استراتيجي في تحقيق الأمن الثقافي.
- تسليط الضوء لصانع القرار التربوي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي في وضع الأصول والخطط والإستراتيجيات القادرة على مواجهة التحديات.
- تشخيص الواقع الثقافي المتزامن مع ما يواجهه النظام التربوي والأنظمة الأخرى في المجتمع من تحديات حرجة متتالية تمس هويته وكيانه وثرواته ووجوده، فــي حــين تسعى الأمم لامتلاك أسباب القوة والمنعة الموصلة إلــى تحقيــق الأمــن لأفرادهــا ومجتمعاتها.
- تعميق وجهات نظر الأكاديميين التربويين في الجامعات الأردنية، بتعريفهم بأصــول هذا الموضوع كونه بُعداً جديداً لم يؤصل بالشكل الكامل كبُعد من أبعاد الأمن القومي.
- توفير المناخ الثقافي والتربوي المناسب للفرد والمجتمع في زمن المتغيــرات؛ كــون التغيير يبدأ من التربية أولاً، مع تقرير دور التربية فــي إحــداث وتوجــه وتثبيــت المنظومة الأمنية التي تقود إلى التنمية والتقدم والنهضة.

محددات الدراسة:

محددات حجم العينة: اقتصرت الدراسة على أعضاء الهيئة التدريسية من حملــة درجــة الدكتوراه في كليات العلوم التربوية في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة، حيــث تكونــت عينة الدراسة من (241) عضواً، تم اختيارهم بطريقة طبقية عشوائية من أصل (440) عضواً من أعضاء هيئة التدريس موزعين على الجامعات الأردنية.

محددات زمن الدراسة: اقتصرت الدراسة على أعضاء الهيئة التدريسية في كليات العلوم التربوية في الجامعات الأردنية للعام الدراسي 2009-2010م.

مصطلحات الدراسة:

اقتصر السؤال البحثي على مصطلحين رئيسين يتحتم ضرورة تعريفهما مفاهيمياً وإجرائياً على النحو الآتي:

مصطلح الأمن الثقافي:

الأمن الثقافي: هو الحفاظ على المكونات الثقافية الأصلية في مواجهة التيـــارات الثقافيـــة الوافدة أو الأجنبية المشبوهة (أحمد، 2006).

أما **الأمن الثقافي إجرائياً:** فهو البُعد المعني بضبط منظومة ثقافة المجتمع، وجعلها قادرة على مواجهة التحديات التنموية الداخلية والخارجية.

مصطلح الأمن التربوي:

الأمن التربوي: تأمين التربية ضد أية أخطار تهددها داخلياً وخارجياً، وضمان المحافظة على استقرارها وتطورها، بما يمكنها من تحقيق أهدافها على صعيد الفرد والمجتمع (صـــافي، 2009).

أما **الأمن التربوي إجرائياً:** فهو البُعد المعني بضبط منظومة العملية التربويـــة، وجعلهـــا قادرة على مواجهة التحديات التنموية الداخلية والخارجية.

الفصـــــل الثـــــاني

الأدب النظري والدراسات السابقة

الفصل الثاني

الأدب النظري والدراسات السابقة

أولاً: الأدب النظري:

الأمن من حيث النشأة والمفهوم هو حاجة فطرية، وهو أيضاً قديم قدم الخليقة، وقد نهضت به المجالات التطبيقية قبل أن يدخل الحقل الأكاديمي المتخصص كمادة تحتاج للدراسة وللتحليل. والأمن ليس فقط حاجة للفرد، بل حاجة لكل مجتمع، حيث تكاد تجمع جميع دول العالم على أن أمنها أكثر الأمور قداسة في حياتها إلى حد أن يستدعي تهديد أمنها حالة من الاستنفار (برقاوي، 2003).

يُستدل على أهمية الأصل الثلاثي لمادة الأمن أنها قد تكررت في كتاب الله هي ومشتقاتها أكثر من ثمان مائة مرة، ولذلك فليس غريباً أن نرى في كتاب الله ما يزيد عن خمسين آية تتحدث عن الأمن صراحة بمختلف مفاهيمه فضلاً عن الآيات الكثيرة التي احتوت في مضمونها التعرض لهذا الجانب من جوانب الحياة (أبو زيد، 1991).

لا يوجد تشريع على هذه الأرض يولي للأمن أهمية كما يوليه النظام التشريعي الرباني؛ وذلك نابع من اهتمام الخالق المُشرِّع بالنفس البشرية، ومن حرصه على توجيهها التوجيه السليم، مع العناية بتوفير كل ما يمكن أن يريحها أو أن يؤمن له الحماية الكاملة من كل أنواع المخاطر التي قد تسبب لها الخوف أو القلق أو التوتر، مما يترتب عليه فقدان الجو الآمن والمطمئن، الذي بدونه لا يمكن لهذه النفس أن تعمل أو تبدع أو تنتج في أي مجال من مجالات الحياة؛ لأن من طبيعة النفس البشرية أن لا تعمل إلا وهي آمنة ومطمئنة على حالها وعلى منجزاتها، وعلى كل ما يحيط بها مما لها به علاقة مباشرة أو غير مباشرة (حسين، 1999).

ماهية الأمن:

الأصل اللغوي للأمن من(أَمِنَ) ومنه الأمان والأمانة، وقد أَمِنْتُ فأنا آمن، وآمنت غيري من الأمن والأمان. والأمن ضدّ الخوف، وقد يقال: الأمين: المأمون، واستأمن إليه، أي دخل في أمانه قال ابن سيده: الأمن نقيض الخوف وحكى هذه الزجاج، وفيما يأتي بعض الآيات التي تناولت الأمن والخوف في سياق الآية الوحدة:

قَالَ تَعَالَى:﴿ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعۡدِ خَوۡفِهِمۡ أَمۡنٗاۚ ﴾سورة النور: 55.

قَالَ تَعَالَى:﴿ ٱلَّذِيٓ أَطۡعَمَهُم مِّن جُوعٖ وَءَامَنَهُم مِّنۡ خَوۡفِۭ ﴾ سورة قريش:4.

قَالَ تَعَالَى:﴿ وَقَالُوٓاْ إِن نَّتَّبِعِ ٱلْهُدَىٰ مَعَكَ نُتَخَطَّفْ مِنْ أَرْضِنَآ ۚ أَوَلَمْ نُمَكِّن لَّهُمْ حَرَمًا ءَامِنًا يُجْبَىٰٓ إِلَيْهِ ثَمَرَٰتُ كُلِّ شَىْءٍ رِّزْقًا مِّن لَّدُنَّا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ سورة القصص:57.

قَالَ تَعَالَى:﴿ أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا ءَامِنًا وَيُتَخَطَّفُ ٱلنَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ ۚ أَفَبِٱلْبَٰطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَةِ ٱللَّهِ يَكْفُرُونَ ﴾ سورة العنكبوت: 67.

قَالَ تَعَالَى:﴿ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ ٱللَّهِ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ بِمَا كَانُواْ يَصْنَعُونَ ﴾ سورة النحل112.

ويُعد مفهوم الأمن عامة من المفاهيم ذات الثراء في معناه اللغوي، وفيما يأتي بيان لأهم مدلولاته:

- الطمأنينة: فالرجل الآمن هو من يطمئن إلى كل واحد ويثق بكل أحد، والبلد الآمن هو من يطمئن به أهله.
- الحفظ: فقد قيل إن الأمنة ـــ وهي جمع أمين ـــ هم الحفظة، والمفرد حافظ، وأصل الحفظ الأمن من خوف الضياع، والمأمون هو من يتولى رقابة الشيء والحفاظ عليه.
- عدم الخيانة: فالأمن والأمان والأمانة والأمنة نقيض الخوف، ولذا يقال أمن فلان يأمن أمناً وأماناً إذا لم يخف، وقد أمنته ضد أخفته، ورجل أَمَنَة أي يأمن من كل واحد، وقيل يأمنه الناس ولا يخافون غائلته.
- القوة: فالأمين هو الذي يمتلك أسباب المنعة والقوة ملازمة للأمن، ولذلك يقال ناقة أمون أي أمينة وثيقة الخلق.
- السلم: فيقال أمن فيه أي سلم.

فالأمن ضد الخوف أو هو عدم توقع المكروه في الزمان الحالي والآتي، في داخل بلده ومن خارجها، من العدو ومن غيره (الخادمي، 2006). وللمعنى اللغوي لمادة أَمِـنَ مدلولات أخرى يمكن الاستزادة منها بالرجوع إلى لسان العرب مادة" أَمِنَ " (ابن منظور، 1968).

إن الأمن كلفظ يتعلق بالتحرر من الخوف أو الخطر أو الغزو وهو متعلق بحقيقة ذاتية ونسبية تتعلق بالبيئة الداخلية والخارجية لمجتمع إنساني بعينه (علي، 1989).

الأمن اصطلاحاً:

كثرت التعاريف التي تناولت المعنى الاصطلاحي للأمن كلاً حسب تخصصه ومجاله التطبيقي. ويعترف علماء الأمن في الغرب بغموض وتشابك مفاهيم الأمن، حتى أصبح من الصعوبة بمكان الاتفاق على تعريف للأمن يحظى بقبول علمائه والمهتمين بدراسته، وإن مصطلح الأمن يتسم بالغموض بحسب اختلاف ثقافة المجتمعات وموقعها (السديس، 2005).

تم اختيار بعض المعاني الدالة لمصطلح الأمن الذي هو:

- تأمين كيان الأمة ضد الأخطار التي تتهددها داخلياً وخارجياً، وصيانة مصالحها الحقيقية، وتهيئة الظروف والعوامل المناسبة لتحقيق أهدافها. وهو تلك الحالة من الاستقرار التي يجب أن تشمل المنطقة بعيداً عن أي تهديد، سواء من الداخل أم الخارج. كما يعرف (جارازا هيرمان) الأمن متعلق بمدى تخفيف خطر التهديد (خميس، 2005).
- حالة غياب الخطر والتهديد، والتي قد يستشعرها الحيوان بالغريزة، أما الإنسان فيدركها بملكة العقل وخبرة الممارسة والحس (حريز، 2005).
- شعور الإنسان بالطمأنينة لانعدام التهديدات الحسية على شخصه وحقوقه ولتحرره من القيود التي تحول دون استفائه لاحتياجاته الروحية والمعنوية، مع شعوره بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية (الشقحاء، 2006).
- مقدرة المجتمع وإطاره النظامي الدولة على مواجهة كافة التهديدات الداخلية والخارجية، بما يؤدي إلى محافظته على كيانه وهويته وموارده وتماسكه وتطوره وحرية إرادته (أيوب، 2003).
- حماية التراب الوطني وكيان الدولة ومواردها من الأخطار الخارجية، وهذا ما يقتصر عليه المفهوم الضيق للأمن، أما المفهوم الأوسع للأمن فهو الذي يمتد من الجبهة الداخلية، وحماية هوية المجتمع وقيمه، ويأمن المواطن من الخوف والفاقة، ويضمن له حداً أدنى من الرفاهية.
- تأمين الأمة من الداخل، ودفع التهديد والعدوان الخارجي، بما يكفل للأمة حياة مستقرة تساعد على النهوض والتقدم.

- أن يأمن على عقيدته التي يؤمن بها وعلى هويته الفكرية والثقافية وعلى موارده المالية. فالأمن لا يتحقق بمجرد إحساس الإنسان بالأمان على حياته فقط. وهذا التعريف ما تبناه العتيبي دون التعرفيين السابقين (العتيبي، 1999).
- جوهر ينبع من وجود نظام متناسق من المعتقدات والمبادئ المشتركة في المجتمع. وهو التنمية. ويمكن تفسير هذا التعريف على النحو الآتي: أي بدون التنمية لا يمكن أن يوجد أمن، والدول النامية التي لا تنمو بالواقع لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة، وحد أدنى من التنمية يساوي حد أدنى من الأمن. نقلاً عن (روبرت مكنمارا) في كتابه جوهر الأمن (علي، 1989).

يتضح مما سبق أن الأمن في الاصطلاح له مفهومه الواسع، فكل باحث ينظر له من زاويته التي يعتبرها مهمة ولا غنى عنها عند تعريفه للأمن، وإن كان هناك اتفاق إلى حد كبير في بعض مكوناته، هذا جمع من المعاني التي تشتمل بعض مدلولات الأصل الثلاثي للأمن، يبرز مدى إمكانية صياغة تعريف عام للأمن جامع مانع يبرز أهم خصائصه وأهدافه وأهميته ووظائفه، بمفردات معيارية سواء خوف أم تنمية أم تحديات يمكن قياسه تحققها في المجتمع، تستوجب جوامع مجملة لا بد من تفصيل قد تشتمل كل المدلولات اللغوية والاصطلاحية السابقة الذكر، بالإضافة إلى تفصيل وتخصيص مصطلح الأمن ضمن أهم أبعاده ومجالاته التي تناولتها الدراسة بخصوص بُعدين هما الأمن الثقافي والأمن التربوي.

ماهية الأمن الثقافي:

تخصيص الأمن بمفردة الثقافة، يتطلب استعراض أهم مدلولات مركب الأمن الثقافيً.

الأمن الثقافي ليس مجرد تعبير لغوي سلبي، ولكنه مصطلح أو مفهوم مشتق من الأمان، ومن ضرورة الحفاظ على مقومات الثقافة العربية في أبعادها ومجالاتها ومظاهرها لتتابع دورها الوطني القومي، ومضمونها الإنساني، ومسؤوليتها الحضارية في سياق المعاصرة، بالمشاركة الفاعلة على المستويين الوطني القومي والعالمي (مصمودي، 1996).

وليس هناك تحديد دقيق لمفهوم الأمن الثقافي، وإن دل على السلوكات الدفاعية التي تضمن الأمان والحفاظ على الهوية في مواجهة الغزو الثقافي الخارجي. أي أن الأمن الثقافي ضروري للأمة التي تشعر بالأخطار الخارجية، وتخشى من أن تذوب ثقافتها القومية في أثناء مواجهتها ثقافات أخرى غازية تفوقها قوة ومقدرة على الهيمنة. وليست الثقافة العربية بدعاً في حاجتها إلى الأمن الثقافي فهي غير مؤهلة في الوقت الراهن لمواجهة الغزو الثقافي الغربي، مما يستدعي وضع الاستراتيجيات الثقافية والتربوية ضمن خطة شاملة (أحمد، 2006).

وقد تم اختيار بعض هذه المعاني الدالة لمصطلح الأمن الثقافي الذي هو:

- توفير الثقافة الصالحة للناس حتى يتمكنوا من خلالها أن يعيشوا حياتهم المعاصرة بشكل سليم وإيجابي. كذلك يعني حماية ثقافة المجتمع من تأثير الثقافات الضارة، والتي لا تنسجم مع خصوصيات الثقافة في الماضي والحاضر (الرّاوي، 1990).
- بناء قوة الوجود الثقافي الذاتية، التي تقوى لا على الصمود والمقاومة فحسب، بل يعني الحفاظ على القيم والمفاهيم الثقافية في المجتمع، وعدم العبث بها وتشويهها عن طريق دخول أو إدخال ثقافات دخيلة هزيلة تشوه أصالة وحقيقة الثقافة العربية (محفوظ، 2000).
- مقدرة المجتمع على صون خصائصه المميز رغم الظروف المتغيرة والتهديدات الثقافية الحقيقية أو المفترضة، وذلك يشمل اللغة والذاكرة الجماعية والهوية والممارسات الوطنية والدينية (حسن، 2005).
- الحفاظ على المكونات الثقافية الأصلية في مواجهة التيارات الثقافية الوافدة أو الأجنبية المشبوهة. بهذا المفهوم يضم معنى الحماية والتحصين للهوية الثقافية من الانحراف والاحتواء من الخارج، كما يعني حماية المؤسسات والأدوات الثقافية من الانحراف والارتفاع بها عن العجز والقصور وتعزيز التوجيهات السليمة، وانتقادات التوجيهات المشبوهة والمتطرفة. مما يتطلب من استنفار المؤسسات الثقافية والإعلامية والتربوية، وتوفر الخدمات اللازمة لإحلال الأمن والاستقرار، وأن يرتبط مفهوم التعليم والتربية والأمن والتنمية برابط وثيق (أحمد، 2006).

يتضمن الأمن الثقافي معنى الدفاع والحماية مع مقدرة المجتمع على انتقاء وإجازة بعض التغيرات المقبولة، وقد يساء توظيف مفهوم الأمن الثقافي باعتباره يقوم على الخوف من الآخر ورفضه، ووضع القيود والعقبات والمساحات الممنوعة ضده أكثر مما يدعو إلى الانفتاح عليه والتفاعل والحوار معه، والأخذ بمعايير التقدم والتحديث والتطوير الاقتصادي والسياسي، وبخلاف ذلك أصبح الأمن الثقافي والمناداة به والإلحاح في طلبه هو تعويض عن الفشل الاقتصادي والسياسي، نتيجة فشل المؤسسات المعنية على تحقيق التنمية الشاملة، تنمية ثقافية قادرة على إحداث التغيير والتنمية ليضمن الأمن والاستقرار. ويكون الأمن الثقافي أكبر من أن يكون حالة تفعيل المبادئ الثقافية القادرة على مواجهة التحديات والمحافظة على الهوية الثقافية والحضارية كهوية معاصرة، لا تأخذ بمعايير الشمولية والوظيفية (حسن، 2005).

والأمن الثقافي مفهوم سياسي بالدرجة الأولى يتطلب معرفة تامة بالذات، ومعرفة المجتمع، والإلمام التام بالثقافات التعدد؛ لكي يعرف المثقف ما هو ضار فيتجنبه وما هو نافع فيأخذه، وقد يلزم الثقافة الآمنة إعداد المشاريع والمخططات الثقافية لنشر الثقافة العربية باللغات الأجنبية، وإغناء البحث العلمي في المجالات المختلفة، ومجابهة الغزو الثقافي الأجنبي بالوسائل الفعالة بعد الدراسة والتمحيص (محفوظ، 2000).

للأمن الثقافي والأمن الفكري علاقة متبادلة من حيث التأصيل، وعرض أهم معاني الأمن الفكري قد يُقرب تصور شمولي لمدلول الأمن الثقافي. فيمكن تعريف الأمن الفكري كونه:

- حماية فكر المجتمع وعقائده من أن ينالها عدوان أو ينزل بها أذى (المجذوب، 1983).
- طمأنينة الناس على مكونات أصالتهم، وثقافتهم النوعية ومنظومتهم الفكرية (السديس، 2005).
- التحصين الفكري اللازم ضد أي تيارات فكرية منحرفة أو اتجاهات سياسية منجرفة أو مفاهيم مغلوطة، والتي تؤدي إلى الفرقة والتنازع والتشتت (العاصم، 1426هـ).

ويركز الباحثون في تعريفهم للأمن الفكري ودراستهم له على ثلاث اتجاهات بارزة:

الاتجاه الأول: الأمن الفكري في علاقته بالممارسة السياسية: بما يعنيه ذلك من ضرورة توفير الحريّة والديموقراطية.

الاتجاه الثاني: الأمن الفكري في بعده الديني والحضاري: أي أن مستقبل الأمن والاستقرار والتنمية في العالم رهين تكريس الحوار بين كل الثقافات والحضارات والأديان وتكريس التفاهم والتسامح بين كافة الدول والشعوب.

الاتجاه الثالث: الأمن الفكري وتحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية للمواطنين: ويرى أصحاب هذا الاتجاه أنه كلما توفرت أسباب الرقي الاقتصادي والتنمية الشاملة لكافة الشرائح تدعمت أسس الأمن الفكري. وكل هذه الاتجاهات تتداخل لتصور شامل للمفهوم (حريز، 2005).

يلاحظ مما سبق أن الأمن الثقافي يتضمن: منظومة ثقافية متناسقة ومتكاملة من القوى التحصينية، التي تضمن مقدرات كافية على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية للنظام الثقافي، المنضبط والضابط بقدر ما يتسلح به من صحة أصوله القويمة ونقاء معارفه العلمية ورصانة مؤسساته المنفتحة وسلامة عملياته التفاعلية وفعّالية أنظمته الفكرية والعملية المسؤولة عن أي اختراق؛ لتحقيق حاجات الفرد والمجتمع إلى طمأنينة دافعة بمنآه عن آثار خوف مثبط مؤدي إلى

توطين احتوائه وتبعيته وتخلفه، وإلى تنمية شاملة تحافظ على خصوصيته وهويتــه ووحدتــه وذاتية واستقلالية سيادته الأممية، وديمومة وعيه ونهضته وتقدمه. وهو بُعد ضمن المنظومــة الأمنية التنموية الشاملة يمكن تحديد مدلولاته وقياس تحققه.

هذا بما يخص الأمن الثقافي أما الأمن التربوي فقد تم تناول أهم مدلولاته من قبل الباحثين.

ماهية الأمن التربوي:

تخصيص الأمن بمفردة التربية، يتطلب استعراض أهــم مــدلولات مركــب – الأمــن التربوي– اصطلاحاً، **والأمن التربوي من حيث المفهوم كما تصوره الباحثون فــي مــضامين الدراسات السابقة المتناولة هو:**

- تأمين التربية ضد أية أخطار تهددها داخلياً وخارجيــاً، وضــمان المحافظــة علــى استقرارها وتطورها، بما يمكنها من تحقيق أهدافها على صعيد الفرد والمجتمع، وهو الحالة التي يكون فيها العقل الفردي والحس الجماعي خالياً من أي شــعور بالتهديــد لجوانب السلامة والاستقرار (صافي، 2009).
- مقدرة الأمة من خلال نظامها التربوي على حماية كيانها الذاتي ونظامها القيمي؛ من خلال منظومة من الوسائل التربوية والثقافية، من خطر التهديد الــداخلي (التخلــف) والخارجي (الغزو الثقافي)، وتوفير المناخ الفكري والاجتماعي السليم تشريعاً وتنظيماً وممارسة؛ ممّا يسهم في إيجاد الإنسان القادر على الإبداع وتجاوز الواقع سعياً إلــى المستقبل الأفضل (علي، 1989).
- الجانب المعني في تقديم التربية الملائمة لكل الأطفال كضرورة وتحقيق كفاية. فعلى سبيل المثال الأمن التربوي للمعاقين يتحقق بتقديم التربية الملائمة لكل الأطفال معوق مجاناً أو مقابل مبالغ زهيدة (مقداد، 2004).

قد يكون التصور الأول المبني على ما سبق من الدراسات الأمنية والتنمويــة والثقافيــة والتربوية تمهيد لتصور ما يمكن أن يشمل مركب الأمن التربوي كمصطلح يجمع بين المجــال الأمني المقيد في المجال التربوي كواقع لغوي إلى اعتبار الأمن التربــوي مــصطلح يتــضمن منظومة تربوية متناسقة ومتكاملة من القوى التحصينية، التي تضمن مقدرات كافية على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية للنظام التربوي، المنضبط والضابط بقدر ما يتسلح به من ســلامة عناصره الواعية ورصانة مؤسساته المنفتحة وصحة عملياته التفاعلية وفعّالية أنظمته النظريــة والتطبيقية المسؤولة عن أي اختراق؛ لتحقيق حاجات الفرد والمجتمع إلى طمأنينة دافعة بمنــآه

عن آثار خوف مثبط مؤدي إلى توطين احتوائه وتبعيته وتخلفه، وإلى تنمية شاملة تحافظ على خصوصيته وهويته ووحدته وذاتية واستقلالية سيادته الأممية، وديمومة إبداعه ونهضته وتقدمه.

علاقة الأمن التربوي بالأمن الثقافي:

تتدرج علاقة المصطلحات بعضها ببعض، بمقدار ارتباطها من الناحية النظرية والتطبيقية، وأول ما يتطرق إلى الأذهان مدى اشتراك المصطلحين بمسمى الأمن، وتمايزهم كمركبين أحداهم يختص في البُعد الثقافي والآخر في البُعد التربوي، فهل هناك علاقة بين الثقافة والتربية؟ فإن كانت الإجابة نعم. فما العلاقة الرابطة التي تختص بهما من الناحية الأمنية والتنموية الشاملة؟ وهل بمقدار علاقة الثقافة في التربية يتحدد مقدار العلاقة بين بُعدي الأمن الثقافي والتربوي. وهل جسدت هذه العلاقة دور الأمن التربوي في تحقيق الأمن الثقافي في ميادينه التطبيقية؟ ولذلك تم تناول جملة من أراء الباحثين في هذه العلاقات.

إن بين التربية والثقافة علاقة متبادلة إلى درجة أنه يصعب الفصل بين المفهومين، فتكاد التربية والثقافة أن تكونا وجهين لعملة واحدة، والعلاقة بينهما علاقة تأثير متبادل، وتطوير واحدة يؤدي إلى تطور الأخرى، فإذا كانت الثقافة تشكل الإطار الفكري والأخلاقي لرسم السياسات التربوية وصياغة الأهداف التربوية وتحديد محتواها ومضامينها، فإن التربية هي العامل الموجه للتنمية الثقافية، والأداة الفعالة لنقل الثقافة والمحافظة على التراث الثقافي.

التربية هي مفتاح التنمية البشرية من حيث أنها تفتح الطريق لمقدرات الفرد كي يمارس حياة أكثر اكتمالاً، والتربية والثقافة لهما دور في تأهيل الأفراد للمساهمة في بناء مجتمعاتهم. (حسن، 1998).

أما طبيعة العلاقة بين التربية والثقافة فهي طبيعة إيجابية ومتحركة وإبداعية ذات أنماط متعددة مؤثرة ومتأثرة. فالتربية عملية اجتماعية ووسيلة لبناء الناشئة والمجتمع وأهدافها ومحتواها وإجراءاتها وعواملها ومؤسساتها تشكل عناصر ثقافية في المجتمع، والتربية تكون متقدمة ومجدية إذا كان المجتمع وثقافته كذلك، وبالمقابل فإن الثقافة مصدر للتربية. كما أن التربية تقدم للثقافة والمثقف أسباب التقدم والنهوض؛ لما تتمتع به من حيوية في مجالات الإدراك والتفكير لدى الفرد والجماعة، مع إدراك أن الثقافة لا تقتصر على الجوانب النظرية والترف الفكري فحسب. بل تعمل على توفير الشروط والمتطلبات التي يحتاجها النظام التربوي ليكون نظاماً فاعلاً وأكثر مساهمة في التحول الثقافي والتغير الحضاري (طايع، 1998).

فالتربية أداة ترسخ القيم والأهداف الثقافية وهي أيضاً أداة تنمية وإبداع تعمل على تمكين الناشئة من التشبع بثقافة المجتمع، وتدريبهم على التفكير العلمي الصحيح. وإن أهم العوامل

الفاعلة التي تؤثر في التنمية البشرية وتعمل على نهضة الأمة ثقافياً وعلمياً هي تثقيف العقل وتهيئة كافة الوسائل التربوية لإبداعه، شريطة أن يبدأ ذلك من المرحلة الابتدائية (الطالبي، 1998).

وتسهم التربية في تحقيق أكثر الأهداف الإستراتيجية للثقافة ومن بينها تعزيز الهوية وصون التراث، وتعلم احترام ثقافة الآخر، وتنمية القيم الخلقية، واحترام حقوق الإنسان، وتعزيز محو الأمية والتعليم الأساسي، فالتربية من جانب أخر تعزز ثقافة الذاكرة من خلال جهودها في نقل التراث الثقافي من جيل إلى جيل وفي نفس الوقت تدعم ثقافة الإبداع من خلال رعايتها وتنميتها للمقدرات الإبداعية والابتكارية للطلبة. فلذلك يجب الالتفات عند وضع الخطط التنموية مراعاة وجود التعددية الثقافية، من خلال احترام ثقافة كل شعب، وتنمية الوعي الثقافي، وتعزيز انتشار ثقافة السلام، وتنمية المقدرات المتنوعة للإنسان، والاهتمام باللغة العربية، وتعلم اللغات الأجنبية، لإمكانية التعايش معها فيما بعد، لتحقيق الوحدة والاستقرار (جمال، 1998).

توأم الثقافة والتعليم في التنمية البشرية واضح وجلي، حيث ينهل التعليم مضمونه ووسائله من نبع الرصيد الثقافي، كما يصب التعليم بدوره نتائجه وعوائده في ذلك الرصيد الثقافي، فهناك علاقة جدلية دائرية حيث يغدو كل منهما منبعاً ومصباً للآخر في الوقت ذاته، وذلك في سياق مجمل العمليات الإنمائية المجتمعية الأخرى. فالتربية تسهم في تحقيق أكثر الأهداف الإستراتيجية للثقافة ومن بينها تعزيز الهوية، وصون الذات الثقافية، وتعليم وتنمية الملكات الثقافية والاجتماعية، وتنمية القيم الخلقية والأدبية واحترام حقوق الإنسان، وتعزيز سياسات محو الأمية، وتدعيم ثقافة الإبداع والابتكار. وقد تبرز قضايا ثقافية كبيرة عند التفكير في مضمون التربية، وإذا لم يراع ذلك عند تخطيط مضمون التربية والمناهج، فإن التلاميذ يتعلمون مضامين غريبة عنهم لا صلة لها بحاجاتهم.

أما الشروط والمتطلبات التي يحتاجها النظام التربوي ليكون نظاماً فاعلا وأكثر مساهمة في التحول الثقافي والتغير الحضاري، فيوجب على المنظومة التربوية أن تكون من أجل الجميع ضمن إطار ديمقراطية التعليم باعتباره حق للجميع، وتكافؤ الفرص ضرورة لا بد الأخذ بها، والعمل على تجويد التعليم وتحسين عناصره النوعية والإنتاجية والقيمية والتنموية، ورفض كل مظاهر الانغلاق نحو الاستهلاك والتبعية، وإعداد طلبة قادرين على النقد والوعي.

ومن الوظائف التي تقوم بها التربية اتجاه الثقافة نشر الثقافة وتعليمها، نقل التراث من جيل إلى جيل، وتقوم التربية بعملية الانتقاء الثقافي، وفي الوقت نفسه تدعم الثقافة الإبداعية من خلال رعايتها وتنميتها للمقدرات الإبداعية والابتكارية لدى الطلبة حيث تعلمهم كيف يتعلمون،

وكيف يحلمون، وكيف يتخيلون، وكيف يفكرون، وكيف يبدعون، كما تقوم بتغيير الثقافة من خلال عمليات التفاعل مع اتجاهات التطوير والحوار مع ثقافات الآخر، واقتباس المفيد من تجارب الأمم، وهي تعمل على إعادة اكتشاف الثقافة، فالثقافة نظام حي وهي تخترع نظماً للتربية كي تعيد أنتاج ذاتها، وتقوم التربية بدورها بصنع الثقافات وإعادة صقلها من جديد (عبد الموجود، 1998).

الثقافة بمعناها الإنثروبولوجي جزء لا ينفصل عن التنمية، كذلك الشأن في التعليم حين يعيد إنتاج أنماط التنمية البشرية والعلاقات السائد، فالثقافة والتعليم أداه ووسيلة لتعزيز أنماط الحياة القائمة، بحيث يصبح كل منهما غاية في حد ذاته وهدفاً من أهداف تحقيق النضج الإنساني لكل من الفرد والمجتمع. فلذلك لا بد من التوظيف الاجتماعي للثقافة والتعليم في التنمية البشرية من خلال التأكيد على حق الإنتاج والاستمتاع الثقافي وحق التعليم باعتباره حق للجميع، والعمل على القضاء على الأمية والأخذ بمعاير التعليم المستمر والإلزامي (عمار، 1998).

والعلاقة بين التربية والثقافة تأخذ صوراً من أهمها:

صورة العلاقة بين الغاية التي هي الثقافة والتربية التي هي الوسيلة، حيث تعمل التربية على تعريف المجتمع بالثقافة السائدة والتي تميزها عن أي مجتمع آخر كما تعمل على استمرارها وتطويرها وتنقيتها من عوامل الضعف والتخلف. وصورة العلاقة بين الكل والجزء أي بين الثقافة والتربية التي تحدد وسائلها وأهدافها ومستوياتها بما يتفق مع فلسفة المجتمع وقيمه والتي تتحدد على ضوء الثقافة السائدة. بحيث تكون التربية أداة من أدوات تطوير الثقافة ونقدها وبيان نقاط الضعف والقوة فيها ولا غنى لأي منهما عن الآخر فهناك تفاعل حيوي بينهما. فالتربية وسيلة من وسائل تنمية الثقافة وتطويرها وتجديدها، وهي وسيلة من وسائل نقدها وتهذيبها وتوجيه الأنظار إلى عوامل الضعف التي ربما تكون موجودة فيها. أما الشروط والمتطلبات التي يحتاجها النظام التربوي ليكون نظاماً فاعلا وأكثر مساهمة في التحول الثقافي والتغير الحضاري فيتطلب أن يكون النظام وثيق الصلة في البيئة التي يوجد فيها. أي لا يكون نباتاً غربياً عن المجتمع مقطوع الصلة به، مفروضاً عليه أو مجلوباً إليه، فالأنظمة المستوردة تمثل خطراً على القيم والتربية على حداً سواء، وهذا يتطلب أن يتسم النظام التربوي بالكفاءة والتطوير والمرونة والواقعية وتحقيق الفائدة العلمية، وأن يعمل على حسن توجيه واستثمار الطاقات الذهنية والعقلية للمتعلمين؛ لاستثمار ملكات الفهم والاستنباط والتوصل إلى المعرفة بطريقة ذاتية. وأن يجعل هذا النظام التربوي نصب عينيه عملية التنمية الثقافية من: توجيه البحوث والبعثات واستخدام التقنية الحديثة وغيرها الكثير، من ممارسة ديمقراطية التربية

وتخطيط برامجها علـــى مـــستوى المتخصـــصين والخبـــراء والفـــاعلين وأصـــحاب القـــرار (مدكور، 1998).

التربية هي الوسيلة التي يجري من خلالها نقل الثقافة بينما تحدد الثقافة الإطار المؤسسي للتربية وتحتل مكانة أساسية في مضامينها، من خلال القيم المكون الأساسي للتربيـــة والثقافـــة. ومن أهم الشروط والمتطلبات التي يحتاجها النظام التربوي ليكون نظاماً فاعلا وأكثر مـــساهمة في التحول الثقافي والتغير الحضاري هو مواكبة هذا النظام للمستجدات والتطـــورات العلميـــة والتكنولوجية، وتوظيف المعرفة في هذا التحول والتغير (أبو سمحة، 1998).

إن إبراز أهمية ومكانة الأمن الثقافي والأمن التربوي تقود إلى تعميـــق العلاقـــة بينهمـــا وارتباطهما بغيرهما، وقد سطر الباحثون مباحث تجسد واقع العلاقات التـــي تـــربط المنظومـــة الأمنية الثقافية بالمنظومة الأمنية التنموية الشاملة، وقد تضمن ذلك الجانب التربـــوي والثقـــافي بربطه أو تضمينه بالبُعد الاجتماعي والوطني والقومي والإنساني، وربطه بالتحديات التنمويـــة بمفهومها الشامل كآلية حلول وإبدال لموجهتها؛ ليقود إلى التقدم والمدنية والتحضر والنماء. وفيما يأتي بعض الدراسات التي تناولت مكانة وأهمية البُعدين:

- الأمن الثقافي والتربوي بُعدان من أبعاد الأمن الوطني وجزء من نـــسيجه الـــذي لا يتجزأ ودعامة للأمن والتنمية يضمن تحققهما وديمومتهما. فالأمن التربوي بما يحمله من مسؤولية كبرى في بناء الأجيال وتشكيل المنظومة القيمية والمعرفية والمهاريـــة لجميع أفراد المجتمع، يشكل في النهاية نواة أساسية لجميع أشـــكال الأمـــن الـــوطني الشامل (صافي، 2009).
- الأمن الثقافي الفكري يأتي مؤمناً لجميع الأبعاد الأمنية؛ لأنه يستهدف العقل الإنساني، وثقافة المجتمع التي هي مسؤولية الجميع (العاصم، 1426هـ).
- يعتبر الأمن الثقافي الإعلامي بعداً استراتيجياً للتحقيق التنمية المستدامة، وأن تنميـــة الموارد البـــشرية وإعـــدادها متطلـــب رئـــيس فـــي العمليـــة التنمويـــة والأمنيـــة (الغامدي، 2006).
- مفهوم التنمية والأمن عنصرين مرتبطين ارتباطاً وثيقاً حيث لا تكمل التنمية دورهـــا إلا إذا صاحبها استقرار، فالحروب تقضي على العمود الفقري للتنمية لوقف التعلـــيم وتفشي الجهل والأمية وما يرافقه من ازدياد البطالة وتغير القيم والمفاهيم وتنـــاقص الموارد البشرية المؤهلة الضرورية لتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة؛ لذلك أصـــبح الأمن والتنمية عملة واحدة منقوش على وجهي التربية المحققة للأمـــن الاجتمـــاعي

والفكري والقيمي باعتبار الأمن هو التنمية. ولذلك ظلت التربيـة والتعلـيم والأمـن والتنمية صلة تأثر وتأثير متبادلة (إيجاباً وسلباً). باعتبار التربية القلب النابض للجسم والأساس الأول للتنمية باعتبار سلامة وقوة هذا القلب مؤشر على سـلامة المـسيرة التنموية للوصول إلى تحقيق الأمن والاستقرار، وأن إهمالها أو إهدار طاقاتها وعـدم تطويرها وتحديثها وحل مشكلاتها التي تعيق من أداء دورها بشكل شامل ومتـوازن ومنسق ضمن خطط واستراتيجيات مدروسة بعناية يؤثر تأثيراً سلبياً وعائقاً يحـول دون تحقيق الأمن والتنمية والتقدم الحضاري (الفادني، 2003).

- مفهوم الأمن الثقافي مرتبط بالهوية والخصوصية والانتشار الثقافي السلبي الذي يتجه نحو التفاعل غير الحر وغير المتكافئ والمفروض بقوة نوايا الغزو بغرض الهيمنـة، فلا ينفصل الغزو والأمن الثقافي اليوم عن مظـاهر القـوة الاقتـصادية والـسياسية والإعلامية بجميع أدواتها التقنية، باعتبارها مصادر تأثير تحتاج إلى ردة فعل مخطط لها لتعزز المقدرة على تأمين الذات وحماية الثقافة من خطر الذوبان والتلاشي، جيل فاقدٌ لهويته مخترقٌ في لغته ودينه وهويته الحضارية منحرفاً نحو الانحلال الأخلاقي، ولذلك يبرز مفهوم الأمن الثقافي كمسؤولية جسيمة تمثل حجر الزاوية الأسـاس لأي نجاح يستهدف القاعدة والأصل الثقافي، وبالتالي يضمن سلامة الفروع، وهو يـدعو إلى رصد أدوار التنشئة التربوية والمنظمات الداعمة للأمـن وترسـيخ قيمتـه فـي المجتمع. إن أساس الأمن الثقافي العربي هو أمن الإنسان العربي أولاً وأخيرا، وهـو ما يجعل المجتمع يتجه نحو رصد حاجاته الأساسية ذات العلاقة بأمنه تعليمياً وتربوياً وثقافياً، وهي واجبات موكولة للدولة والقطاع الخاص معاً والمنظمات الدوليـة لكـل منهم دور فاعل في تحقيق منظومة أمنية شاملة (السنبل، 2001).
- إن علاقة التعليم بالأمن الوطني تعني علاقة التعليم وأثره في كل شيء آخر. إن البيئة الصالحة تعد أبرز مقومات الحماية للفرد من السلوك المنحرف الذي يزعزع الأمـن، وهذه البيئة تشمل كل المؤسسات النظامية وغير النظامية التي توفر الجو الأمن لنمو الشخصية السوية، ومن هذا المنطلق فإن تقاعس أي مؤسسة عن القيام بدورها كمـا ينبغي يؤدي إلى نتائج غير سوية، كما أن تناقض الأدوار وافتقارها إلى التكامل يؤدي إلى الاختلال الذي يحدث الأثر البالغ في إطار الفرد النفسي والاجتماعي. كما يعتبـر الضبط الاجتماعي أحد أساليب تحقيق الأمن والاستقرار وذلك من خلال تفعيـل دور المؤسسات المعنية بإصلاح الفرد. لذا كان التعليم والتثقيف هما الحل الأمثل لتخطـي

الصعوبات والتحديات الأمنية، ولا زال التعليم هو المحرك الأقوى في تهذيب الأفراد وإصلاحهم في البلاد على الرغم من الصعوبات التي يواجها التعليم في الوقت الحاضر (الخطيب، 2001).

- إن الدارس المتفحص يجد علاقة قوية بين التعليم والأمن من الناحية الاجتماعية الإنسانية. إذ يدور كلاهما حول محور واحد هو الإنسان ومجتمعه ومستقبله. وعليه فمن البديهي إدراك الحاجة الماسة لبناء الإنسان المتعلم القادر على تحقيق الأمن القومي، والدور المنوط به للوصول إلى مرحلة الاستقرار فيسهل العمل على تسخير المصادر الطبيعية المختلفة من أجل التنمية المستدامة، وذلك ما يجعل التعليم والتربية وإعادة التأهيل من ضروريات الحياة لتحقيق الأمن الوطني، فالتعليم العالي المتطور على سبيل المثال هو الدرع الواقي لتحقيق دولة الرفاه والاستقرار للحاضر والمستقبل، وهو المدعم والمهتم في البحث العلمي لإيجاد الإبدال والحلول المناسبة لمشاكل التي تخص الأمن بمختلف أبعاده. وهذا يقود إلى العمل على بناء النشء من بداية المرحلة التأسيسية، وذلك من خلال غرس أهمية الأمن الداخلي والخارجي فيهم، وتشجيعهم على الإبداع والابتكار والبحث العلمي. فالتعلم هو الأصل والأمل في أمن الوطن والمواطن، وذلك تحت شعار العلم من أجل القوة والحياة. من منطلق أن التعليم قابل للتطوير والتعديل ليجاري متطلبات الحياة (المبارك، 2000).
- الأمن الثقافي يُعَد عنصراً من عناصر التكوين والتشكل للنهضة الاجتماعية، ومظهراً من مظاهر المقدرة على التحرر من المؤثرات الخارجية الوافدة، وهو أعلى مظاهر استرداد الهوية، ويعتبر الأمن الثقافي أمناً وقائياً ذو أهمية للإنسان والمجتمع معاً. ولم يعد الأمن الثقافي في الحياة المعاصرة مجرد هدف ثقافي، وإنما أصبح هدفاً حضارياً شاملاً، ينطوي على جوانب سياسية ووطنية لا تقل أهمية عن جوانبه الرئيسة. (محفوظ، 2000).
- يمثل الأمن الثقافي ضرورة ملحة لضمان بقاء الأمة مستقلة قوية متحدة، مقابل الثقافة المضادة التي تهدف إلى إضعاف البناء الثقافي وقصوره في كل مجالاته، وهو الأصل الذي تتشعب عنه جوانب الأمن القومي الأخرى، وليس مبالغة أن تعد قضية الأمن الثقافي العربي من الأهمية بمكان من قضية الدفاع العربي المشترك التي تتطلب إبرام الاتفاقيات الثقافية العربية التي تنص على تحقيق الحصانة الفكرية والوعي الحضاري (النجيري، 1412هـ).

- استمرار عجز النظام التربوي التعليمي، وعدم تحديثه وتطـويره وتعزيـز أجهزتـه وتوظيف أهدافه لخدمة تحقيق الأمن القومي وإحداث التنمية الشاملة، فبدل أن يكـون النظام التربوي وسيلة للتقدم والنهضة يصبح عرضة للاختراق وعائقـاً دون تحقيـق الاستقرار (الكيلاني، 1997).
- يوفر الأمن الثقافي قيماً وتصورات تفرز ضوابط سلوكية من شأنها أن يحقق الأمـن في النفوس، وتجافي الجنوح إلى العنف. وإن البحث عن الأمن الثقافي هـو اتخـاذ السبيل والتدابير بكل الوسائل التثقيفية وفي مقدمتها التعليم والتربية والإعلام؛ لإيجـاد تلك القيم والتصورات لضبط وكبح جماح النفوس المتجهة نحو العنف، وترجيح كفـة التسامح وحسن تقبل الآخر، وإيجاد الروح الاجتماعية والتعايش البنـاء بـين أفـراد المجتمع، كما يعني وجود ثقافة مجتمعية تساعد على الأمن والطمأنينة في مقابل مـا يسمى بثقافة العنف. ومعنى ذلك أن المثل والقيم التي يتلقاها ويلقنها أفراد المجتمع عن طريق القنوات والأدوات التثقيفية من الأسرة والمدرسة والإعلام، أدوات يفترض أن تكون مضبوطةً بوسطية واعتدال (ولد بيه، 1997).
- إن مصير الثقافة العربية جزء لا يتجزأ من مصير الأمة العربية، ولذلك فإن الأمـن القومي يشمل حماية الثقافة من الأخطار المحدقة بها، ويقف الأمن الثقافي على قـدم المساواة مع الأمن العسكري والسياسي والاقتصادي والغذائي والتربوي، وهذا تأكيـد آخر لدور التربية القويمة في الإسهام في تحقيـق الأمـن القـومي والثقـافي معـاً (الرّاوي، 1990).
- يقف الأمن الثقافي على قدم المساواة مع الأمن العسكري والـسياسي والاقتـصادي والاجتماعي والتربوي؛ لأن مسألة الأمن الثقافي مسألة مركبة تدخل فـي صـياغتها عوامل كثيرة اقتصادية واجتماعية وسياسية. فلذلك يجب إنجاز ثورة ثقافية شاملة في المدارس والجامعات والمؤسسات التربوية الأخرى، والمؤسسات الإعلامية المتعددة، ثورة ترتفع وترتقي بها هذه المؤسسات من حيث الشكل والمضمون إلـى مؤسـسات عصرية تشارك في تكوين الرأي العام العالمي (فياض، دون).
- أن الأمن الثقافي هو أحد انطلاقات النهضة الحقيقية، لا يقـل أهميـة عـن الأمـن العسكري في المواجهة والدفاع عن مقدرات الأمة وحفظ أمنها واسـتقرارها، فهـو يشكل مناخ الإبداع الثقافي المادي والمعنوي، مناخ يعتمد بالدرجة الأولى على الجانب

التربوي والجوانب الأخرى: السياسية والعلمية والإعلامية والحضارية (مزيان، 1983).

- إن من مؤشرات ومعايير مكونات الأمن المعرفي والتعليمي والتربوي، امتلاك المعرفة والتقنية والخبرة والمهارة والمنهج السليم القادر على ضمان الخصوصية والتجديد والتكيف مع طبيعة التغيرات وما يتبعها من مشكلات تتطلب أخذ البديل ذو الأثر الإيجابي؛ لتحقيق الاستقرار المنضبط لجميع وسائل وعناصر العملية التعليمية، بحيث يكون الأمن التربوي بمعنى التحديث والتطوير وفقاً لتطور وتقدم التنمية ومتطلباتها التقنية والتكنولوجية التي تتوجب إعادة بناء المنظومة التربوية باستمرار منضبط بثوابت سليمة وراسخة غير معيقة في اتخاذ القرار المناسب في اختيار البديل الدافع للتقدم الواعي المستنير المدرك للحاجات والتحديات المستقبلية. باعتبار التربية هي سبيل تجاوز التخلف، ومن هنا فإن الضرورة تدعو إلى البحث الجدي في مشكلة الأمن الثقافي المرتبطة أساساً بالأمن التربوي، واعتباره حقاً للمواطن، تماماً كحقه في تأمين ظروف الحياة في النواحي الأخرى (الحلاق، 1984).

ومما سبق يظهر علاقة تبادلية بين الأمن الثقافي والأمن التربوي، وإن تقاربت وتباينت الأفكار في تجسيد العلاقة بينهما.

ثانياً: الدراسات السابقة:

تشتمل الدراسات السابقة على عدد من الدراسات العربية وأخرى أجنبية.

الدراسات العربية:

دراسة صابر (1983) هدفت هذه الدراسة إلى بيان مفهــوم الأمــن الثقــافي ومقوماتــه ومتطلباته ومؤسساته وقد أجريت هذه الدراسة في الجزائر، واعتمدت الدراســة علــى المــنهج الوصفي، وخلصت الدراسة إلى: أن الأمن القومي ذو أبعاد متعددة، والأمن الثقافي أحد أبعادهــا مع بيان المفهوم على المستوى العربي والإسلامي والإطار التنظيمي، وأن هناك تركيزاً علــى دور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم داخل الوعاء القومي الذي تصورته الأمة العربيــة مع التركيز على دور التربية والتعليم في تمكين الأصول الثقافية وحفظ التراث الثقــافي الــذي يشكل الهوية الثقافية للأمة.

أما دراسة الحلاق (1984) فهدفت إلى بيان الضرورة التي تدعو إلى البحث الجدي فــي مشكلة الأمن الثقافي المرتبطة أساساً بالأمن التربوي وما يعاني من أزمات ومشكلات مــستجدة تتطلب إعادة النظر في بناء منظومة العملية التربوية وذلك لعجز هذه الأنظمة في الوطن العربي عن التعامل مع مستجدات العصر، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وخلــصت الدراسة إلى: الوصول إلى الضروريات التي عجز عنها النظام التقليدي من استحداث استراتيجية مستقبلية قادرة على التعامل مع واقع الصراع الحضاري، والذي يتطلب امتلاك المعرفة والتقنية والمهارة والوعي الناقد والمسؤولية والممارسة الفاعلة والإعداد الذاتي والذي يأخذ بعين الاعتبار الخصوصية الثقافية للمجتمع، والذي يحقق أمناً تربوياً يأخذ بكل معــايير التحــديث والتطــوير والتقدم الدافع نحو التنمية الشاملة التي تواكب متطلبات التقانة التكنولوجية، مع توفر إدارة قادرة على اختيار البديل الأنسب من بين الإبدال بما يضمن تحقيق الضبط باختيار ما يناسب العمليــة التعليمية والتربوية من: أداء وظيفتها والدفع بها قدماً إلى امتلاك المعرفة والتقانة القادرة علــى التغلب على أغلب مظاهر التخلف والعجز واليأس والإحباط؛ وفق رؤية مستقبلية بعيدة المــدى من قبل المخططين ثقافياً وتربوياً وتنمويا، رؤيةً تمتاز بالشمولية والتكاملية والتــوازن، بحيــث تكون قابلة للتطبيق وفق سياسات واستراتيجيات مدروسة تعالج الأزمة الثقافية والتربوية ضمن حوار فاعل من خلال: الخبراء والمخططين والنخب والباحثين وأصــحاب القــرار التعليمــي والتربوي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي مستهدفين منظومــة العمليــة التعليميــة والتربوية والثقافية بمؤسساتها وعناصرها مجتمعة.

أما دراسة الذوادي (1984) فهدفت إلى بيان علاقة الإنتاج التعليمي في المؤسسات التربوية للطلبة والأساتذة الجامعيين من حيث ارتباطهم باللغة العربية الفصيحة قراءةً وكتابةً وتعبيراً شفوياً والتي هي أساس هوية الثقافية ومظهر لوحدة الأمة، وما تم التأثر به من اختراق اللغات الغربية وتفشي العامية نتيجة قصور العملية التعليمية عن الوصول بالطالب والمعلم إلى مستوى يهدد الأمن التعليمي الثقافي العربي، واعتمدت الدراسة على المنهج الميداني التحليلي، وذلك باختيار جامعتين: الأولى جامعة قشطينة في المغرب العربي والأخرى في جامعة الملك سعود بالرياض مستهدفاً الطلبة والأساتذة، وخلصت الدراسة إلى: وجود عجز وضعف بالتعامل مع اللغة العربية الفصيحة لدى الطلبة والأساتذة قراءة وكتابة وتعبيراً شفوياً بنسب متفاوتة لكن ذات دلالة تنذر بتهديد الأمن اللغوي، وبالتالي الأمن التعليمي التربوي والثقافي العربي؛ نتيجة الاختراقات الأجنبية والشعور بالاستحياء والرهبة والتوتر النفسي، وما يلازمه من قصور المؤسسات التعليمية عن إنتاج طالب قادر على استخدام اللغة السليمة لدفع خطر الانسياق نحو أمية لغوية جديدة لدى الطلبة والأساتذة على حد سواء.

أما دراسة عجوة (1986) فهدفت إلى بيان أثر انتشار الأمن في دفع مسيرة الأمة نحو التنمية الشاملة لمواجهة التحديات، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وخلصت الدراسة إلى: تأصيل العلاقة بين الأمن والتنمية وعدالة التوزيع، وإظهار أهم مقومات الأمن ومن أهمها: العقيدة الدينية، وتبني أنساق سلوكية وأخلاقية واحدة، والشعور بالانتماء بين أفراد المجتمع، والاستقرار السياسي، والاستقرار الاقتصادي، والعدالة الاجتماعي، والتنمية الشاملة.

أما دراسة الشريف (1988) فهدفت إلى إيجاد العلاقة بين دور الشباب وتحقيق التنمية والأمن للمجتمع من خلال: مؤسسات المجتمع التربوية والثقافية والاجتماعية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وخلصت الدراسة إلى: أن هناك علاقة لدور الشباب في التنمية وتطوير التربية والتعليم ومحو الأمية، ودوراً لجامعة الدول العربية تجاه المغتربين في الخارج من توفير متطلبات التربية والتعليم الثقافي الخاص بالأمة، ما دام هناك فرصة للتنشئة القويمة وتوجه لتوحيد البيئة التربوية بين الأمة الواحدة، وأن من أهم مقومات الأمن الاجتماعي: أولاً: التماسك بين أفراد المجتمع. ثانياً: التوافق الجماعي على مبادئ سلوكية وأخلاقية واحدة. ثالثاً: التعاطف بين أبناء الوطن الواحد. رابعاً: العقيدة الدينية. خامساً: الاستقرار السياسي. سادساً: الأمن المعيشي والحياتي والاقتصادي.

أما دراسة علي (1989) فهدفت إلى بيان أهمية الأمن التربوي باعتباره أحد الأبعاد المكونة لمنظومة الأمن القومي، لما لدور التربية الفاعل في تحقيق مجمل أبعاد الأمن القومي

الذي يتعرض للاختراق والغزو من خلال: استهداف المنظومة التعليمية والتربوية والثقافية بمختلف سياساتها وعناصرها. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقد خلصت الدراسة إلى: اقتراح معنى لمفهوم الأمن التربوي العربي كون أن هذا البُعد لم يحظَ بالعناية من قبل، مع بيان أهميته وضرورته لباقي أبعاد الأمن والاستقرار للفرد والمجتمع، وما يتعرض له هذا النظام من تهديد وأخطار محدقة به بأساليب مختلفة، وما يعانيه النظام التربوي من مشكلات تَحول دون القيام بدوره لتحقيق الأمن، مبرزاً أهم التحديات التي تواجه وتقف حجر عثرة أمام التنمية الشاملة والمتوازنة وبالأخص التنمية التربوية الثقافية اللازمة لإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

أما دراسة النجيري (1412هـ) فهدفت إلى توضيح الأمن الثقافي العربي والتحديات المتعلقة بآليات الاستعمار الثقافي وأساليبه، ودور التغريب في التشكيل الثقافي، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التأريخي والوصفي، وخلصت الدراسة إلى: بيان الهجمة الاستعمارية على الوطن العربي في العصر الحديث وما يتعلق به من تحديات ذات أبعاد تربوية وثقافية، واقتراح مشروع لتحقيق الأمن الثقافي العربي من خلال: خطة شاملة تواجه الغزو الثقافي والتحديات والأزمات، مع ضرورة تفعيل دور التعليم والإعلام وكل الأدوات والوسائل القادرة على تعبئة الجهود لتحقيق الأمن، وذلك بعد الأخذ بأسباب التطوير والتقدم والتحديث المتجدد والمستمر لتحقيق الإبداع والإنتاجية الفاعلة، والنهوض بكل الأنظمة اللازمة لتحقيق الاستقرار على الصعيد الفردي والجماعي.

أما دراسة السنبل (2001) فهدفت إلى: بيان دور المنظمات الدولية والمؤسسات المنطلقة من قناعتهم بعمق العلاقة بين التربية والتعليم ودورها في تحقيق الأمن والتنمية ودعم الأمن العربي. واعتمدت الدراسة على المنهج التأريخي الوصفي التحليلي، وخلصت إلى: بيان دور اليونسكو والأليسكو في كون التربية والتعليم يقومان بدور فاعل في صيانة ودعم للمنظومة الأمنية بجميع أبعادها من منطلق الدراسات المبينة أن التعليم والتربية السليمة تتناسب طردياً مع تحقيق الأمن والاستقرار وإحداث التنمية بمفهومها الشامل، وتتناسب عكسياً مع مستوى الأمية والتخلف، وقد برز دور التربية والتعليم في نهضة الأمم والحضارات وسقوطها وتلاشيها نتيجة عدم الحفاظ على تطويره وتحديثه وتوظيفه لخدمة كل أبعاد التنمية الشاملة بما يتناسب مع متطلبات العصر؛ لمواجهة تحدياته بتأمين الكوادر اللازمة لتحقيق الاستقرار والاستقلال من المستعمر، وما يتطلب من تنسيق المواقف والقرارات التربوية والتعليمية الموحدة لمواجهة

التحديات المعاصرة على الصعيد المحلي والدولي، وعلى مستوى المفكرين والنخب الثقافية وأصحاب صُنّاع القرار التربوي.

أما دراسة أبو حلاوة (2003) فهدفت إلى بيان البُعد الثقافي ودوره الفعّال في تحقيق الأمن القومي العربي، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وخلصت الدراسة إلى: معالجة بعض القضايا الخاصة بالأمن الثقافي والاجتماعي بطرح موضوع العدالة والعولمة والإرهاب والهيمنة والاختراق الثقافي ومقدرة الثقافة على إشباع الحاجات الإنسانية والمجتمعية.

أما دراسة آل عبد الله (2004) فهدفت إلى: بيان مستقبل التعليم ضمن تحديات العولمة ومدى تأثيرها على الأمن والتعليم ودور التعليم السليم والتنشئة القويمة في تحقيق الأمن وآلية ذلك وإمكانيته، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الوثائقي، وخلصت إلى: أن التعليم أحد أهم المحكات الأساسية لرقي الأمة وتقدمها، والتنافس والسباق بين الأمم هو التنافس في مقدراتها التربوية والتعليمية، فالأمة تقاس بعقول أبنائها ومفكريها ومقدرتهم على العطاء والابتكار، وتمثل التربية السليمة والتنشئة القويمة خطوط الدفاع الأولى عن الأمن واستقرار المجتمع، إذ إن العلاقة بين الأمن والتربية علاقة عضوية؛ حيث يؤثر أي إخلال في مؤسسات التربية أو ضعف في أدائها سلباً على الأمن والاستقرار والعكس صحيح. وتواجه التربية والتعليم تحديات ومعضلات في أداء رسالتها، إلا أن هذه التحديات والمعضلات أكثر حدة وشراسة في هذا العصر، حيث لم تعد التربية تتمثل في أداء الأسرة والمدرسة ومؤسسات المجتمع، بل أصبحت تتم عبر وكالات التنشئة العالمية المتعددة والمتناقضة، فعصر العولمة الذي يجسد ثورة الاتصالات وتدفق المعلومات وسيادة ثقافة الصورة يعمل على تهديد خصوصيات الشعوب الثقافية ويضعف دور المؤسسات التربوية في صياغة الشخصية الوطنية وغرس الهوية، لذا فإن الحاجة ماسة في عصر العولمة إلى نظام تربوي وتعليمي مميز يستطيع مواجهة التحديات، والحفاظ على شخصية الأمة ومكانتها، ويعزز الهوية ويغرس القيم، تعليم يربي المسؤولية الاجتماعية ويدعم الولاء والانتماء في عصر الاختراق الثقافي وتهميش الضعفاء، مع ازدياد الحاجة إلى تعليم يطور مقدرات الأفراد وينمي مهاراتهم ويزودهم بالمنهجية السليمة لتلقي المعلومات وانتقائها وتنظيمها وحسن استخدامها في التفكير والإنتاج. إن نظام التعليم السليم والقويم الذي يضمن الاستقرار والأمن هو الذي يحافظ على الهوية ومكانتها ويغرس الولاء والانتماء للأمة ثم الوطن، تعليم يستطيع إخراج نخب فكرية مستنيرة تستطيع أن تنفتح على الفكر العالمي، بحيث يكون قادراً على حل كل مشكلاته من أمية ثقافية أو حضارية أو تكنولوجية، وهو ذو مرتكزات من أهمها: تربية الهوية وتعميق الانتماء، وتربية المسؤولية

الاجتماعية، والاهتمام باللغة العربية، وتربية الإعداد للحياة، وتربية الترابط والتكامل، وتربية البحث العلمين والتربية الشورية، وتربية الإبداع, ووحدة المنهاج.

أما دراسة حسن (2005) فهدفت إلى بيان حقيقة الأطروحات المنادية في الاستراتيجيات والسياسات الثقافية الوطنية والقومية ومدى فاعليتها في تحقيق وترسيخ الهوية والأمن الثقافي وتبني استراتيجية شاملة لتحقيق ذلك، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقد خلصت الدراسة إلى: أن المؤسسات التربوي التقليدية غير قادرة على مواجهة بل تحقيق الحد الأدنى من متطلبات التنمية المحققة والمرسخة للهوية والأمن الثقافي إن لم تدرك الغرض منها والدور الفاعل المرتقب تجاهها، وأمنها يعني أخذها بمعايير الانفتاح والتقدم والتحديث المستمر الدافع لعجلة التنمية الشاملة والمستدامة، بل إنه ليس هناك استراتيجيات ثقافية عربية بمعزل عن الاستراتيجيات الاقتصادية والإرادة السياسية. فالانقسام والضعف الاقتصادي والسياسي والعلمي والإعلامي العربي، وافتقاد الحد الأدنى من التضامن ووحدة الموقف تجاه القضايا التي تمس الأمن القومي بشكل عام: هو الذي يهدد الهوية والأمن الثقافي العربي وليس افتقاد الاستراتيجيات، ودور المؤسسات التربوية الفاعل لابد من توجيهه نحو إحداث التنمية في جميع جوانبها بالعمل على الأخذ بكل أساليب التطوير والتحديث والتقدم العلمي والتقني التكنولوجي، والانفتاح على كل ما هو سبب في بلوغ تحقيق الأهداف الداعية إلى الأمن والاستقرار، دون الانغلاق والانزواء، وبذلك تكون الثقافة والتربية قد ساهمت في تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي وحده يرسخ الهوية والأمن الثقافي.

أما دراسة الشقحاء (2006) فهدفت إلى تأصيل مفهوم شامل للأمن الوطني، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وخلصت إلى: أن الأمن قضية كبرى ومسألة مصيرية لا تتعلق بالسلطة وبقائها أو بنخبة من الناس ومصالحها، بل بكيان وهوية الأمة بأكملها، مع إبراز دور المؤسسات داخل الدولة التي هي معنية في تبني الحكومة المنتخبة بها تصاميم برامج عملية تعالج أهم قضايا الأمن حساسية وتأثيراً على هوية وتنمية المجتمع.

أما دراسة الرقب (2006) فهدفت إلى الكشف عن واقع الهوية الثقافية في الفكر التربوي العربي المعاصر وتحديات المستقبل، وذلك بمعرفة جذور الهوية وأهم الأزمات التي تتعرض لها والتي تستهدف تهميشها ووضع تصور للحفاظ عليها وتعزيزها، وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي النقدي، وخلصت إلى: أن الأزمة التي يعاني منها الوطن العربي هي أزمة تربوية وثقافية بالمقام الأول، مما ينعكس على باقي النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وأن حاجة الأمة إلى الإصلاح الفكري والثقافي وتفعيل دور مؤسساتهم الحضاري

من أشد المتطلبات التي تحتاجها الأمة في بنائها الحضاري، وقد عمل الفكر التربوي على ترسيخ الهوية الثقافية من خلال: إزالة الآثار السلبية التي أدخلها الاستعمار في ميادين اللغة والدين والتعليم مما لحقه تشويه بنته الأنظمة والقوانين المتعلقة بالتربية والتعليم التي غرسها الاستعمار من إحلال المناهج والخطط التربوية المستوردة والمستعارة من المجتمعات المهيمنة وفرضها دون ضوابط قيمية وأخلاقية تراعي خصوصية المجتمع وتربيته وثقافته ضمن معيار تكافؤ الفرص للحق بالتعليم للجميع، ودور التعليم في تطوير المفاهيم التربوية الثقافية المعززة للهوية، وإفراز الثقافة المبدعة والقادرة على مواجهة التحديات من منطلق أن التربية عملية واسعة الشمولية ومتعددة الجوانب لأداء دور تكاملي لإحداث وتحقيق الأغراض والأهداف المنشودة.

أما دراسة الصقعبي (2009) فهدفت إلى إيجاد محور معالجات وحلول لمشكلات الأمن الفكري من خلال توضيح أبعاد تربوية وتعليمية في تعزيز الأمن الفكري، من خلال: تفعيل المؤسسات التعليمية والمحاضن التربوية، وهي محاولة لتقريب دور المؤسسات التربوية والتعليمية في تعزيز الأمن الفكري، وذلك عن طريق ذكر مرتكزات وقواعد تربوية ووسائل تعليمية تتبعها المؤسسات التربوية والتعليمية تساهم في تعزيز الأمن الفكري داخل هذه المؤسسات من خلال: رسم استراتيجيات وتأهيل العاملين في هذه المؤسسات؛ ليكونوا على مقدرة كافية في تطبيق هذه الأبعاد. أو من خلال: ذكر مقترحات وأولويات تربوية وتعليمية تتبعها المؤسسات التعليمية في طرق تعليمها. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت الدراسة إلى: أن المؤسسات التربوية والتعليمية هي صاحبة الدور الأهم في مرحلة صياغة الأفكار وترسيخ جوانب الاعتدال والوسطية في أفرادها. وأهمية رسم الطريق الواضح الذي تتبعه هذه المؤسسات في التأثير الإيجابي على أفرادها، وذلك من خلال: رسم صياغة عامة وأسلوب مشترك يتم تطبيقه في جميع المؤسسات التربوية والتعليمية. وأهمية تأهيل العاملين في المؤسسات التربوية والتعليمة؛ ليكونوا على قدر كاف من الفهم والوعي للمشاركة في تعزيز الأمن الفكري. والتأكيد على الدور المهم والخصوصية التطبيقية في المؤسسات التعليمية والتربوية لتعزيز الأمن الفكري. وذكر تطبيقات تربوية وتعليمية يتم تفعيلها داخل المؤسسات التربوية والتعليمية لتعزيز الأمن الفكري. وقد اعتمدت الدراسة على أربعة أبعاد:

البُعد الأول: مفهوم الأمن الفكري في المؤسسات التربوية والتعليمية.

البُعد الثاني: تأهيل العاملين في المؤسسات التربوية والتعليمية لتعزيز الأمن الفكري، دور العاملين في المؤسسات التربوية والتعليمية في تعزيز الأمن الفكري، إعـادة تأهيـل العـاملين أصحاب الاتجاهات الفكرية المنحرفة أو استبعادهم.

البُعد الثالث: قواعد تربوية وتعليمية في تعزيز الأمن الفكري، قواعد تربوية قائمة علـى: مفهوم الاعتدال والحوار وتقبل الخلاف والتسامح والتعايش وتعزيز الانتماء الـوطني والتفكيـر الناقد.

البُعد الرابع: تطبيقات تربوية وتعليمية في تعزيز الأمن الفكري، تطبيقات تربوية قائمـة على: مناهج التربية الإسلامية في المرحلة الثانوية، وبيان دورها في تعزيز الأمـن الفكـري، وضرورة تكوين لجان الأمن الفكري في المؤسسات التعليمية؛ لتعزيز الأمن الفكري، والعمـل على إنشاء مشروع مكتبة الأمن الفكري في المكتبة المدرسية.

أما دراسة البقمي (2009) فهدفت إلى إلقاء الضوء على أهمية الأمن الفكري، ومهدداته، وآثار انعدامه، والتعرف على واقع فاعلية المؤسسات التعليمية في تعزيز الأمن الفكري، وبنـاء مشروع تعزيز الأمن الفكري بوزارة التربية والتعليم في المملكة العربية السعودية. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي لتحقيق أهدافه، وتوصل إلى عدة نتائج، من أهمها: إن فاعلية المؤسسات التعليمية في تعزيز الأمن الفكري متوسطة. وإن إسهام المدارس في التربية بالحوار ضـعيف. وإن إسهام المدارس في تعزيز الأمن الفكري في الأنـشطة المدرسـية متوسـطاً. وأن إسـهام المدارس في تعزيز الأمن الفكري من خلال تنمية العلاقة مع مؤسسات المجتمع المحلي متوسط. وعدم وجود آلية ومعايير يقاس بها تعزيز الأمن الفكري في المدارس. وضعف متابعة وتقـويم برامج تعزيز الأمن الفكري. وبناء على النتائج التي توصل إليها الباحث فإنه أوصى بمـشروع (مركزية الأمن الفكري).

أما دراسة حمدان وعبد الله (2009) فهدفت إلى التعرف على مفهـوم الأمـن الفكـري، والمفاهيم المرتبطة به. وتقصي دور الأسرة في تحقيق الأمن الفكري في المجتمـع. والتعـرف على دور المدرسة في تحقيق الأمن الفكري في المجتمع. وتوضيح الدور الذي يمكن أن يؤديـه المسجد في الوقاية من التطرف الفكري وتحقيق الأمن الفكري في المجتمع. والتعرف على الدور الذي يمكن أن تؤديه وسائل الإعلام المختلفة (المقروءة والمسموعة والمرئية) في تحقيق الأمـن الفكري في المجتمع. ولتحقيق هذه الأهداف استخدم الباحث_المنهج الوصفي التحليلي للمعلومات والحقائق. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها: فاعلية التدين في ضـبط سلوك الأفراد وارتباطه بعوامل اجتماعية وثقافية. وأهمية الدور الحيوي للأسرة فـي الـضبط

الاجتماعي لسلوكيات أبنائها. وفي ضوء النتائج، أوصى الباحث بما يــأتي: ضــرورة إيجــاد استراتيجية متكاملة واضحة للتعامل مع مشكلة التطرف الفكري. ونشر مفاهيم الرقابة الذاتية لدى الأبناء من خلال: الأسرة والمدرسة والمسجد ووسائل الإعلام المحلــي ومختلــف المؤســسات الاجتماعية. وتنمية الوعي الأمني لدى الأبناء وتوضيح مخاطر التكفير والإرهاب علــى أمــن المجتمع. وضرورة استيعاب الشباب في برامج مختلفة يتم فيها اتخــاذ الإجــراءات والتــدابير اللازمة للاستفادة من أوقات الفراغ. وترسيخ وسطية الإسلام واعتدال مبادئــه فــي المجتمــع والتعريف بالأفكار المنحرفة. وتجنب الأساليب التقليدية في التوعية واعتماد الأساليب المعتمــدة على الحوار والمناقشة. والاهتمام بحسن اختيار الأئمة والخطباء وفق معايير دقيقــة. وإجــراء دراسات ميدانية للتعرف على العوامل المؤدية إلى التطرف والعنــف. ومتابعــة الأســرة لأي تغيرات في سلوك أبنائها وتصرفاتهم.

أما دراسة الدويري (2009) فهدفت إلى معرفة دور الجامعات الرسمية في تعزيز مفهوم الأمن الوطني، ومعرفة إذا كان هناك فروق في درجة وعي أعضاء هيئة التدريس في تعزيــز مفهوم الأمن الوطني تعزى لأي متغير من متغيرات الجنس والجامعة والتخصص، ومعرفة إذا كان هناك اختلاف في درجة وعي الطلبة في تعزيز مفهوم الأمن الوطني يعزى لأي متغير من متغيرات الجنس والجامعة والتخصص الدراسي والمستوى الدراسي، ومعرفة إذا كــان هنــاك اختلاف في درجة وعي أعضاء هيئة التدريس عن الطلبة في تعزيز مفهوم الأمن الوطني. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي. وقد تكوّن مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التــدريس وطلبة البكالوريوس في الجامعات الرسمية الأردنية والبالغ عددهم (3337) عضو هيئة تدريس و(138438) طالباً وطالبة، وتم اختيار ثلاث جامعات رسمية بالترتيب القصدي لضمان تحقيق التمثيل الكافي لمجتمع الدراسة وهي جامعة اليرموك في الشمال والجامعة الأردنية في الوســط وجامعة مؤتة في الجنوب، وتم اختيار عينة الدراسة والتي بلغت (332) عضو هيئــة تــدريس و(1131) طالباً وطالبة، وللإجابة عن أسئلة الدراسة تم تطوير استبانة تتكون من (50) فقــرة لكلا عينتي الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى ما يأتي: بلغ المتوسط الحسابي لــدور الجامعــة بشكل عام ولكافة المجالات ولكلا عينتي الدراسة معاً (3.50) فيما بلغ المتوسط الحسابي لــدور الجامعة بشكل عام (3.26) و(3.57) لعينة أعضاء هيئة التدريس وعينة الطلبة علــى التــوالي وجميعها تقع في مستوى الوعي المتوسط. وتراوحت المتوسطات الحسابية لدرجة وعي أعضاء هيئة التدريس لدور الجامعة في تعزيز مفهوم الأمن الوطني، ولكافة المجالات من (3.02) فــي حدها الأدنى لمجال دور الطالب إلى (3.57) في حدها الأعلى لمجال النشاطات غير الأكاديمية

وجميعها تقع في مستوى الوعي المتوسط، فيما تراوحت المتوسطات الحسابية لدرجة وعي الطلبة لدور الجامعات في تعزيز مفهوم الأمن الوطني ولكافة المجالات من (3.18) في حدها الأدنى لمجال دور الأستاذ الجامعي إلى (3.84) في حدها الأعلى لمجال دور المناهج، وحصل ثلاث مجالات على مستوى وعي مرتفع هي: مجال دور الجامعة ومجال المناهج ومجال النشاطات غير الأكاديمية. وتبين عدم وجود تفاوت في درجة وعي أعضاء هيئة التدريس حسب متغير التخصص، ووجود تفاوت في درجة وعي الطلبة يعزى لمتغير الجنس لصالح الإناث لمجالي مفهوم الأمن الوطني ودور الجامعة، ولصالح الذكور لمجال دور الأستاذ الجامعي.

أما دراسة الحوشان (2009) فهدفت هذه الدراسة إلى التعريف بألفاظ التطرف والإرهاب والمواطنة. والتعرف على أهمية الأسرة والمدرسة في تحصين أبنائها ضد التطرف والإرهاب. والتعرف على أهمية الأسرة والمدرسة في تعزيز الانتماء الوطني. والتعرف على أهمية المؤسسات التعليمية في توجيه طلابها نحو الوسطية والاعتدال. والتعرف على العلاقة بين الوطنية والتطرف والإرهاب. واستخدم الباحث المنهج الوصفي المكتبي مع عقد لقاءات لمجموعة تركيز (FOCUS GROUP) لخبراء من المهتمين بمحاربة الفكر المتطرف والمشاركين في لجان المناصحة والرعاية للمتورطين في قضايا الإرهاب من الأكاديميين والأمنيين؛ لأخذ رأيهم في كيفية تطوير دور الأسرة والمدرسة في تحصين أبنائها ضد التطرف والإرهاب ودور المؤسسات التعليمية في توجيه طلابها نحو الوسطية والاعتدال. وقد توصلت الدراسة إلى تحديد أهم الأسباب وهي: التنشئة غير المتزنة للأسرة سبب قد يدفع أبناءها إلى التطرف. وتحديد أهم الأسباب التي توصل لها المشاركون في كيفية دفع الأسرة أبناءها إلى الإرهاب. وتحديد لأهم الأسباب التي تساعد الأسرة في حماية أبنائها من الفكر المتطرف. وتحديد أهم الأسباب التي توصل لها المشاركون في كيفية حماية الأسرة لأبنائها من الانخراط في التنظيمات الإرهابية. وتحديد لأهم الأسباب التي تسهم في تعزيز الأسرة للانتماء الوطني لدى أبنائها.

أما دراسة الملحم (2009) فهدفت إلى بيان قضية فكرية وثقافية ووطنية تتداخل في بعضها لتشكل أهمية هذه الدراسة حول مقومات الأمن الفكري في مؤسسات التعليم العالي من الجامعات السعودية. وقد توصلت الدراسة إلى: أن عملية بناء فكري آمن في الجامعات يستند إلى مقومات كثيرة تستند إلى المعايير الأساسية لقيام جامعات حقيقية يمكن لها تحقيق الأمن، من خلال: تطبيق الكثير من المعايير إلى أن تصبح حصناً اجتماعياً ودرعاً يقي المجتمع من كل مظاهر انحراف محتملة. وأن علاقة الجامعة بالثقافة والمجتمع، وعلاقة الجامعة بمخرجاتها،

وكذلك علاقة طلبة الجامعة بأساتذتهم وأنظمة الجامعة كلها عناصر أساسية لابد أن تشترك في تحقيق الأمن الفكري للطلبة والأساتذة والبيئة المجتمعية على حد سواء. وهذه السلسلة من العلاقات لا يمكن أن تحقق أهدافها في صياغة الأمن الفكري إلا من خلال: أسس تنظيمية واستراتيجيات ترسم دور الجامعة ولا تجعلها عرضة للاختطاف من اتجاه فكري بعينه. وأن من أخطر القضايا المحتملة أن يساهم تصنيف الجامعات بتخصصاتها ووفقاً لمسارها الفكري والتربوي في جعلها تتبنى بعض الأفكار دون غيرها مما يجعل احتمالية نشوء ظواهر فكرية سلبية فيها أمراً محتملاً، لذلك لابد من جعل الجامعات تحصل على فرصة كبيرة لتنوع التخصصات فيها وتنوع البيئة الأكاديمية وجلب الخبرات من كل مكان. وختاماً لابد من الإشارة إلى أن الأمن الفكري ليس عملية بناء لأنظمة أو قوانين يمكن أن يتم سنها في المجتمع، ولكن الأمن الفكري عملية ثقافية مرتبطة بشكل مباشر بالثقافة السائدة ونوعية البدائل الموجودة فيها، وكلما كانت الثقافة السائدة أكثر ميلاً إلى كونها أحادية وغير متعددة كان احتمال ظهور الانحراف الفكري وارداً بين عناصر الثقافة. الأمن الفكري هو حالة ثقافية وليس قانوناً أمنياً كما قد يتصوره الكثير، ولا يمكن أن يتم فرض الأمن الفكري بمناقشته كموضوع مستقل عن الثقافة السائدة. فتحقيق الأمن الفكري مرتبط بمعالجة فورية وحاسمة للثقافة السائدة، ولذلك يصبح من الخطأ الكبير أن يتم مناقشة الأمن الفكري على أنه حالة تستدعى إصدار القوانين والأنظمة. إنه حالة تستدعي إعادة تشكيل مدخلات الثقافة السائدة ومراقبة مخرجاتها المستقبلية.

الدراسات الأجنبية:

دراسة متن و بولوتن (Mitin and Bolotin) (1998) هدفت هذه الدراسة إلى بيان الأثر الكبير للتربية والتعليم في تحقيق الأمن القومي في روسيا بكافة أبعاده، خاصة أن مشكلة الأمن القومي تواجه مشكلة كبيرة وصلت به إلى أدنى من الخطوط الحمراء، شكل لديها القلق الأعظم لمحاولة الرجوع إلى الاستقرار والطمأنينة والأمن، حيث اعتمدت الدراسة المنهج النوعي الميداني، وخلصت الدراسة إلى: إبراز دور وأهمية تعليم الأمن القومي وأهمية رفع مستوى التعليم نفسه، وكلاهما لهما تأثير على كل مستويات الأمن القومي، مع بيان أن الأمن الاقتصادي والعسكري لا يمكن أن يحققا الطمأنينة والاستقرار دون الأمن التقني، وأجمع العلماء الروس والأجانب أنه بدون ثقافة جديدة مبدعة، ضمن تدريس إبداعي لن نكون قادرين على البقاء دون تطوير الأمن الثقافي، ولا يمكن تطوير الحالة الاجتماعية دون تعليم القيم، وأكدت الدراسات على بيان أهمية ودور تطوير التعليم في تحقيق الأمن والعمل على تطوير التعليم العالي والتجاري من خلال: الرؤساء الحكوميين وعلماء روسيا، وقد شهد التعليم في الاتحاد

الروسي في عام 1991، تجديد المحتوى التعليمي كل ربع قرن كإجراءات اعتيادية للتطوير في روسيا.

أما دراسة هوكينمير (Hokenmaier) (1998) فهدفت إلى تبين العلاقة التبادلية بين السياسات التربوية والتعليمية المتتبعة، ومقدار الإنفاق على برامجها وخاصة الإنفاق على التعليم العام ودعمه، مع تحقق تنافس التعليم الخاص له ودعم برامج التدريب المهني؛ كاستراتيجيات ضرورية لتحقيق الأمن الاجتماعي في دولة الرفاهية الوطنية المتحضرة في المجتمعات الصناعية المتقدّمة ، حيث اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي، وقد خلصت الدراسة إلى: اعتبار التعليم والسياسات التربوية المتبعة والإنفاق عليها بطريقة محددة وواضحة، كرزمة أساسية يقررها دستور دولة الرفاهية الوطني، ومؤشر وتغيير رئيس متحكم في سياسات الأمن الاجتماعي وضمان الرعاية وتحقيق التنمية. وقد لاحظ إسبينج أندرسين إزبنج أندرسون (Esping-Andersen) أن هناك علاقة متبادلة بين السياسات التربوية والتعليمية وتغييرها، وتغيير سياسات الأمن الاجتماعي في المجتمعاتِ الصناعية المتقدّمة التي صنفت دول الرفاه إلى: دولة رفاه تحرّرية ومحافظة وديمقراطية اجتماعية. أستراليا، كندا، أيرلندة، اليابان، نيوزيلندا، سويسرا، المملكة المتّحدة، والولايات المتّحدة خُصّصتْ إلى الصنفِ التحرّري. النمسا، بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، وإيطاليا وُضِعتْ في المجموعةِ المحافظةِ. الدنمارك، فلندا، هولندا، النرويج، والسويد صنفت كديمقراطية اجتماعية.

أما دراسة فريدمان وراندبريا (Friedman and Randeria) (2004) فهدفت إلى بيان مدى تأثر الهوية الثقافية الناجم عن النظام العلمي المعلوم بما فيه من هجرة والأمن الثقافي وتهجير نتيجة الاستعمار والتفاعل مع الثقافات الرأسمالية والاشتراكية، حيث اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي، وقد اعتمدت نماذج بلدان؛ لغرض المقارنة، ضمن فصول ثلاث تُناولت بعد وصف شعور القلق الرئيس أثناء وبعد الحرب الباردة، وما فرضته اتجاهات العولمة من إعادة تكوين عناصر ثقافية وأمنية وتحديات الهوية الثقافية ما بعد الاستعمار والهجرة. وقد خلصت الدراسة إلى: أن الأمن الثقافي بُعد من أبعاد الأمن الإنساني الذي يميز هوية الفرد وشخصيته ومجتمعه الذي ينتسب إليه عن من سواه. وقد تم تحليل ونقاش نماذج لهويات أنظمة اشتراكية ودينية قبل وبعد استعمارها وإمكانية اندماجها وتكاملها لنظام رأسمالي جراء هجرتهم لمجتمعات تتعدد فها الثقافات ضمن مبدأ رأسمالي اقتصادي واحد، كمحاولة اكتشاف الخصائص الحاسمة لتكامل الهويات المهاجرة والخلل الحاصل لتوزيع النخب العلمية والعالمية.

الأنموذج الأول استهدف هوية صيني في أمريكا والأنموذج الثاني دراسة هوية إيراني وأفغانستاني وطاجيكستاني. فوجد أن هناك تضارب في هوية الصيني والهوية الأمريكية ضمن فهم راسخ لحاله قبل وبعد الاستعمار. مع وجود تنافس قوي في الاقتصاديات التابعة لنظام الرأسمالي في الدولتين. أما في الأنموذج الثاني بما يخص المجتمعات الدينية الإسلامية تم التركيز على درجة قوة الانتماء للأرض والولاء للنظام المتبناة وتماسك شديد بوطنيته. وتنجم التوترات عندما تشتبك وتتداخل الهويات الثقافية مع إطار الاقتصاد العالمي. مع وجود فراغات إعلامية وثقافية وتقنية وعلمية تعاني منها هذه الشعوب في الداخل، أما في الخرج فتعاني من عدم غطاء كامل لحقوقهم كمهاجرين وحماية قانونية لوجودهم، وهم بحاجة إلى تيسير سبل الحفاظ على هويتهم في مجتمع التعددية الثقافية.

أما دراسة كيكينوماب (Kakinumab) (2004) فهدفت إلى إلقاء الضوء على تطور الطفل في المجال الأمني ضمن السياق الثقافي في فترة الطفولة المبكرة وصولاً إلى سن الرشد، وبالتحديد حينما تتمركز القيم المزدوجة عنده، حيث اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي، وقدم أنموذج تم إجراء دراسة من خلاله لتمركز القيم الأسرية اليابانية ذات الالتزامات الاجتماعية المحتكمة إلى معايير صارمة يجب الانسجام معها لضمان الأمن، ومقارنتها بدراسة أخرى تم دراسة تمركز القيم الأمريكية –البيئة المعاشة– ذات القيم الغربية المبنية على المبادرات الذاتية والفردية والحكم الذاتي، وخلصت الدراسة إلى: أن مقدار التأثر بالقيم الأمريكية مرتهن بارتباطه بالعمر والحافز والعواطف والسلوك المتبع ومقار الرعاية والاكتشاف والتفاعل مع الآخر. وتظهر الدراسة أن الهوية اليابانية حافظت إلى حد كبير على القيم اليابانية على أسس دينية وتربوية واقتصادية من خلال اعتماد تعليم ذات متغيرات تتزامن مع تغيرات عالمية ضمن إطار العولمة اليابانية الاقتصادية.

أما دراسة فريدمان ورانديريا (Friedman and Randeria) (2004) فهدفت إلى بيان وواقع الاتحاد الأوروبي وإمكانية التجانس الثقافي بين الأعراق المختلفة في الاجتماعيات والهويات الثقافية واندماج أصحاب الثقافات المثالية في مجتمعات متعددة الثقافات، حيث اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي، وقد اعتمدت نماذج بلدان؛ لغرض المقارنة، ضمن فصول ثلاث تناولتها بعد وصف شعور القلق الرئيس أثناء وبعد الحرب الباردة، وما تفرضه اتجاهات العولمة من إعادة تكوين عناصر ثقافية وأمنية وتحديات الهوية الثقافية ما بعد الاستعمار والهجرة. وقد خلصت الدراسة إلى: إبراز أهم مظاهر الانتماء للهوية، وقد تمثلت بعدم انسجام وتكامل هذه الهويات المتعددة، وضعف ارتباطهم بالمكان والسياسة، في حين بعض الثقافات غير المثالية

يكون تجانسها أسهل وأكمل، وهذه نتائج دراسات اجتماعية في جامعات أوروبية تستهدف السلامة الاجتماعية والتجانس الثقافي للثقافات. فهل يمكن أن يتحقق أمناً ثقافياً للثقافة المضيفة والثقافة الوافدة في ظل محاولات جذب الثقافة المضيفة ذات القوة التقنية والاقتصادية لأصحاب الثقافات الأقرب إلى المثالية، وفي حال عدم انسجامه وتكامله الكامل استيعابهم ضمن تنوع وتعدد الثقافات في المجتمع أم اعتبارهم جسم غريب يتطلب نبذهم؛ في حين أن ظاهرة تعدد الثقافات وتواجد الجاليات والأقليات وتعدد ثقافاتهم في معظم بلدان العالم، في حين باتت الهجرة ضرورية ليس لأغراض بيئية كما كان سابقاً بل لدوافع تقنية واقتصادية. فتحقيق الأمن الثقافي لهم من منطلق المعاملة بالمثل أم فرض سلطان القوة والضغط.

وقد برز فيما يتعلق بالأمن التربوي والثقافي بعض المؤتمرات والتقارير الحديثة تضمنت دراسات أجنبية يذكر منها ما يأتي:

خلاصة الدراسات السابقة:

في ضوء ما تقدم تم استخلاص ما يأتي:

لا شك أن الجهد الذي صدر عن الباحثين في الدراسات السابقة يُعبّر عن مبادئ واتجاهات متقاربة في الفكر، وهي مقدرة من حيث وصف واقعها المكاني والزماني التي كتبت فيه؛ كونها تدل أحياناً على اهتمام بالغ ومشاعر متدفقة ووعي بواقع التحديات الراهنة، إلا أن ذلك لا يخرج عن كونه جهد بشري أميل إلى إشباع جانب على حساب آخر، فخاصية البحث الأكاديمي المبني على أرقام يمكن تفسيرها بغية التخطيط للمستقبل بناء على مؤشراتها وصدق محتواها الذي يُعبر عن وجهات نظر متنوعة ممكن مناقشتها واستنتاج وتحديد أهم نقاط الاتفاق فيما بينها، بحيث تكون أقرب –بحكم الأغلب– إلى تأصيل العلاقة التي تضمنت أبحاث عديدة لم تفرد بشمولية وتكاملية تأصيلية محكّمة.

تم استثارة مواضيع أمنية خاصة ركزت على محور أو محورين دون استيعاب مجموع المحاور، حيث تم التركيز على التحديات دون تأصيلها حتى في المحور الواحد. مع العلم أنه تم تناول مواضيع خاصة بالأمن والتربية، لها علاقة بالعولمة والغزو والتطبيع والتعدد والتنوع والتحديات والضبط والتنمية والهوية والتقدم والإبداع والحرية ودور التربية والتعليم في تحقيقها، وكذلك دور المؤسسات التربوية في مواجهة التحديات المعاصرة، إلا أنها لم تتناول المعايير الضابطة للعملية الثقافية والتربوية والتنموية الآمنة بشكل شمولي متكامل.

تبين الدراسات السابقة أن الأبعاد المرتبطة بمفهوم الأمن القومي كانت تشمل أبعاداً سياسية واقتصادية وعسكرية، وقد اتسعت لتشمل البُعد الاجتماعي ومن ثم الثقافي؛ نتيجة

التغيرات التي طرأت على المنظومة التنموية للفرد والمجتمع، ومع التقدم الملحـوظ فـي هـذا العصر –عصر المعلوماتية– ظهرت أبعاداً مختلفة أخرى. وقد اعتمدت معظم الدراسات العربية والأجنبية على المنهج الوصفي باستثناء بعض الدراسات المعتمدة على المنهج النوعي والمسحي الميداني.

ومن خلال استعراض محتوى الأمن القومي، وما يشتمله من أبعاد تم التركيز والإشارة مراراً لواقع المنظومة الثقافية والاجتماعية من منظور تربوي مع التركيز على دور المؤسسات التربوية والثقافية والاجتماعية المتعددة ابتداءً بالأسرة والمدرسة والجامعة وبـاقي المؤسـسات الأخرى في المجتمع.

وقد امتازت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بما يأتي:

- تأتي هذه الدراسة في فترة ارتفعت به وتيرة المطالبة بالإصلاح والتغير في مجـالات التنموية الشاملة ومن ضمنها المجال التربوي والثقافي.
- دراسة علمية تأصيلية للبُعد الأمني التربوي والبُعد الأمني الثقافي ولعلاقة المتجـسدة للبعدين الثقافي والتربوي معاً.
- دراسة تربوية وثقافية تأخذ بعين الاعتبار الجوانب المتعـددة بمـا يخـص البُعـدين التربوي والثقافي معاً، وارتباطهما بباقي الأبعاد الأخرى.
- دراسة ركزت على الجانب النظري من حيث التأصيل والجانب التطبيقي من حيـث التنفيذ، من حيث توظيف عناصر المنظومة الثقافية والتربوية وأخـص بالـذكر دور المؤسسات الثقافية والتربوية والمعلم والمتعلم والمنهاج وما يتعلق بهما من تحـديات تنموية وأمنية معاً.
- كما ركزت هذه الدراسة على تناول المعايير الضابطة للعمليـة الثقافيـة والتربويـة والتنموية الآمنة بشكل شمولي متكامل.
- أبرزت هذه الدراسة الأمن التربوي والأمن الثقافي كما يجب أن يكون من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في كلية العلوم التربوية من أهل الخبرة والاختصاص.
- دراسة مباشرة تبين دور الأمن التربوي في تحقيق الأمن الثقافي ضـمن المنظومـة الأمنية التنموية الشاملة.

الفصـــل الثـــالث

الطريـــقة والإجـــراءات

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

نهجت هذه الدراسة منهج البحث الوصفي التحليلي لتحقيق هدف الدراسة المتمثل في بيان وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في كليات العلوم التربوية في الجامعات الأردنية بموضوع الأمن الثقافي ودور الأمن التربوي كبُعد استراتيجي في تحقيقه.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء الهيئة التدريسية في كليات العلوم التربوية في الجامعات الأردنية للعام الدراسي 2009–2010م ممن يحملون درجة الدكتوراه وعددهم (440) عضواً من أعضاء هيئة التدريس موزعين على الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة، وقد تم حصر مجتمع الدراسة من قسم الإحصاء والمعلوماتية، في مديرية تكنولوجيا المعلومات لعام (2009م)، التقرير الإحصائي السنوي عن التعليم العالي، في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في المملكة الأردنية الهاشمية، في الجامعات التي تتوفر فيها كلية تُعنى بالعلوم التربوية.

ويوضح الجدول رقم (1) عدد أفراد مجتمع الدراسة بالنسبة لأعضاء الهيئة التدريسية حسب الرتبة والجنس:

جدول رقم (1) التكرارات والنسب المئوية لأفراد مجتمع الدراسة موزعة تبعاً لمتغير الرتبة والجنس

الفئة	ذكور	النسبة	إناث	النسبة	العدد	النسبة
أستاذ	77	17.50	11	2.50	88	20.00
أستاذ مشارك	85	19.31	7	1.60	92	20.91
أستاذ مساعد	195	44.32	65	14.77	260	59.09
المجموع	357	81.13	83	18.87	440	100.00

يُبين الجدول رقم (1) مجموع أعضاء هيئة التدريس في كليات العلوم التربوية في الجامعات الأردنية، وقد بلغوا (440) عضواً، منهم (83) أنثى، ويلاحظ من خلال بيانات الجدول تقارب أعداد رتبة الأستاذ وأستاذ مشارك، وكانت أعداد الأستاذ المساعد تقارب ثلاثة أضعاف رتبة الأستاذ.

عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من (241) عضواً، تم اختيارهم بطريقة طبقية عشوائية من أعضاء هيئة التدريس في كليات العلوم التربوية في الجامعات الأردنية.

والجدول رقم (2) يُبين التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة موزعة تبعاً لمتغيراتها المستقلة:

الجدول رقم (2) يُبين التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة موزعة تبعاً لمتغيراتها المستقلة

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
الرتبة	أستاذ	41	17.01
	أستاذ مشارك	44	18.26
	أستاذ مساعد	156	64.73
	المجموع	241	100.00
العمر	أقل من 40 سنة	111	46.06
	أكثر من 40 إلى 50 سنة	64	26.56
	أكثر من 50 إلى 60 سنة	34	14.11
	أكثر من60 سنة	32	13.28
	المجموع	241	100.00
سنوات الخبرة	5 سنوات فأقل	88	36.51
	أكثر من 5 سنوات إلى 10 سنوات	48	19.92
	أكثر من 10 سنوات	105	43.57
	المجموع	241	100.00
الجنس	ذكر	194	80.50
	أنثى	47	19.50
	المجموع	241	100.00

أداة الدراسة:

اشتقت فقرات الأداة من الأدب النظري، وتحليل الدراسات السابقة، والاستعانة بذوي التخصص والخبرة. وقد صيغت الفقرات لافتراض علاقة متبادلة وتحديات تجمع ما بين بُعد الأمن الثقافي وبُعد الأمن التربوي، يظهر من خلالها دور الأمن التربوي في تحقيق وتمكين الأمن الثقافي.

اشتملت أداة الدراسة على (60) فقرة، وقد وضع أمام كل فقرة من فقرات الاستبانة خمسة خيارات تصف درجة تكرار الاستجابة التي تتضمنها الفقرة وهي كالآتي: موافق بشدة، موافق، موافق بدرجة متوسطة، غير موافق، غير موافق بشدة.

واعتمدت الأوزان الآتية: 5، 4، 3، 2، 1 لمعالجتها إحصائياً حسب أغراض الدراسة بناء على سلم ليكرت الخماسي، كما تضمنت الأداة بيانات عن أفراد العينة منها: الرتبة الأكاديمية، العمر، الجنس، وسنوات الخبرة.

وتضمنت الأداة ثلاثة مجالات رئيسية توزعت على النحو الآتي:

المجال الأول: مجال التأصيل للأمن الثقافي والتربوي: حيث يُعنى هذا المجال بتأصيل بُعدين هما: الأمن الثقافي والأمن التربوي، من حيث التعريف والأهمية والمقومات والخصائص والأثر الوظيفي والعلاقة الدورية بينهما وبين المنظومة الأمنية الاجتماعية والقومية.

المجال الثاني: مجال التحديات الأمنية للبُعدين التربوي والثقافي: ويُعنى هذا المجال بالتحديات الأمنية التي تجمع البُعدين، وقد تناولت الفقرات الخاصة بعناصر العملية التربوية الآمنة وعلاقتها بالمنظومة الأمنية الثقافية، والتي اشتملت مجالات فرعية عُنيت بالمناهج والمعلم والمتعلم وبدور المؤسسات التربوية والثقافية الآمنة، والتحديات التي تُعنى بالمنظومة الأمنية الثقافية والتربوية معاً.

المجال الثالث: مجال التحديات الأمنية التنموية للبُعدين الثقافي والتربوي: ويُعنى هذا المجال بمتطلبات تحقيق منظومة أمنية وتنموية شاملة، باتخاذ خطوات تستهدف التخطيط لسياسات استراتيجية ثقافية وتربوية آمنة، وذلك من خلال تناول التحديات التي تجسد العلاقة بين المنظومة التنموية الشاملة والمنظومة الأمنية الثقافية والتربوية.

تضمن كل مجال من هذه المجالات على مجالات فرعية صيغت لتتناسب مع بداية فقرات الاستبانة المشتركة في الموضوع الواحد، وقد وزعت على الترتيب الآتي:

المجال الرئيسي الأول: التأصيل للأمن الثقافي والتربوي: وقد اشتمل على (22) فقرة وزعت على أربعة مجالات فرعية موزعة على النحو الآتي:

1. المجال الفرعي الأول: المنظومة الأمنية الثقافية. وقد اشتمل على (9) فقرات.
2. المجال الفرعي الثاني: الأمن الثقافي ومتطلبات تحقيقه. وقد اشتمل على (6) فقرات.
3. المجال الفرعي الثالث: البُعد الأمني التربوي. وقد اشتمل على (5) فقرات.
4. المجال الفرعي الرابع: عمل المنظومة الثقافة المتأصلة والتربية السليمة والتنشئة القويمة والتعليم المنضبط. وقد اشتمل على (2) فقرات.

المجال الرئيسي الثاني: التحديات الأمنية للبُعدين التربوي والثقافي: وقد اشتمل على (25) فقرة وزعت على خمسة مجالات فرعية موزعة على النحو الآتي:

1. المجال الفرعي الأول: التحديات التي تحول دون وجود مناهج آمنة. وقد اشتمل على (4) فقرات.
2. المجال الفرعي الثاني: التحديات التي تحد من أداء المعلم والمتعلم لتحقيق الأمن. وقد اشتمل على (3) فقرات.
3. المجال الفرعي الثالث: التحديات التي تعيق دور المؤسسات التربوية والثقافية من الوصول إلى تمكين الأمن. وقد اشتمل على (6) فقرات.
4. المجال الفرعي الرابع: التحديات التي أبرزت الحاجة لوجود منظومة أمنية ثقافية وتربوية. وقد اشتمل على (8) فقرات.
5. المجال الفرعي الخامس: التحديات التي دعت بالمطالبة بضوابط مبالغ بها؛ لتحقيق الأمن الثقافي والتربوي. وقد اشتمل على (4) فقرات.

المجال الرئيسي الثالث: التحديات الأمنية التنموية للبُعدين الثقافي والتربوي: وقد اشتمل على (13) فقرة وزعت على مجالين فرعيين موزعين على النحو الآتي:

1. المجال الفرعي الأول: متطلبات تحقيق منظومة أمنية وتنموية شاملة. وقد اشتمل على (5) فقرات.
2. المجال الفرعي الثاني: التخطيط الأمني للمنظومة الأمنية والتنموية المستدامة. وقد اشتمل على (8) فقرات.

ولأغراض الإجابة عن أسئلة الدراسة قام الباحث بتطوير أداة؛ لقياس درجة استجابة أعضاء هيئة التدريس لمحتوى فقرات الاستبانة التي تناولت التأصيل لموضوع الأمن الثقافي والأمن التربوي، من حيث بيان العلاقة الدورية بينهما، ومن خلال تناول أهم التحديات التي تجمعهما وأبدال ومتطلبات العلاج المرحلي المتوقف عليهما سوياً؛ لتحقيق الأمن والتنمية.

صدق الأداة:

تم التأكد من **الصدق الظاهري لمحتوى** الأداة، باعتماد طريقة صدق المحتوى الظاهري (Content Validity)، كمرحلة مبدئية وذلك بعرضها بصورة أولية على مجموعة من المحكمين المختصين في أقسام الإدارة والأصول والمناهج التربوية من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الأردنية وعددهم أثنى عشر عضواً من أعضاء هيئة الملحق رقم (2)، وطلب إليهم إبداء

أرائهم وملاحظاتهم في فقرات الأداة من حيث السلامة اللغوية، ووضـــوح الفقــرة، وانتمائهـــا للمجال، وأية اقتراحات يرونها مناسبة.

وبعد استلام إجابات المحكمين، تم الاعتماد على رأي الأغلبية والمتمثلة بنسبة (75%) في تثبيت الفقرة أو تعديلها أو حذفها أو إضافة مجالات أخرى لم ترد، كما تم تعديل صياغة بعــض الفقرات التي أشاروا إليها، وحذفت بعض الفقرات وأضيفت أخرى، وقد تــم اختــزال بعــض الفقرات بناء على رأي المحكمين، وبعد الانتهاء من إجراءات التعديل في ضـــوء الاقتراحـــات والملاحظات، تم إعداد أداة الدراسة في صياغتها النهائية مكونة من ثلاثة مجالات رئيسية، وقد تكونت من (60) فقرة، ويُبين ذلك الملحق رقم (3).

أما الصدق العاملي فقد تم من خلال التحليل العاملي لفقرات أداة الدراسة الستون تم تفريغ ثمانين استبانة، وذلك باستخدام طريقة التدوير والمعروف باسم البروماكس حيث أفرز التحليــل عن تشبع فقرات أداة الدراسة على ثلاثة عوامل وذلك بعد استبعاد وحذف قيم التشبعات التي تقل عن (0.3) أو تزيد عن(–0.3) وفقاً لمحك جبلفورد، حيث يوضح الجدول (3) نتـــائج التحليــل العاملي بطريقة البروماكس.

أما **الصدق البنائي** الذي يهدف إلى معرفة درجة انسجام وارتباط كل فقرة بمجالها فقد تم استخدام معامل ارتباط بيرسون بين درجة كل فقرة ودرجة مجالها وتبــين الجــداول (4) و(5) و(6) نتائج معامل الارتباط.

جدول (3) نتائج التحليل العاملي بعد التدوير المائل باستخدام البروماكس بعد حذف قيم التشبعات التي تقل عن (0.3) أو تزيد عن (–0.3)

نتائج التحليل العاملي	العامل الأول	العامل الثاني	العامل الثالث
الجذر الكامن للعامل	20.70	13.45	6.23
التباين المفسر	34.50	22.42	10.38
الجذر الكامن	20.70	13.45	6.23

يُبين الجدول (3) نتائج التحليل العاملي بطريقة المكونات الأساســية لفقــرات مجـــالات الدراسة بعد التدوير المائل بطريقة البروماكس، وتشير قيم الجذر الكامن إلى قبول (3) عوامـــل أظهرها التحليل العاملي، وبلغ الجذر الكامن للعامل الأول (20.70) وللعامل الثـــاني (13.45) وللعامل الثالث (6.23).

وفي هذه الطريقة يتم التوقف عن استخراج عوامل إضافية – وفقاً لمحك كايزر – عندما تكون قيمة الجذر الكامن لهذا العامل أقل من الواحد صحيح، كما يلاحظ أن نسبة التباين المفسر من خلال العامل الأول قد بلغت (34.50)، وهي نسبة عالية تبين أهمية هذا العامل، تلاه العامل الثاني الذي بلغت نسبة التباين المفسر من خلاله (22.42) وهي أيضاً نسبة جيدة توضح أهمية هذا العامل، بينما بلغت نسبة التباين المفسر للعامل الثالث (10.38) وهي قيمة مقبولة، وقد حصلت نسبة التباين المفسرة من خلال العوامل الثلاثة (67.30) وهي نسبة تعد مناسبة ومرتفعة من خلال ثلاثة عوامل. وتبين الجدول (4) و(5) و(6) نتائج معامل ارتباط بيرسون.

جدول (4) نتائج معامل ارتباط بيرسون كل فقرة والدرجة الكلية للمجال الأول: التأصيل للأمن الثقافي والتربوي

رقم الفقرة	نص الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1.	حالة مبدلة من خوف ثقافي يعيق تحقق تنمية ثقافية.	0.797	0.000*
2.	منضبطة وضابطة بقدر ما تتسلح به من سلامة وفعاليّة مكوناتها من أي اختراق.	0.780	0.000*
3.	ذات وحدات تحصينية متكاملة تضمن مقدرات كافية على مواجهة التحديات.	0.696	0.000*
4.	ملبية لحاجات الفرد والمجتمع.	0.807	0.000*
5.	مراعية لجميع جوانب الشخصية الإنسانية.	0.718	0.000*
6.	ضابطة لاتصال وتواصل الفرد مع الآخر.	0.903	0.000*
7.	تُعد الثقافة المستنيرة جزء من النظام الأمني التنموي التكاملي.	0.681	0.000*
8.	يغلب على طابعها الجانب الفكري.	0.820	0.000*
9.	يُعتبر الأمن الثقافي فيها رصيداً للأمن المجتمعي.	0.836	0.000*
10.	وجود بيئة تربوية وتعليمية آمنة وفعّالة ومتكاملة.	0.860	0.000*
11.	توفير تربية مدنية ووطنية وقومية سليمة.	0.844	0.000*
12.	ضبط مدخلات وعمليات ومخرجات النظام الثقافي والتربوي.	0.825	0.000*
13.	إعداد المفاهيم الثقافية والتربوية المهيئة لتنمية التفكير الواعي.	0.870	0.000*
14.	ضبط النظام التربوي لمواكبة المستجدات العلمية والثقافية.	0.698	0.000*
15.	خضوع مجموع الفرضيات والنظريات الثقافية للتجربة التربوية المعيارية الآمنة.	0.808	0.000*
16.	بعداً استراتيجياً مؤثراً في البُعد الثقافي.	0.627	0.000*
17.	مختبراً فاعلاً لمعالجة المدخلات والعمليات والمخرجات الثقافية.	0.680	0.000*
18.	رافداً يزود العملية التنمية في الكفاية اللازمة من الكوادر البشرية المؤهلة.	0.841	0.000*
19.	منظومة يغلب على طابعها الجانب التطبيقي.	0.711	0.000*
20.	مجالاً يستمد مضمونه من الأمن الثقافي ويصب بدوره نتاجه فيه.	0.687	0.000*
21.	تهيئة أفراد المجتمع لحماية أنفسهم من أي انحرافات فكرية وسلوكية.	0.819	0.000*
22.	إلزام الأفراد بالحقوق والواجبات والمسؤوليات الوطنية والقومية والإنسانية.	0.771	0.000*
الدرجة الكلية للمجال الأول: التأصيل للأمن الثقافي والتربوي.		0.704	0.000*

جدول (5) نتائج معامل ارتباط بيرسون كل فقرة والدرجة الكلية للمجال الثاني: التحديات الأمنية للبُعدين التربوي والثقافي

رقم الفقرة	نص الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1.	إفراغ المناهج من عُمقها الثقافي.	0.751	0.000*
2.	تغليب لهجات ولغات أخرى على حساب اللغة العربية الفصيحة.	0.805	0.000*
3.	استعارة الأنظمة الثقافية والتربوية والتعليمية دون ضوابط.	0.862	0.000*
4.	التطبيع الثقافي دون الالتزام بالضوابط التربوية والثقافية.	0.736	0.000*
5.	انخفاض مستوى شعورهم بالولاء والانتماء والمسؤولية اتجاه تحقيق أمنهم الوطني.	0.908	0.000*
6.	تدني مستوى إعدادهم وفاعليتهم ووعيهم.	0.848	0.000*
7.	ضعف انضباط وفعاليّة أعضاء هيئة التدريس.	0.800	0.000*
8.	تهميشها كأداة فاعلة ومؤثرة.	0.820	0.000*
9.	قصور المقدرات التحصينية فيها ممّا يهدد بازدياد محاولات غزوها واختراقها.	0.792	0.000*
10.	انتشار المراكز الثقافية والجامعات والمدارس الأجنبية دون خضوعها للرقابة والضبط الكافيين.	0.897	0.000*
11.	وجود استثناءات وتجاوزات قانونية للأنظمة المؤسسات التعليمية.	0.685	0.000*
12.	العولمة التي تُضعف دور المؤسسات في تكوين الهوية الثقافية الوطنية.	0.720	0.000*
13.	تفضيل خريج الجامعات الغربية على من سواه.	0.869	0.000*
14.	كثرة الوسائل الإعلامية التي تستهدف الأمن الإنساني.	0.757	0.000*
15.	قصور المادة الإعلامية الوطنية المقدمة للطفل عن حمايته من الغزو والاختراق الثقافي.	0.826	0.000*
16.	توالي حملات التبشير والاستشراق والمثاقفة والتغريب.	0.727	0.000*
17.	سياسات الاحتواء والاختراق والتبعية.	0.913	0.000*
18.	تعدّد أشكال الغزو الثقافي الجديد الذي يستهدف استقلالية وذاتية ووحدة وأمن الأمة.	0.771	0.000*
19.	ازدياد نسب الأمية في الدول المتخلفة مقارنة مع الدول المتقدمة.	0.809	0.000*
20.	الخلل في ممارسة الديمقراطية أنشأ أفراداً ومجتمعات يشعرون بالقهر والاضطهاد.	0.789	0.000*
21.	ممارسة تربية الخوف للسيطرة على الأفراد وقمع سلوكهم بأسلوب مُمنهج.	0.861	0.000*
22.	الخوف والجمود والانغلاق والتخلف الثقافي.	0.799	0.000*
23.	تبني منظور الفكر التآمري العدائي في التفسير والتحليل.	0.745	0.000*
24.	الوهن الثقافي لدى الأفراد على مواجهة التهديدات.	0.745	0.000*
25.	مطالبة الأمم بالاستثناء الثقافي خوفاً من ضياع هويتها الثقافية في ظل استحقاقات العولمة الإعلامية.	0.805	0.000*
الدرجة الكلية للمجال الثاني: التحديات الأمنية للبُعدين التربوي والثقافي.		0.801	0.000*

جدول (6) نتائج معامل ارتباط بيرسون كل فقرة والدرجة الكلية للمجال الثالث: التحديات الأمنية التنموية للبُعدين الثقافي والتربوي

رقم الفقرة	نص الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1.	وضع خطط قابلة للتنفيذ وتحقيق ما أمكن من أسباب القوة والمنعة.	0.905	0.000*
2.	إيجاد أبدال أمنية تطبيقية متبناة من أصحاب القرار السياسي والاقتصادي.	0.915	0.000*
3.	مراعاة وجود التعددية الثقافية وتفعيل الحوار البناء؛ لإمكانية التعايش السلمي معها.	0.931	0.000*
4.	اعتبار التعليم العام النوعي والكمي أحد المحكات الأساسية لرقي وتقدم وأمن الأمم.	0.927	0.000*
5.	ضمان تعزيز مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية لتحقيق العدالة والنهضة.	0.924	0.000*
6.	عدم تضمينه فعلياً في الأنظمة التشريعية والقانونية الثقافية والتربوية المطبقة.	0.803	0.000*
7.	عجز صناع القرار الثقافي والتربوي والسياسي عن تحقيق منظومة أمنية شاملة.	0.855	0.000*
8.	غياب الأيديولوجية الثقافية والتربوية الراسخة والواضحة والمتكاملة.	0.743	0.000*
9.	التخلف الأمني المتجسد بعدم تنفيذ الخطط والتوصيات الناتجة عن المنظمات البحثيّة.	0.939	0.000*
10.	ازدواجية التخطيط والتنسيق في بناء المنظومة الأمنية الثقافية والتربوية.	0.930	0.000*
11.	تأثر صناع القرار الثقافي والتربوي والسياسي بمفكري الغرب ونظرياتهم.	0.882	0.000*
12.	هجرة العقول التي تُعرقل واقع الاستقرار الأمني والتنموي المنشود.	0.919	0.000*
13.	سياسات التمويل والمنح المرهونة بالتنازلات التي تزيد من التبعية وتصادر سيادة الأمة.	0.794	0.000*
الدرجة الكلية للمجال الثالث: التحديات الأمنية التنموية للبُعدين الثقافي والتربوي.		0.882	0.000*

يُبين الجدول (4) و(5) و(6) نتائج معامل ارتباط بيرسون كل فقرة والدرجة الكلية لكل مجال من المجالات الثلاثة، وباستعراض قيم معاملات الارتباط يتبين أن جميع القيم كانت ذات ارتباط عالٍ، مما يعكس وجود صدق بنائي مقبول لفقرات كل مجال.

خامساً: ثبات الأداة:

تم التحقق من ثبات أداة الدراسة عن طريق قياس مدى الاتساق الداخلي لفقرات كل بُعد من أبعاد الدراسة، بالإضافة إلى مدى التناسق الداخلي لجميع الفقرات، وذلك باستخدام أسلوب كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) حيث يوضح الجدول (7) يوضح قيم كرونباخ ألفا لكل مجال وقيمة كرونباخ ألفا للأداة ككل.

جدول (7) نتائج كرونباخ ألفا لكل مجال من مجالات الدراسة

المجال	عدد الفقرات	قيمة كرونباخ ألفا
المجال الأول: التأصيل للأمن الثقافي والتربوي.	**22**	**0.965**
المجال الثاني: التحديات الأمنية للبُعدين التربوي والثقافي.	**25**	**0.976**
المجال الثالث: التحديات الأمنية التنموية للبُعدين الثقافي والتربوي.	**13**	**0.975**
الكلي للاستبيان	**60**	**0.955**

يُبين الجدول (7) نتائج كرونباخ ألفا لكل مجال من مجالات الدراسة، وباستعراض قيم كرونباخ ألفا يتبين أن جميع القيم تمثل اتساقاً داخلياً بدرجة عالية مما يشير إلى ثبات مجالات الدراسة. وقد حصلت قيمة كرونباخ ألفا للأداة ككل (0.955).

وما سبق ذكره يشير إلى أن أداة الدراسة اتسمت بدرجة مناسبة من صدق وثبات الأداة، بحيث يمكن الاعتماد عليها لقياس ما صممت من أجله.

متغيرات الدراسة:

تضمنت الدراسة المتغيرات الآتية: المتغيرات المستقلة: الرتبة الأكاديمية، العمر، سنوات الخبرة، والجنس. تبعاً لتقسيمات المعتمدة في الاستبانة كل متغير مستقل على النحو الآتي:

1. **الرتبة الأكاديمية:** أستاذ، وأستاذ مشارك، وأستاذ مساعد.
2. **العمر:** أقل من 40 سنة، وأكثر من 40 سنة إلى 50 سنة، وأكثر من 50 سنة إلى 60 سنة، وأكثر من 60 سنة.
3. **سنوات الخبرة:** 5 سنوات فأقل، وأكثر من 5 سنوات إلى 10 سنوات، وأكثر من 10 سنوات.
4. **الجنس:** الذكور، الإناث.

أما المتغير التابع فهو: **الأمن الثقافي ودور الأمن التربوي كبُعد استراتيجي في تحقيقه.** والمتمثل بثلاث مجالات رئيسية في الاستبانة.

إجراءات الدراسة:

- بعد التأكد من صدق وثبات أداة الدراسة، تم توزيع الاستبانة على أفراد مجتمع الدراسة واسترجاعها، وقد استبعدت بعض الاستبانات التي لم تكتمل فيها شروط قبولها.
- عولجت البيانات بعد ترميزها عن طريق الحاسوب، واستخدمت التحليلات الإحصائية التي تمثلت في استخراج المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، والنسب المئوية. واستخدم اختبار تحليل التباين الأحادي.
- تم وضع معيار لتحديد مستوى درجات الاستجابة للفقرات إذ اعتبرت المتوسطات الحسابية لثلاثة مستويات؛ وذلك لعدم وجود استجابة أقل من قيمة المتوسط الحسابي (3.5)؛ ولذلك كان التصنيف وفق المعيار الآتي:

المعيار	المتوسط الحسابي
عالية جداً	**5.00–4.50**
عالية	**4.49–4.00**
متوسطة	**3.99 –3.50**

- اعتمد المنهج الوصفي التحليلي للإجابة عن أسئلة الدراسة.
- تم كتابة ما توصل إليه من نتائج في الفصل الرابع.
- تم كتابة الفصل الخامس الذي يناقش فيه النتائج، ليصار كتابة الرسالة الجامعية بشكلها النهائي.

المعالجة الإحصائية:

لتعرف وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في كليات العلوم التربوية في الجامعات الأردنية بما يخص الأمن الثقافي ودور الأمن التربوي كبُعد استراتجي في تحقيقه تبعاً لمتغيرات الرتبة الأكاديمية والعمر وسنوات الخبرة والجنس تم استخدام المعالجات الإحصائية الآتية:

- التحليل العاملي من الدرجة الأولى بطريقة المكونات الأساسية.
- معامل ارتباط بيرسون بهدف التحقق من الصدق البنائي لفقرات كل مجال من مجالات الدراسة.

- معامل الارتباط بأسلوب كرونباخ ألفا.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية.
- تحليل التباين الأحادي.
- اختبار (ت) للعينات المستقلة.
- اختبار SNK (Student Newman Keukles) لتحديد مصادر الفـــروق فـــي المجالات.

الفصــــل الـــرابع
نتائـــج الـــدراسة

الفصــل الــرابع

نتائــج الــدراسة

للإجابة عن التساؤل الأول والذي نصه: ما وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في كليات العلوم التربوية في الجامعات الأردنية بما يخص الأمن الثقافي ودور الأمن التربوي كبُعد استراتيجي في تحقيقه؟

تم استخدم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لكل فقرة من فقرات كل مجال من مجالات الدراسة، وتوضح الجداول (8) (9) (10) نتائج هذا التساؤل.

جدول (8) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية لكل فقرة من فقرات المجال الرئيسي الأول: التأصيل للأمن الثقافي والتربوي مرتبة تنازلياً

المجال / الفقرة	رقم الفقرة للمجالات الفرعية	رقم الفقرة للاستبانة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
المجال الرئيسي الأول: المجال التأصيلي للأمن الثقافي والتربوي:						
المجال الفرعي الأول: المنظومة الأمنية الثقافية:						
ملبية لحاجات الفرد والمجتمع.	4	4	4.34	0.77	86.8	1
ضابطة لاتصال وتواصل الفرد مع الآخر.	6	6	4.28	0.77	85.6	2
تُعد الثقافة المستنيرة جزءاً من النظام الأمني التنموي التكاملي.	7	7	4.25	0.78	85.0	3
يغلب على طابعها الجانب الفكري.	8	8	4.20	0.81	84.0	4
منضبطة وضابطة بقدر ما تتسلح به من سلامة وفعاليّة مكوناتها من أي اختراق.	2	2	4.14	0.87	82.8	5
يُعتبر الأمن الثقافي فيها رصيداً للأمن المجتمعي.	9	9	4.09	0.73	81.8	6
مراعية لجميع جوانب الشخصية الإنسانية.	5	5	4.01	0.80	80.2	7
حالة مبدلة من خوف ثقافي يعيق تحقق تنمية ثقافية.	1	1	3.97	0.83	79.4	8
ذات وحدات تحصينية متكاملة تضمن مقدرات كافية على مواجهة التحديات.	3	3	3.91	0.84	78.2	9
الكلي للمجال الفرعي الأول: المنظومة الأمنية الثقافية.			4.13	0.59	82.6	
المجال الفرعي الثاني: متطلبات تحقيق الأمن الثقافي:						
وجود بيئة تربوية وتعليمية آمنة وفعّالة ومتكاملة.	1	10	4.63	0.51	92.6	1
توفير تربية مدنية ووطنية وقومية سليمة.	2	11	4.54	0.63	90.8	2
ضبط مدخلات وعمليات ومخرجات النظام الثقافي والتربوي.	3	12	4.49	0.68	89.8	3
ضبط النظام التربوي لمواكبة المستجدات العلمية والثقافية.	5	14	4.47	0.58	89.4	4

المجال / الفقرة	رقم الفقرة للمجالات الفرعية	رقم الفقرة للاستبانة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
إعداد المفاهيم الثقافية والتربوية المهيئة لتنمية التفكير الواعي.	4	13	4.41	0.59	88.2	5
خضوع مجموع الفرضيات والنظريات الثقافية للتجربة التربوية المعيارية الآمنة.	6	15	4.00	0.80	80.0	6
الكلي للمجال الفرعي الثاني: متطلبات تحقيق الأمن الثقافي.			4.42	0.48	88.4	
المجال الفرعي الثالث: بُعد الأمن التربوي يُعتبر:						
بعداً استراتيجياً مؤثراً في البُعد الثقافي.	1	16	4.55	0.61	91.0	1
رافداً يزود العملية التنمية في الكفاية اللازمة من الكوادر البشرية المؤهلة.	3	18	4.33	0.64	86.6	2
منظومة يغلب على طابعها الجانب التطبيقي.	4	19	4.24	0.69	84.8	3
مختبراً فاعلاً لمعالجة المدخلات والعمليات والمخرجات الثقافية.	2	17	4.22	0.78	84.4	4
مجالاً يستمد مضمونه من الأمن الثقافي ويصب بدوره نتاجه فيه.	5	20	4.08	0.70	81.6	5
الكلي للمجال الفرعي الثالث: بُعد الأمن التربوي يُعتبر.			4.28	0.49	85.6	
المجال الفرعي الرابع: المنظومة الثقافية المتأصلة والتربية السليمة والتنشئة القويمة والتعليم المنضبط تعمل على:						
تهيئة أفراد المجتمع لحماية أنفسهم من أي انحرافات فكرية وسلوكية.	1	21	4.52	0.58	90.4	1
إلزام الأفراد بالحقوق والواجبات والمسؤوليات الوطنية والقومية والإنسانية.	2	22	4.36	0.64	87.2	2
الكلي للمجال الفرعي الرابع: المنظومة الثقافية المتأصلة والتربية السليمة والتنشئة القويمة والتعليم المنضبط.			4.44	0.56	88.8	
الكلي للمجال الرئيسي الأول: المجال التأصيلي للأمن الثقافي والتربوي:			4.32	0.42	86.4	

يُبين الجدول (8) قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية لكل فقرة من فقرات المجال التأصيلي للأمن الثقافي والتربوي ومجالاته الفرعية، وباستعراض قيم النسب المئوية في مجال الفرعي للمنظومة الأمنية الثقافية، يتبين أن الفقرة الرابعة التي تنص على "المنظومة الأمنية الثقافية: منظومة ملبية لحاجات الفرد والمجتمع" قد احتلت المرتبة الأولى بين فقرات هذا البُعد بمتوسط حسابي (4.34).

أما بالنسبة للمجال الفرعي المتعلق بمتطلبات تحقيق الأمن الثقافي فقد احتلت الفقرة الأولى التي تنص على "من متطلبات تحقيق الأمن الثقافي: وجود بيئة تربوية وتعليمية آمنة وفعالة

ومتكاملة" الترتيب الأول بين فقرات المجال بمتوسط حسابي (4.63) وبانحراف معياري (0.51) وبأهمية نسبية بلغت (92.6).

وفيما يتعلق بمجال الأمن التربوي الفرعي فقد احتلت الفقرة الأولى التي تنص على "اعتبار أن الأمن التربوي: بعداً استراتيجياً مؤثراً في البُعد الثقافي" الترتيب الأول بين فقرات المجال بمتوسط حسابي (4.55) وبانحراف معياري (0.61) وبأهمية نسبية بلغت (91.0).

أما بالنسبة للمجال الفرعي المتعلق بالمنظومة الثقافة المتأصلة والتربية السليمة والتنشئة القويمة والتعليم المنضبط فقد احتلت الفقرة الأولى التي تنص على "المنظومة الثقافة المتأصلة والتربية السليمة والتنشئة القويمة والتعليم المنضبط تعمل على: تهيئة أفراد المجتمع لحماية أنفسهم من أي انحرافات فكرية وسلوكية" الترتيب الأول بين فقرات المجال بمتوسط حسابي (4.52) وبانحراف معياري (0.58) وبأهمية نسبية بلغت (90.4).

وبهذه النتائج يكون المجال الفرعي المنظومة الثقافة المتأصلة والتربية السليمة والتنشئة القويمة والتعليم المنضبط قد تأصل بصورة أكبر من غيره من المجالات الفرعية إذ بلغت النسبة المئوية (88.8) تلاه المجال الفرعي المتعلق بمتطلبات تحقيق الأمن الثقافي والذي تأصل بنسبة مئوية بلغت (88.4) ثم المجال المتعلق ببُعد الأمن التربوي والذي تحقق بنسبة مئوية بلغت (85.6) فمجال المنظومة الأمنية والثقافية والذي تأصل بنسبة مئوية بلغت (82.6) كما وبلغت الأهمية النسبية للمجال التأصيلي (86.4).

جدول (9) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية لكل فقرة من فقرات المجال الرئيسي الثاني: التحديات الأمنية للبُعدين التربوي والثقافي مرتبة تنازلياً

المجال / الفقرة	رقم الفقرة للمجالات الفرعية	رقم الفقرة للاستبانة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
المجال الرئيسي الثاني: التحديات الأمنية للمجال التربوي والثقافي.						
المجال الفرعي الأول: التحديات التي تحول دون وجود مناهج آمنة:						
استعارة الأنظمة الثقافية والتربوية والتعليمية دون ضوابط.	**3**	**25**	**4.40**	**0.71**	**88.0**	**1**
تغليب لهجات ولغات أخرى على حساب اللغة العربية الفصيحة.	**2**	**24**	**4.37**	**0.72**	**87.4**	**2**
إفراغ المناهج من عُمقها الثقافي.	**1**	**23**	**4.09**	**0.73**	**81.8**	**3**
التطبيع الثقافي دون الالتزام بالضوابط التربوية والثقافية.	**4**	**26**	**3.98**	**1.01**	**79.6**	**4**
الكلي للمجال الفرعي الأول: التحديات التي تحول دون وجود مناهج آمنة.			**4.21**	**0.58**	**84.2**	

المجال / الفقرة	رقم الفقرة للمجالات الفرعية	رقم الفقرة للاستبانة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
المجال الفرعي الثاني: التحديات التي تحد من أداء المعلم والمتعلم لتحقيق الأمن:						
تدني مستوى إعدادهم وفاعليتهم ووعيهم.	2	28	4.18	1.01	83.6	1
انخفاض مستوى شعورهم بالولاء والانتماء والمسؤولية تجاه تحقيق أمنهم الوطني.	1	27	4.05	0.97	81.0	2
ضعف انضباط وفعاليّة أعضاء هيئة التدريس.	3	29	3.78	1.10	75.6	3
الكلي للمجال الفرعي الثاني: التحديات التي تحد من أداء المعلم والمتعلم لتحقيق الأمن.			4.00	0.87	80.0	
المجال الفرعي الثالث: التحديات التي تعيق دور المؤسسات التربوية والثقافية من الوصول إلى تمكين الأمن:						
تفضيل خريج الجامعات الغربية على من سواه.	6	35	4.48	0.76	89.6	1
انتشار المراكز الثقافية والجامعات والمدارس الأجنبية دون خضوعها للرقابة والضبط الكافيين.	3	32	4.13	0.89	82.6	2
قصور المقدرات التحصينية فيها ممّا يهدد بازدياد محاولات غزوها واختراقها.	2	31	4.06	0.83	81.2	3
العولمة التي تُضعف دور المؤسسات في تكوين الهوية الثقافية الوطنية.	5	34	4.04	0.98	80.8	4
تهميشها كأداة فاعلة ومؤثرة.	1	30	3.90	0.93	78.0	5
وجود استثناءات وتجاوزات قانونية للأنظمة المؤسسات التعليمية.	4	33	3.71	0.83	74.2	6
الكلي للمجال الفرعي الثالث: التحديات التي تعيق دور المؤسسات التربوية والثقافية من الوصول إلى تمكين الأمن.			4.05	0.60	81.0	
المجال الفرعي الرابع: التحديات التي أبرزت الحاجة لوجود منظومة أمنية ثقافية وتربوية:						
قصور المادة الإعلامية الوطنية المقدمة للطفل عن حمايته من الغزو والاختراق الثقافي.	2	37	4.48	0.76	89.6	1
ازدياد نسب الأمية في الدول المتخلفة مقارنة مع الدول المتقدمة.	6	41	4.46	0.75	89.2	2
كثرة الوسائل الإعلامية التي تستهدف الأمن الإنساني.	1	36	4.44	0.68	88.8	3
سياسات الاحتواء والاختراق والتبعية.	4	39	4.40	0.68	88.0	4
الخلل في ممارسة الديمقراطية أنشأ أفراداً ومجتمعات يشعرون بالقهر والاضطهاد.	7	42	4.31	0.68	86.2	5
ممارسة تربية الخوف للسيطرة على الأفراد وقمع سلوكهم بأسلوب مُمنهج.	8	43	4.17	0.78	83.4	6
تعدّد أشكال الغزو الثقافي الجديد الذي يستهدف استقلالية وذاتية ووحدة وأمن الأمة.	5	40	4.27	0.78	85.4	7
توالي حملات التبشير والاستشراق والمثاقفة والتغريب.	3	38	3.92	0.97	78.4	8
الكلي للمجال الفرعي الرابع: التحديات التي أبرزت الحاجة لوجود منظومة أمنية ثقافية وتربوية.			4.30	0.50	86.0	
المجال الفرعي الخامس: التحديات التي دعت بالمطالبة بضوابط قاسية ومبالغ بها لتحقيق الأمن الثقافي والتربوي جسدت واقع:						
الخوف والجمود والانغلاق والتخلف الثقافي.	1	44	4.09	0.91	81.8	1
الوهن الثقافي لدى الأفراد في مواجهة التهديدات.	3	46	3.90	0.95	78.0	2

المجال / الفقرة	رقم الفقرة للمجالات الفرعية	رقم الفقرة للاستبانة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
مطالبة الأمم بالاستثناء الثقافي خوفاً من ضياع هويتها الثقافية في ظل استحقاقات العولمة الإعلامية.	4	47	3.89	0.95	77.8	3
تبني منظور الفكر التآمري العدائي في التفسير والتحليل.	2	45	3.76	1.09	75.2	4
الكلي للمجال الفرعي الخامس: التحديات التي دعت بالمطالبة بضوابط قاسية ومبالغ بها لتحقيق الأمن الثقافي والتربوي.			3.91	0.85	78.2	
الكلي للمجال الرئيسي الثاني: التحديات الأمنية للمجال التربوي والثقافي.			4.10	0.51	82.0	

يُبين الجدول (9) قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية لكل فقرة من فقرات المجال الرئيسي الثاني: التحديات الأمنية للبُعدين التربوي والثقافي ومجالاته الفرعية، وباستعراض قيم النسب المئوية في مجال التحديات التي تحول دون وجود مناهج آمنة يتبين أن الفقرة الثالثة التي تنص على " من التحديات التي تحول دون وجود مناهج آمنة: استعارة الأنظمة الثقافية والتربوية والتعليمية دون ضوابط" قد احتلت المرتبة الأولى بين فقرات هذا البُعد بمتوسط حسابي (4.40).

أما بالنسبة للمجال الفرعي المتعلق بالتحديات التي تحد من أداء المعلم والمتعلم لتحقيق الأمن فقد احتلت الفقرة الثانية التي تنص على " من التحديات التي تحد من أداء المعلم والمتعلم لتحقيق الأمن: تدني مستوى إعدادهم وفاعليتهم ووعيهم" الترتيب الأول بين فقرات المجال بمتوسط حسابي (4.18).

وفيما يتعلق بمجال التحديات التي تعيق دور المؤسسات التربوية والثقافية من الوصول إلى تمكين الأمن فقد احتلت الفقرة السادسة التي تنص على "من التحديات التي تعيق دور المؤسسات التربوية والثقافية من الوصول إلى تمكين الأمن: تفضيل خريج الجامعات الغربية على من سواه" الترتيب الأول بين فقرات المجال بمتوسط حسابي (4.48) وبانحراف معياري (0.76) وبأهمية نسبية بلغت (89.6).

أما بالنسبة للمجال الفرعي المتعلق بالتحديات التي أبرزت الحاجة لوجود منظومة أمنية ثقافية وتربوية فقد احتلت الفقرة الثانية التي تنص على "من التحديات التي أبرزت الحاجة لوجود منظومة أمنية ثقافية وتربوية: قصور المادة الإعلامية الوطنية المقدمة للطفل عن حمايته من الغزو والاختراق الثقافي" الترتيب الأول بين فقرات المجال بمتوسط حسابي (4.48) وبانحراف معياري (0.76) وبأهمية نسبية بلغت (89.6).

أما بالنسبة للمجال الفرعي المتعلق بالتحديات التي دعت بالمطالبة بضوابط قاسية ومبالغ بها لتحقيق الأمن الثقافي والتربوي حيث احتلت الفقرة الأولى التي تنص على تجسيد واقع "من التحديات التي دعت بالمطالبة بضوابط قاسية ومبالغ بها لتحقيق الأمن الثقافي والتربوي جسدت واقع: الجمود والانغلاق والتخلف الثقافي" الترتيب الأول بين فقرات المجال بمتوسط حسابي (4.09) وبانحراف معياري (0.91) وبأهمية نسبية بلغت (81.8).

وبهذه النتائج يكون المجال الفرعي المتعلق بالتحديات التي أبرزت الحاجة لوجود منظومة أمنية ثقافية وتربوية قد تحقق بصورة أكبر من غيره من المجالات الفرعية؛ إذ بلغت النسبة المئوية (86.0) تلاه المجال الفرعي المتعلق بالتحديات التي تحول دون وجود مناهج آمنة والذي تحقق بنسبة مئوية بلغت (84.2) ثم المجال المتعلق بالتحديات التي تعيق دور المؤسسات التربوية والثقافية من الوصول إلى تمكين الأمن والذي تحقق بنسبة مئوية بلغت (81.0) فمجال التحديات التي تحد من أداء المعلم والمتعلم لتحقيق الأمن والذي تحقق بنسبة مئوية بلغت (80.0) بينما تحقق المجال الفرعي المتعلق بالتحديات التي دعت بالمطالبة بضوابط قاسية ومبالغ بها لتحقيق الأمن الثقافي والتربوي إذ تحقق بنسبة مئوية بلغت (78.2) كما وبلغت الأهمية النسبية (82.0) للمجال الثاني: التحديات الأمنية للمجال التربوي والثقافي.

جدول (10) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية لكل فقرة من فقرات المجال الرئيسي الثالث: التحديات الأمنية التنموية للبُعدين الثقافي والتربوي مرتبة تنازلياً

المجال / الفقرة	رقم الفقرة للمجالات الفرعية	رقم الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
المجال الرئيسي الثالث: التحديات الأمنية التنموية للمجال الثقافي والتربوي.						
المجال الفرعي الأول: متطلبات تحقيق منظومة أمنية وتنموية شاملة، يجب اتخاذ خطوات تستهدف سياسات ثقافية وتربوية آمنة منها:						
وضع خطط قابلة للتنفيذ وتحقيق ما أمكن من أسباب القوة والمنعة.	1	48	4.73	0.50	94.6	1
ضمان تعزيز مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية لتحقيق العدالة والنهضة.	5	52	4.58	0.61	91.6	2
اعتبار التعليم العام النوعي والكمي أحد المحكات الأساسية لرقي وتقدم وأمن الأمم.	4	51	4.51	0.66	90.2	3
مراعاة وجود التعددية الثقافية وتفعيل الحوار البناء؛ لإمكانية التعايش السلمي معها.	3	50	4.49	0.71	89.8	4
إيجاد أبدال أمنية تطبيقية متبناة من أصحاب القرار السياسي والاقتصادي.	2	49	4.36	0.66	87.2	5

الكلي للمجال الفرعي الأول: متطلبات تحقيق منظومة أمنية وتنموية شاملة، يجب اتخاذ خطوات تستهدف سياسات ثقافية وتربوية آمنة.			4.53	0.45	90.6	
المجال الفرعي الثاني: التخطيط الأمني للمنظومة الأمنية والتنموية المستدامة يُعاني من:						
التخلف الأمني المتجسد بعدم تنفيذ الخطط والتوصيات الناتجة عن المنظمات البحثيّة.	4	56	4.44	0.82	88.8	1
هجرة العقول التي تُعرقل واقع الاستقرار الأمني والتنموي المنشود.	7	59	4.32	0.72	86.4	2
ازدواجية التخطيط والتنسيق في بناء المنظومة الأمنية الثقافية والتربوية.	5	57	4.20	0.78	84.0	3
تأثر صناع القرار الثقافي والتربوي والسياسي بمفكري الغرب ونظرياتهم.	6	58	4.12	0.96	82.4	4
عجز صناع القرار الثقافي والتربوي والسياسي عن تحقيق منظومة أمنية شاملة.	2	54	4.07	0.92	81.4	5
عدم تضمينه فعلياً في الأنظمة التشريعية والقانونية الثقافية والتربوية المطبقة.	1	53	4.05	0.89	81.0	6
سياسات التمويل والمنح المرهونة بالتنازلات التي تزيد من التبعية وتصادر سيادة الأمة.	8	60	4.02	0.94	80.4	7
غياب الأيديولوجية الثقافية والتربوية الراسخة والواضحة والمتكاملة.	3	55	3.95	1.04	79.0	8
الكلي للمجال الفرعي الثاني: التخطيط الأمني للمنظومة الأمنية والتنموية المستدامة			4.15	0.59	83.0	
الكلي للمجال الرئيسي الثالث: التحديات التنموية للمجال الثقافي والتربوي.			4.34	0.44	86.8	

يُبين الجدول (10) قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية لكل فقرة من فقرات المجال الرئيسي الثالث: التحديات الأمنية التنموية للبُعدين الثقافي والتربوي ومجالاته الفرعية.

وباستعراض قيم النسب المئوية في المجال الفرعي المتعلق بمتطلبات تحقيق منظومة أمنية وتنموية شاملة، يجب اتخاذ خطوات تستهدف سياسات ثقافية وتربوية آمنة يتبين أن الفقرة الأولى التي تنص على "من متطلبات تحقيق منظومة أمنية وتنموية شاملة، يجب اتخاذ خطوات تستهدف سياسات ثقافية وتربوية آمنة منها: وضع خطط قابلة للتنفيذ وتحقيق ما أمكن من أسباب القوة والمنعة" قد احتلت المرتبة الأولى بين فقرات هذا البُعد بمتوسط حسابي (4.73).

أما بالنسبة للمجال الفرعي المتعلق بالتخطيط الأمني للمنظومة الأمنية والتنموية المستدامة فقد احتلت الفقرة الرابعة التي تنص على "التخطيط الأمني للمنظومة الأمنية والتنموية المستدامة يُعاني من: التخلف الأمني المتجسد بعدم تنفيذ الخطط والتوصيات الناتجة عن المنظمات البحثيّة" الترتيب الأول بين فقرات المجال بمتوسط حسابي (4.44).

وبهذه النتائج يكون المجال الفرعي المتعلق بمتطلبات تحقيق منظومة أمنية وتنموية شاملة، يجب اتخاذ خطوات تستهدف سياسات ثقافية وتربوية آمنة قد تحقق بصورة أكبر من

غيره من المجالات الفرعية إذ بلغت النسبة المئوية (90.6) تـلاه المجـال الفرعـي المتعلـق بالتخطيط الأمني للمنظومة الأمنية والتنموية المستدامة والذي تحقق بنسبة مئوية بلغت (83.0) كما وبلغت الأهمية النسبية (86.8) للمجال الثالث: التحديات الأمنية التنموية للبُعـدين الثقـافي والتربوي.

جدول (11) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية لكل مجال من مجالات الدراسة مرتبة تنازلياً

المجـــــالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب	درجة الاستجابة
المجال الرئيسي الثالث: التحديات التنموية للمجال الثقافي والتربوي.	**4.34**	**0.44**	**86.8**	**1**	**درجة استجابة عالية**
المجال الرئيسي الأول: المجال التأصيلي للأمن الثقافي والتربوي:	**4.32**	**0.42**	**86.4**	**2**	**درجة استجابة عالية**
المجال الرئيسي الثاني: التحديات الأمنية للمجال التربوي والثقافي.	**4.10**	**0.51**	**82.0**	**3**	**درجة استجابة عالية**
الكلي للأداة	**4.25**	**0.40**	**85.0**		**درجة استجابة عالية**

يُبين الجدول (11) قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية والترتيب تنازلياً لكل مجالات الدراسة الرئيسة.

وباستعراض قيم المتوسطات في المجالات الرئيسية تجد أن **المجال الرئيسي الثالث: التحديات التنموية للمجال الثقافي والتربوي** قد احتل المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.34)، وتـلاه **المجـال الرئيسي الأول: المجال التأصيلي للأمن الثقافي والتربـوي** بمتوسط حسابي (4.32)، ومن ثـم **المجـال الرئيسي الثاني: التحديات الأمنية للمجال التربوي والثقافي** حيث بلغ المتوسط الحسابي له (4.10).

للإجابة عن التساؤل الثاني والذي نصه: هل تختلف وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في كليات العلوم التربوية في الجامعات الأردنية بما يخص الأمن الثقافي ودور الأمن التربوي كبُعد استراتيجي في تحقيقه تبعاً لمتغير الرتبة الأكاديمية؟

تم استخدم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بالإضافة إلى تحليل التباين الأحادي لكل مجال من مجالات الدراسة: حيث توضح الجداول (12) (13) (14) نتائج هذا التساؤل.

جدول (12) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل مجال من مجالات الدراسة تبعاً لمتغير الرتبة الأكاديمية

المجـــالات	الرتبة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المجال الرئيسي الأول: المجـال التأصـيلي للأمـن الثقافي والتربوي:	أستاذ	41	4.21	0.53
	أستاذ مشارك	44	4.24	0.32
	أستاذ مساعد	156	4.37	0.41
المجال الرئيسي الثاني: التحديات الأمنيـة للمجـال التربوي والثقافي.	أستاذ	41	4.02	0.49
	أستاذ مشارك	44	4.00	0.39
	أستاذ مساعد	156	4.14	0.54
المجال الرئيسي الثالث: التحديات التنموية للمجـال الثقافي والتربوي	أستاذ	41	4.35	0.42
	أستاذ مشارك	44	4.27	0.38
	أستاذ مساعد	156	4.36	0.46
الكلي للمجالات	أستاذ	41	4.19	0.45
	أستاذ مشارك	44	4.17	0.31
	أستاذ مساعد	156	4.29	0.40

ولمعرفة إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية، تم استخراج نتائج التحليل التباين الأحادي كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول (13) نتائج تحليل التباين الأحادي لمجالات الدراسة تبعاً لمتغير الرتبة الأكاديمية

مجـــالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف"	مستوى الدلالة
المجـــال الرئيـــسي الأول: المجـــال التأصيلي للأمن الثقافي والتربوي:	بين المجموعات	1.21	2	0.60	3.46	*0.033
	داخل المجموعات	41.50	238	0.17		
	الكلي	42.71	240			
المجال الرئيسي الثـــاني: التحـــديات الأمنية للمجال التربوي والثقافي.	بين المجموعات	1.04	2	0.52	2.04	0.132
	داخل المجموعات	60.61	238	0.25		
	الكلي	61.65	240			
المجال الرئيسي الثالـــث: التحـــديات التنموية للمجال الثقافي والتربوي.	بين المجموعات	0.28	2	0.14	0.73	0.482
	داخل المجموعات	45.82	238	0.19		
	الكلي	46.11	240			
الكلي للمجالات	بين المجموعات	0.71	2	0.35	2.28	0.105
	داخل المجموعات	36.89	238	0.16		
	الكلي	37.60	240			

*** تشير إلى أن قيمة "ف" تعتبر دالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$).**

يُبين الجدول (13) نتائج تحليل التباين الأحادي لمجالات الدراسة تبعـاً لمتغيـر الرتبـة الأكاديمية، وباستعراض قيم "ف" المحسوبة ومقارنتها بالقيمة الجدوليـة البالغـة (3.04) عنـد مستوى ($\alpha \geq 0.05$) يتبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية على المجال الرئيسي الأول: المجال التأصيلي للأمن الثقافي والتربوي حيث كانت قيم "ف" المحسوبة في هذه المجالات دالة إحصائياً لأنها أكبر من القيمة الجدولية، بينما كانت قيمة "ف" في المجالات الأخرى غير دالة إحـصائياً لأنها أقل من القيمة الجدولية.

ولتحديد مصادر قيمة الفروق في المجالات الدالة فقد استخدم اختبار SNK (Student Newman Keukles) الموضحة نتائجه في الجدول (14) الآتي:

جدول (14) نتائج اختبار SNK للمقارنات البُعدية لتحديد مصادر الفروق في مجالات الدراسة الدالة تبعاً لمتغير الرتبة الأكاديمية

المجـــــالات	المتوسط الحسابي	الرتبة الأكاديمية	أستاذ مشارك	أستاذ مساعد
المجال الرئيسي الأول: المجال التأصيلي للأمن الثقافي والتربوي:	4.21	أستاذ	−0.03	−0.16 *
	4.24	أستاذ مشارك		−0.13
	4.37	أستاذ مساعد		

* تشير إلى فرق متوسطات دال إحصائياً.

يُبين الجدول (14) نتائج اختبار SNK للمقارنات البُعدية لتحديد مصادر الفـــروق فـــي مجالات الدراسة الدالة تبعاً لمتغير الرتبة الأكاديمية، وباستعراض قيم الفروق في المجال الأول: التأصيل للأمن الثقافي والتربوي ككل فقد كانت الفروق بين رتبة الأستاذ ورتبة الأستاذ المساعد ولصالح رتبة المساعد.

للإجابة عن التساؤل الثالث والذي نصه: هل تختلــف وجهــة نظــر أعــضاء الهيئــة التدريسية في كليات العلوم التربوية في الجامعات الأردنية بما يخــص الأمــن الثقــافي ودور الأمن التربوي كبُعد استراتيجي في تحقيقه تبعاً لمتغير الجنس؟

تم استخدم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بالإضافة إلى اختبار "ت" للعينات المستقلة لكل مجال من مجالات الدراسة: حيث توضح الجدول (15) نتائج هذا التساؤل.

جدول (15) نتائج اختبار "ت" لمجالات الدراسة تبعاً لمتغير الجنس

مجـــالات	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
المجال الرئيسي الأول: المجال التأصيلي للأمن الثقافي والتربوي.	ذكر	194	4.33	0.43	0.59	0.556
	أنثى	47	4.29	0.37		
المجال الرئيسي الثاني: التحديات الأمنية للمجال التربوي والثقافي.	ذكر	194	4.14	0.51	2.50	*0.013
	أنثى	47	3.93	0.45		
المجال الرئيسي الثالث: التحديات الأمنية التنموية للبُعدين الثقافي والتربوي.	ذكر	194	4.38	0.44	2.71	*0.007
	أنثى	47	4.19	0.41		
الكلي للمجالات	ذكر	194	4.28	0.41	2.27	*0.024
	أنثى	47	4.14	0.31		

* تشير إلى أن قيمة "ت" تعتبر دالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

يُبين الجدول (15) نتائج اختبار "ت" لمجالات الدراسة تبعاً لمتغير الجنس، وعند الاطلاع على قيمة "ت" المحسوبة ومقارنتها بالقيمة الجدولية البالغة (1.96) عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) يتبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية على بعض مجالات الدراسة والمشار إليها برمز (*) حيث كانت قيمة "ت" المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية لهذه المجالات حيث كانت الدالة لصالح الذكور الذين كانت متوسطاتهم الحسابية أكبر مقارنة بمتوسطات الإناث والتي تتمثل بالمجالات الآتية:

المجال الرئيسي الثاني: التحديات الأمنية للمجال التربوي والثقافي.

والمجال الرئيسي الثالث: التحديات الأمنية التنموية للبُعدين الثقافي والتربوي.

والكلي للمجالات.

للإجابة عن التساؤل الرابع والذي نصه: هل تختلف وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية فـي كليات العلوم التربوية في الجامعات الأردنية بما يخص الأمن الثقافي ودور الأمن التربوي كبُعد استراتيجي في تحقيقه تبعاً لمتغير العمر؟

تم استخدم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بالإضافة إلـى تحليـل التبـاين الأحادي لكل مجال من مجالات الدراسة، حيث توضح الجداول (16) (17) (18) نتائج هـذا التساؤل.

جدول (16) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل مجال من مجالات الدراسة تبعاً لمتغير العمر

مجـــالات	العمر	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المجال الرئيسي الأول: المجال التأصيلي للأمن الثقافي والتربوي:	أقل من 40 سنة	111	4.42	0.39
	أكثر من 40 إلى 50 سنة	64	4.29	0.41
	أكثر من 50 إلى 60 سنة	34	4.14	0.40
	أكثر من 60 سنة	32	4.22	0.50
المجال الرئيسي الثاني: التحديات الأمنية للمجال التربوي والثقافي.	أقل من 40 سنة	111	4.19	0.53
	أكثر من 40 إلى 50 سنة	64	4.04	0.49
	أكثر من 50 إلى 60 سنة	34	3.92	0.41
	أكثر من 60 سنة	32	4.06	0.48
المجال الرئيسي الثالث: التحديات التنموية للمجال الثقافي والتربوي.	أقل من 40 سنة	111	4.44	0.39
	أكثر من 40 إلى 50 سنة	64	4.23	0.48
	أكثر من 50 إلى 60 سنة	34	4.17	0.45
	أكثر من 60 سنة	32	4.37	0.40
الكلي للمجالات	أقل من 40 سنة	111	4.35	0.38
	أكثر من 40 إلى 50 سنة	64	4.19	0.39
	أكثر من 50 إلى 60 سنة	34	4.08	0.36
	أكثر من 60 سنة	32	4.22	0.42

يُبين الجدول رقم (16) أن الفئة العمرية أقل من (40) سنة قد احتلت المرتبة الأولى في المجالات الرئيسية بدرجة استجابة عالية بمتوسط حسابي (4.35)، وأن الفئة العمرية أكثر مـن

60 سنة قد احتلت المرتبة الثانية في المجالات الرئيسية بدرجة استجابة عالية بمتوسط حسابي (4.22)، وأن الفئة العمرية أكثر من 40 إلى 50 سنة قد احتلت المرتبة الثالثة في المجالات الرئيسية بدرجة استجابة عالية بمتوسط حسابي (4.19)، وأن الفئة العمرية أكثر من 50 إلى 60 سنة قد احتلت المرتبة الرابعة في المجالات الرئيسية بدرجة استجابة عالية بمتوسط حسابي (4.08).

ولمعرفة إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية، تم استخراج نتائج التحليل التباين الأحادي كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول (17) نتائج تحليل التباين الأحادي لمجالات الدراسة تبعاً لمتغير العمر

مجــالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف"	مستوى الدلالة
المجال الرئيسي الأول: المجال التأصيلي للأمن الثقافي والتربوي:	بين المجموعات	2.47	3	0.82	4.86	*0.003
	داخل المجموعات	40.23	237	0.17		
	الكلي	42.71	240			
المجال الرئيسي الثاني: التحديات الأمنية للمجال التربوي والثقافي.	بين المجموعات	2.37	3	0.79	3.15	*0.026
	داخل المجموعات	59.29	237	0.25		
	الكلي	61.65	240			
المجال الرئيسي الثالث: التحديات التنموية للمجال الثقافي والتربوي.	بين المجموعات	2.93	3	0.98	5.37	*0.001
	داخل المجموعات	43.17	237	0.18		
	الكلي	46.11	240			
الكلي للمجالات	بين المجموعات	2.42	3	0.81	5.43	*0.001
	داخل المجموعات	35.18	237	0.15		
	الكلي	37.60	240			

* تشير إلى أن قيمة "ف" تعتبر دالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

يُبين الجدول (17) نتائج تحليل التباين الأحادي لمجالات الدراسة تبعــاً لمتغيــر الرتبــة الأكاديمية، وباستعراض قيم "ف" المحسوبة ومقارنتها بالقيمة الجدوليــة البالغــة (2.65) عنــد مستوى ($\alpha \leq 0.05$) يتبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية على بعض مجالات الدراسة: حيث كانت قيم "ف" المحسوبة في هذه المجالات دالة إحصائياً لأنه أكبر من القيمة الجدولية بينما كانت

قيمة "ف" في المجالات الأخرى غير دالة إحصائياً لأنها أقل من القيمة الجدولية، ولتحديد مصادر الفروق في المجالات الدالة فقد استخدم اختبار SNK الموضحة نتائجه في الجدول الآتي:

جدول (18) نتائج اختبار SNK للمقارنات البُعدية لتحديد مصادر الفروق في مجالات الدراسة الدالة تبعاً لمتغير العمر

مجـــالات	المتوسط الحسابي	العمر	أكثر من 40 إلى 50 سنة	أكثر من 50 إلى 60 سنة	أكثر من 60 سنة
المجال الرئيسي الأول: المجال التأصيلي للأمن الثقافي والتربوي:	4.42	أقل من 40 سنة	0.13	0.28*	0.20*
	4.29	أكثر من 40 إلى 50 سنة		0.15	0.07
	4.14	أكثر من 50 إلى 60 سنة			-0.08
	4.22	أكثر من 60 سنة			
المجال الرئيسي الثاني: التحديات الأمنية للمجال التربوي والثقافي.	4.19	أقل من 40 سنة	0.15	0.27*	0.13
	4.04	أكثر من 40 إلى 50 سنة		0.12	-0.02
	3.92	أكثر من 50 إلى 60 سنة			-0.14
	4.06	أكثر من 60 سنة			
المجال الرئيسي الثالث: التحديات التنموية للمجال الثقافي والتربوي.	4.44	أقل من 40 سنة	0.21*	0.27*	0.07
	4.23	أكثر من 40 إلى 50 سنة		0.06	-0.14
	4.17	أكثر من 50 إلى 60 سنة			-0.2
	4.37	أكثر من 60 سنة			
الكلي للمجالات	4.35	أقل من 40 سنة	0.16*	0.27*	0.13
	4.19	أكثر من 40 إلى 50 سنة		0.11	-0.03
	4.08	أكثر من 50 إلى 60 سنة			-0.14
	4.22	أكثر من 60 سنة			

*** تشير إلى فرق متوسطات دالة إحصائياً**

يُبين الجدول (18) نتائج اختبار SNK للمقارنات البُعدية لتحديد مصادر الفروق في مجالات الدراسة الدالة تبعاً لمتغير العمر، وباستعراض قيم الفروق في المجال الرئيسي الأول:

المجال التأصيلي للأمن الثقافي والتربوي، تبين أن الفروق قد كانت بين عمر أقل من (40) سنة والفئتين أكثر من (50) إلى (60) سنة والفئة أكثر من (60) سنة ولصالح فئة أقل من (40) سنة، وما في المجال الرئيسي الثاني: **التحديات الأمنية للمجال التربوي والثقافي** فقد كانت بين فئة العمر أقل من (40) سنة والعمر أكثر من (50) إلى (60) سنة ولصالح فئة أقل من (40) سنة، وأما في المجال الرئيسي الثالث: التحديات التنموية للمجال الثقافي والتربوي بالإضافة إلى المجال الكلي فقد كانت بين فئة أقل من (40) سنة وكل من أكثر من (40) إلى (50) سنة وفئة أكثر من (50) إلى (60) سنة ولصالح الفئة الأصغر سناً وهي أقل من (40) سنة.

للإجابة عن التساؤل الخامس والذي نصه: هل تختلف وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في كليات العلوم التربوية في الجامعات الأردنية بما يخص الأمن الثقافي ودور الأمن التربوي كبُعد استراتيجي في تحقيقه تبعاً لمتغير الخبرة؟

تم استخدم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بالإضافة إلى تحليل التباين الأحادي لكل مجال من مجالات الدراسة: حيث توضح الجداول (19) (20) (21) نتائج هذا التساؤل.

جدول (19) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل مجال من مجالات الدراسة تبعاً لمتغير الخبرة

المجال الفرعي	الخبرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المجال الرئيسي الأول: المجال التأصيلي للأمن الثقافي والتربوي:	5 سنوات فأقل	88	4.40	0.37
	أكثر من 5سنوات إلى 10 سنوات	48	4.34	0.45
	أكثر من 10 سنوات	105	4.24	0.44
المجال الرئيسي الثاني: التحديات الأمنية للمجال التربوي والثقافي.	5 سنوات فأقل	88	4.17	0.52
	أكثر من 5سنوات إلى 10 سنوات	48	4.11	0.62
	أكثر من 10 سنوات	105	4.03	0.43
المجال الرئيسي الثالث: التحديات التنموية للمجال الثقافي والتربوي.	5 سنوات فأقل	88	4.44	0.38
	أكثر من 5سنوات إلى 10 سنوات	48	4.33	0.50
	أكثر من 10 سنوات	105	4.26	0.44
الكلي للمجالات	5 سنوات فأقل	88	4.34	0.35
	أكثر من 5سنوات إلى 10 سنوات	48	4.26	0.46
	أكثر من 10 سنوات	105	4.18	0.39

ولمعرفة إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية، تم استخراج نتائج التحليل التباين الأحادي كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول (20) نتائج تحليل التباين الأحادي لمجالات الدراسة تبعاً لمتغير الخبرة

مجـــــالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف"	مستوى الدلالة
المجال الرئيسي الأول: المجال التأصيلي للأمن الثقافي والتربوي:	بين المجموعات	1.33	2	0.67	3.83	*0.023
	داخل المجموعات	41.38	238	0.17		
	الكلي	42.71	240			
المجال الرئيسي الثاني: التحديات الأمنية للمجال التربوي والثقافي.	بين المجموعات	0.91	2	0.45	1.78	0.171
	داخل المجموعات	60.74	238	0.26		
	الكلي	61.65	240			
المجال الرئيسي الثالث: التحديات التنموية للمجال الثقافي والتربوي.	بين المجموعات	1.65	2	0.83	4.43	*0.013
	داخل المجموعات	44.45	238	0.19		
	الكلي	46.11	240			
الكلي للمجالات	بين المجموعات	1.27	2	0.63	4.15	*0.017
	داخل المجموعات	36.33	238	0.15		
	الكلي	37.60	240			

*** تشير إلى أن قيمة "ف" تعتبر دالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).**

يبين الجدول (20) نتائج تحليل التباين الأحادي لمجالات الدراسة تبعاً لمتغير الخبرة، وباستعراض قيم "ف" المحسوبة ومقارنتها بالقيمة الجدولية البالغة (3.04) عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) ومستويات الدلالة المرافقة يتبين أن هنالك فروقاً ذات دلالة إحصائية في المجالات الآتية: المجال الرئيسي الأول: المجال التأصيلي للأمن الثقافي (3.83)، والمجال الرئيسي الثالث: التحديات التنموية للمجال الثقافي والتربوي (4.43)، و الكلي للمجالات (4.15). ولتحديد مصادر الفروق في المجالات الدالة فقد استخدم اختبار SNK الموضحة نتائجه في الجدول الآتي:

جدول (21) نتائج اختبار SNK للمقارنات البُعدية لتحديد مصادر الفروق في مجالات الدراسة الدالة تبعاً لمتغير الخبرة

مجـــالات	المتوسط الحسابي	الخبرة	أكثر من 5سنوات إلى 10 سنوات	أكثر من 10 سنوات
المجال الرئيسي الأول: المجال التأصيلي للأمن الثقافي والتربوي:	4.40	5 سنوات فأقل	0.06	*0.16
	4.34	أكثر من 5سنوات إلى 10 سنوات		0.10
	4.24	أكثر من 10 سنوات		
المجال الرئيسي الثالث: التحديات التنموية للمجال الثقافي والتربوي.	4.44	5 سنوات فأقل	0.11	0.18
	4.33	أكثر من 5سنوات إلى 10 سنوات		0.07
	4.26	أكثر من 10 سنوات		
الكلي للمجالات	4.34	5 سنوات فأقل	0.08	*0.16
	4.26	أكثر من 5سنوات إلى 10 سنوات		0.08
	4.18	أكثر من 10 سنوات		

يُبين الجدول (21) نتائج اختبار SNK للمقارنات البُعدية لتحديد مصادر الفـروق فـي مجالات الدراسة الدالة تبعاً لمتغير الخبرة، وباستعراض قيم "ف" لفروق المتوسطات المبينة في الجدول يتبين أن الفروق على المجال الرئيسي الأول: المجال التأصيلي للأمن الثقافي والتربوي والكلي للمجالات قد كانت بين خبرة (5) سنوات فأقل وخبرة أكثر من (10) سـنوات بحيـث كانت الفروق دالة لصالح فئة خبرة أقل من (5) سنوات.

الفــصل الخامــس

مناقشة نتائــج الــدراسة

الفـــصل الخامـــس

مناقشة نتائـــج الـــدراسة

مناقشة نتائج السؤال الأول والذي ينص على " ما وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريـــسية فـــي كليات العلوم التربوية في الجامعات الأردنية بما يخص الأمن الثقافي ودور الأمن التربوي كبُعد استراتيجي في تحقيقه؟."

تبين من الجداول **(8)** **(9)** **(10)** نتائج هذا التساؤل من خلال اســتخدام المتوســطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لكل فقرة من فقرات كل مجال مـــن مجـــالات الدراسة.

ويُبين جدول **(8)** المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية لكل فقرة من فقرات المجال الأول: "التأصيل للأمن الثقافي والتربوي". وقد حصلت الفقرات الآتيـــة درجـــة استجابة عالية جداً: "وجود بيئة تربوية وتعليمية آمنة وفعّالة ومتكاملة" بمتوســـط حـــسابي بلـــغ (4.63)، و"بعداً استراتيجياً مؤثراً في البُعد الثقافي" بمتوسط حسابي بلغ (4.55)، "توفير تربية مدنية ووطنية وقومية سليمة" بمتوسط حسابي بلغ (4.54)، "تهيئة أفراد المجتمع لحماية أنفسهم من أي انحرافات فكرية وسلوكية" بمتوسط حسابي بلغ (4.52).

وقد حصلت الفقرات الآتية درجة استجابة متوسطة: "حالة مبدلة من خوف ثقافي يعيـــق تحقق تنمية ثقافية" بمتوسط حسابي بلغ (3.97)، و"ذات وحدات تحـــصينية متكاملـــة تـــضمن مقدرات كافية على مواجهة التحديات" بمتوسط حسابي بلغ (3.91).

وقد حصلت باقي الفقرات في هذا المجال درجة استجابة عالية بمتوسطات حسابية متقاربة من متوسط حسابي (4.49) لفقرة ضبط مدخلات وعمليات ومخرجات النظام الثقافي والتربوي إلى متوسط حسابي (4.00) لفقرة خضوع مجموع الفرضيات والنظريـــات الثقافيـــة للتجربـــة التربوية المعيارية الآمنة.

وقد حصلت المجالات الفرعية لهذا المجال درجة استجابة عالية بمتوسطات حسابية مـــن (4.13-4.44). وقد بلغ المجال الرئيسي درجة استجابة عالية بمتوسط حسابي بلغ (4.32).

وقد تَبين للباحث فيما يخص المجال الأول: المجال التأصيلي للأمن الثقافي والتربوي. والـذي يضم المجالات الفرعية الآتية:

المجال الفرعي الأول الذي ينص على "**المنظومة الأمنية الثقافية**" تم تناول الفقرات الآتية:

1- "هي حالة مبدلة من خوف ثقافي يعيق تحقق تنمية ثقافية":

حققت هذه الفقرة متوسط حسابي (3.97) وبدرجة استجابة متوسطة، قد تكون هذه الدرجة نتيجة لعدم تداول بعض المفاهيم والمصطلحات في هذه الفقرة بهذا التركيب وبالتالي عدم تقبلها للوهلة الأولى، وقد يرجع ذلك لكون الثقافات تمر بمرحلة أزمة مصطلحات ومفاهيم. ولاحتـواء الفقرة على مصطلحات يمكن تفسيرها ابتداءً بمفردات منها: المنظومة باعتبارها ذات نظام كامل وشامل، يختص دور الأمن في الجانب الإيجابي كونه يجسد تصور ما هـو مطلـوب، وواقـع الخوف الذي يختص في الجانب السلبي كونه يمثل ما هو موجود، بحيث يدخل الخـوف كلفـظ يعبر عن حالة في صلب المفهوم من الناحية اللغوية والناحية الاصطلاحية. فإذا كانت العلاقـة بين الأمن الثقافي والتنمية الثقافية يحكمها علاقة سببية. وكانت العلاقة بـين الخـوف الثقـافي والتنمية الثقافية يجسدها علاقة إبدال حالة الخوف الثقافي بتنمية ثقافية، فإن العلاقة بينهما علاقة تبادلية حقيقية. ومن هنا تنبع الأهمية؛ كونها تحقق إبدال المفاهيم السلبية الموجودة مـن خـوف وتخلف إلى أمن وتنمية. منظومة تخضع لمعيار إبدال الخوف والتخلف أمنـاً وتنميـةً. فإزالـة أسباب الخوف والتخلف الثقافي يؤسس لقواعد التنمية الثقافية المنتظمة. ومن هنا يَتَبـين وجـود اشتراك في مفاهيم المنظومة الأمنية من ناحية، وعلاقة وثيقة بين الثقافة والتربية مـن الناحيـة الأخرى.

2- "هي منضبطة وضابطة بقدر ما تتسلح به من سلامة وفعاليّة مكوناتها من أي اختراق":

إن تحقيق الفقرة متوسط حسابي (4.14) وبدرجة استجابة عالية يؤكد محتوى هذه الفقرة التأصيلية على خصوصية المنظومة الأمنية المنضبطة بذاتها والضابطة لغيرها، بثنائية تطبيقية متوازنة، يحدد مستوى أدائها مكونان رئيسيان هما: السلامة والفاعليّة، وقد كانت نسبة الاستجابة إيجابية كون مفهوم الضبط والانضباط أكثر تقبلاً لمعظم الاتجاهات من أي مفاهيم أخرى، وكون السلامة حكم عقلي يؤكد صحة وصدق المحتوى، وكذلك الفاعليّة التي هي معيـار اسـتمرارية ثباته لنسبية الزمان والمكان. وهما بذلك تحققا ما هو مطلوب بقبول الانتفاع من إيجابيات ثقافـة الآخر، أو برفض التأثر بسلبيات ثقافة الغير، وما الانضباط والسلامة والدافعية للمنظومة الأمنية إلا لدرء أي اختراق.

3- "هي ذات وحدات تحصينية متكاملة تضمن مقدرات كافية على مواجهة التحديات":

حققت هذه الفقرة متوسط حسابي (3.91) وبدرجة استجابة متوسطة، قد تكون هذه النتيجة ذات استجابة متوسطة إلا أنها تقترب إلى درجة استجابة عالية كون محتوى الفقرة يتضمن عدم تصور وجود نظام آمن دون وجود وحدات محتكمة لمعيار تحقق المقدرة التحصينية، وبمقـدار كافي لمواجهة التحديات. وبالمقابل قصور المقدرة مؤشر آخـر لتخلـف المحتـوى للمنظومـة المتكاملة.

4- "هي ملبية لحاجات الفرد والمجتمع":

قد احتلت هذه الفقرة المرتبة الأولى بين فقرات هذا البُعـد الفرعـي بمتوسـط حـسابي (4.34) وبدرجة استجابة عالية. وهذا يؤكد أنه عندما تكون المنظومة الثقافية قادرة على تلبيـة حاجات الفرد والمجتمع معاً، فإن هذه المنظومة آمنة ما دامت ذات أثر تحقيقي للحد الأدنى مـن كل ما انطبق عليه مسمى الحاجة أو الضرورة، ولذلك لا يمكن أن يشعر الفرد فـي المجتمـع بالأمن ما دامت حاجاته الرئيسية غير مشبعة. ابتداءً من قناعاته، وانتهاءً بمخرجات سـلوكاته. ويظهر لدى الدارس مدى انطباق معيار إشباع الحاجات الفردية والجماعية مقياسـاً دالاً علـى مستوى تحقق الأمن فيه.

5- "هي مراعية لجميع جوانب الشخصية الإنسانية":

حصلت هذه الفقرة على متوسط حسابي (4.01) وبدرجة استجابة عالية لتأكيـدها علـى الخصائص التي لا يكاد أن يُختلف عليها في المنظومات: الشمولية والتكاملية، فكيف إذا اختصت بجوانب الشخصية الإنسانية الشاملة والمتكاملة التي تأخذ بالاعتبار اتزان عقلانية ونفسية هـذه الذات التي تمثل غاية وهدف ووسيلة تحقيق المنظومة التنموية والأمنية.

6- "هي ضابطة لاتصال وتواصل الفرد مع الآخر":

حصلت هذه الفقرة على متوسط حسابي (4.28) وبدرجة استجابة عالية لتقرير أن الواقع المعلوم وثورة الاتصال والتواصل يفرض علاقة حتمية تستوجب وجود منظومة ضوابط تمكـن الفرد من أخذ القرار المناسب المتعلق بقبول أو رفض فكر الآخر. وذلك يبين مدى أهمية العلاقة بين الأمن الثقافي والإعلامي، وأثرهما على الفرد والمجتمـع. فكلمـا زادت أدوات الاتـصال والتواصل زادت الحاجة إلى منظومة ثقافية آمنة؛ لتربية أفراد المجتمع على إكـساب العقلانيـة والرقابة الذاتية في تبني الأفكار واتخاذ القرارات.

7- "تُعد الثقافة المستنيرة جزءاً من النظام الأمني التنموي التكاملي":

حصلت هذه الفقرة على متوسط حسابي (4.25) وبدرجة استجابة عالية لأن المَعني هنا بيان أهمية ومكانة وعلاقة المنظومة الأمنية الثقافية بالنظام الأمني التنموي باعتباره مكون رئيس لها، مع الإشارة إلى معيار ما ينبغي أن يحظى به المحتوى الثقافي الآمن من وعي واستنارة لمتبني هذه الثقافة.

8- "يغلب على طابع المنظومة الأمنية الثقافية الجانب الفكري":

حصلت هذه الفقرة على متوسط حسابي (4.20) وبدرجة استجابة عالية وقد خالفت هذه النتيجة توقعات الباحث؛ كون البعض يرى أن الثقافة والفكر وحدة واحدة يحكمها علاقة عموم وخصوص، وقد يختلف البعض الآخر في أن الأمن الثقافي من حيث مكوناته يشمل الجوانب المادية والمعنوية (الفكرية) مع عدم رفض فكرة حكم الأغلب على طبيعة مكوناتها ذات الأصول الفكرية المرتبطة بالجوانب التطبيقية.

9- "يُعتبر الأمن الثقافي في المنظومة الأمنية رصيداً للأمن المجتمعي":

حصلت هذه الفقرة على متوسط حسابي (4.09) وبدرجة استجابة عالية لتأكيدها على إبراز أهمية الأمن الثقافي كرصيد مرجعي محققاً للأمن المجتمعي هو المَعني هنا. وذلك ما قد يفسر العلاقة بين الأمن الثقافي والأمن الاجتماعي، بذكر الأمن الثقافي متضمناً في البُعد الاجتماعي في بعض الأبحاث المختصة بالأمن القومي.

وقد اتضح للباحث أن الفقرات التأصيلية السابقة الذكر قد ألقت الضوء على مفهوم وأهمية وخصائص ومعايير ومكونات المنظومة الأمنية الثقافية وعلاقتها بغيرها. وكانت درجة الاستجابة للفقرات عالية، بالإضافة إلى درجة استجابة عالية لهذا المجال الفرعي وهذا يؤكد درجة الوعي والثقافة والفكر التأصيلي لدى أعضاء هيئة التدريس.

وبخصوص المجال الفرعي الثاني الذي ينص على "**متطلبات تحقيق الأمن الثقافي**" تم تناول المتطلبات الآتية:

1- "وجود بيئة تربوية وتعليمية آمنة وفعّالة ومتكاملة":

قد احتلت هذه الفقرة المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.63) وبدرجة استجابة عالية جداً وهذا يؤكد أن تحقيق الأمن الثقافي يتطلب دوراً فاعلاً للأمن التربوي والتعليمي، باعتباره أحد أهم المقومات التطبيقية لتحقيق الأمن الثقافي. ويظهر اختصاص ذلك من خلال اشتراط البيئة الفعّالة والمتكاملة للعملية التربوية والتعليمية لكي تكون آمنة.

2- "توفير تربية مدنية ووطنية وقومية سليمة":

حصلت على متوسط حسابي (4.54) وبدرجة استجابة عالية جداً حققته هذه الفقرة؛ كون توفير تربية مدنية ووطنية وقومية سليمة بمثابة مقومات وعوامل لتحقيق الأمن الثقافي لا يكاد يختلف عليهما المؤصلين لهذا الموضوع. فسلامة المنظومة التربوية بمختلف مستوياتها تحتاج إلى مقومات وعوامل تحقيق للأمن الثقافي، وذلك يعكس مدى الارتباط الأمني الوثيق بين التربية والثقافة.

3- "ضبط مدخلات وعمليات ومخرجات النظام الثقافي والتربوي":

حصلت على درجة استجابة عالية بمتوسط حسابي (4.49) لهذه الفقرة هذه الدرجة تؤكد اعتبار النظام الثقافي والنظام التربوي منظومة متكاملة وآمنة، لا بد من أن تكون مدخلاتهما وعملياتهما ومخرجاتهما منضبطة. فمن متطلبات ضبط المنظومة الأمنية الثقافية لا بد من ضبط المنظومة الأمنية التربوية.

4- "إعداد المفاهيم الثقافية والتربوية المهيئة لتنمية التفكير الواعي":

حصلت هذه الفقرة على متوسط حسابي (4.41) وبدرجة استجابة عالية وهذا من شأنه القول أن من أحد مقومات ومعايير الأمن الثقافي، إعداد المفاهيم الثقافية المهيئة والمحفزة إلى التفكير الواعي، الذي يقود إلى التقدم والتنمية، ولا يتحقق ذلك إلا بوجود منظومة تربوية معدة بعناية؛ لإنتاج مخرجات قادرة على إيجاد وتنمية التفكير الواعي.

5- "ضبط النظام التربوي لمواكبة المستجدات العلمية والثقافية":

حصلت هذه الفقرة على متوسط حسابي (4.47) وبدرجة استجابة عالية وهذه النتيجة تدعم تقرير أن ضابط ومعيار التحقق من وجود أمن ثقافي، هو التأكد من وجود نظام تربوي منضبط وآمن، ولا يتأكد من تحقق الأمن الثقافي والتربوي إلا بعد الاستيقان من أن المنظومة تواكب المستجدات العلمية والثقافية، أي أن المنظومة لا تتصف بالجمود والتخلف عن وتيرة التقدم والتنمية المتسارعة بما يخص بُعديها الثقافي والتربوي.

6- "خضوع مجموع الفرضيات والنظريات الثقافية للتجربة التربوية المعيارية الآمنة":

حصلت هذه الفقرة على متوسط حسابي (4.00) وبدرجة استجابة عالية وهذه النتيجة تعزز معيارية التجربة والتقويم والاختبار الميداني التربوي التطبيقي الآمن، التي لا بد أن تخضع لها الفرضيات والنظريات الثقافية قبل إقرارها كحقيقة أو قانون أو مفهوم ثقافي آمن، تُبين مقدار أهمية المنظومة التربوية الآمنة بالنسبة إلى المنظومة الأمنية الثقافية. ذلك كون المنظومة الأمنية الثقافية والتربوية منظومة شاملة وتكاملية، تتضمن مفاهيم إيجابية مجتمعة لا مفترقة.

هذه الفقرات تلقي الضوء إلى مدى التأصيل لأهم مقومات وعوامل تحقق الأمن الثقـافي، كما تعكس قوة العلاقة التأصيلية بين الأمن الثقافي كنظام والدور التربوي المرتبط والفاعل فيه، باعتباره أحد أهم مقومات تحقيقه. وكانت درجة الاستجابة للفقرات عالية وعالية جداً، بالإضافة إلى درجة استجابة عالية لهذا المجال الفرعي وهذا يؤكد درجة تفهم أعـضاء هيئـة التـدريس لطبيعة العلاقة التأصيلية، والمقومات التي يفترض أن تكون، وقد يرجع ذلـك الأدراك لمقـدار الزيادة الملحوظة للدراسات والأبحاث التي تخص الأمن الثقافي والأمن التربـوي فـي الفتـرة (1991-2009) م.

وبخصوص المجال الفرعي الثالث الذي ينص على "**المنظومة التربوية الأمنيـة** " تـم تنـاول فقرات اعتبرت الأمن التربوي:

1- "بعداً استراتيجياً مؤثراً في البُعد الثقافي":

الترتيب الأول بين فقرات هذا المجال بمتوسط حـسابي (4.55) وبـانحراف معيـاري (0.61) وبأهمية نسبية بلغت (91.0). وبدرجة استجابة عالية جداً حصلت عليه هذه الفقرة مما يؤكد أن العينة من أعضاء الهيئة التدريسية في كليات العلوم التربوية، أظهـرت أهميـة بالغـة للأمن التربوي كبُعد استراتيجي، وبُعد مؤثر في البُعد الثقافي، وهذا لا يتعارض مع مـن يـرى عمومية الثقافة وخصوصية التربية؛ كون العلاقة التي تحكمهما كدور ليست مقتصرة على بُعـد دون الآخر، كون موضوع البحث الذي تناول النظام الثقافي والنظام التربوي كبُعدين أمنيين في المنظومة الأمنية الشاملة لا يقتصر على مفهومهما فحسب.

2- "مختبراً فاعلاً لمعالجة المدخلات والعمليات والمخرجات الثقافية":

حصلت هذه الفقرة على متوسط حسابي (4.22) وبدرجة استجابة عالية وقد سـبق فـي الفقرة الثانية عشرة تقرير ضرورة ضبط محتويات النظامين معاً، وخصوصية هذه الفقرة تُبـين ضرورة وأهمية أمن النظام التربوي؛ لإمكانية ضبط ومعالجة المحتويات الثقافية، باعتبار النظام التربوي الآمن له دور فاعل في عملية فحص ومعالجة المحتوى الثقافي؛ لمصادقة هذا المحتوى بنسبية زمانه ومكانه على استمرارية اعتباره في النظام الثقافي الآمن والفاعل.

3- "رافداً يزود العملية التنموية في الكفاية اللازمة من الكوادر البشرية المؤهلة":

حصلت هذه الفقرة على متوسط حسابي (4.33) وبدرجة استجابة عالية حيـث يُعلـم أن العملية التنموية ذات الأبعاد الشاملة، والتي تتضمن التنمية الثقافية والتربوية، تتطلـب تحقيـق الكفاية من الكوادر البشرية، ولا تكون هذه الكوادر مؤهلة إلا من خلال تحقق الدور التربـوي والتعليمي المَعني بتخريج أفراد ذوي خصائص ثقافية وتربوية وتعليمية تتناسب مع اسـتحقاقات

التنمية المطلوبة؛ كون التنمية مخرجاً يفترض أن يكون سليماً، يشترط لتحقيق ذلك أن تكون مدخلاته وعملياته المتمثلة بمؤسسات الثقافة والتربية والتعليم سليمة وآمنة. وهذا ما يؤكد أن الأمن التربوي رافد ذو دور وأثر في تحقيق التنمية؛ كون التنمية والأمن محتكمة لعلاقة تحصيلية مرتبطة. حدت ببعض الباحثين عند التعريف بالمفاهيم اعتبار الأمن تنمية.

4- "منظومة يغلب على طابعها الجانب التطبيقي":

حصلت هذه الفقرة على متوسط حسابي (4.24) وبدرجة استجابة عالية وقد سبق في الفقرة الثامنة اعتبار المنظومة الأمنية الثقافية منظومة يغلب على طابعها الجانب الفكري؛ كون الأمن الثقافي من حيث مكوناته يشمل الجوانب المادية والمعنوية (الفكرية) مع عدم رفض فكرة حكم الأغلب على طبيعة مكوناتها ذات الأصول الفكرية المرتبطة بالجوانب التطبيقية. وبخصوص الشق الآخر للعلاقة بين الأمن الثقافي والأمن التربوي باعتبار الأمن التربوي نظام يغلب على طابعه الجانب التطبيقي، مع التحفظ أيضاً على احتواء مكوناته الجوانب المعنوية (الثقافية والفكرية) والمادية (التطبيقية) كأداة فاعلة ومنتجة، تمتاز بالحراك التفاعلي التجريبي.

5- "مجالاً يستمد مضمونه من الأمن الثقافي ويصب بدوره نتاجه فيه":

حصلت هذه الفقرة على متوسط حسابي (4.08) وبدرجة استجابة عالية كونها تبرز أهمية وعلاقة الأمن التربوي كمجال يستمد مضمونه الثقافي والفكري من البُعد الأمني الثقافي كأساس تكويني له، وبعداً يصب بدوره نتاجه المبدع والمتجدد في إثراء ورفد الثقافة بمحتوى مبدع ومتجدد، يواكب التحديث والتقدم والتنمية.

من هنا تبرز أهمية ودور الأمن التربوي كبُعد استراتيجي لتحقيق الأمن الثقافي، ذلك أن التأصيل لبُعد الأمن التربوي مَعني في البداية من وجهة نظر المختصين والعاملين في المجال نفسه، وكون عضو هيئة التدريس في الكليات التربوية لا يمكن فصله عن واقعه الثقافي والاجتماعي والوطني والقومي بل التنموي الشامل، أمكن تجسيد الدور الأمن التربوي كبُعد مؤثر في بُعد الأمن الثقافي وغيره من الأبعاد الأخرى.

وبخصوص المجال الفرعي الرابع الذي ينص على "**منظومة الثقافة المتأصلة والتربية السليمة والتنشئة القويمة والتعليم المنضبط تعمل على:**" تم تناول الفقرات الآتية:

1- " تهيئة أفراد المجتمع لحماية أنفسهم من أي انحرافات فكرية وسلوكية":

حصلت هذه الفقرة على الترتيب الأول بين فقرات هذا المجال بمتوسط حسابي (4.52) وبدرجة استجابة عالية جداً حيث تظهر هذه الفقرة تأصيلاً لواقع الأمن الاجتماعي ذي التنشئة القويمة من حيث رعايته وتفاعله بشكل يتسع لما هو دونه من الأنظمة وأبعاد، باعتبار الأمن

الثقافي ذي المحتوى المتأصل من حيث مصدريته وأسس إنتاجه، والأمن التربوي ذي المحتوى السليم من حيث أداؤه وفعاليته، والأمن التعليمي من حيث تطبيقاته ومخرجاته، أبعاد مجتمعة تحقق منفعة وأثراً إيجابياً للفرد والمجتمع، بحيث تهيئ الأفراد ليصبحوا أقدر على حماية أنفسهم من أي انحرافات فكرية كانت أو سلوكية ذات علاقة بالشخصية الاجتماعية.

2- "إلزام الأفراد بالحقوق والواجبات والمسؤوليات الوطنية والقومية والإنسانية":

حصلت هذه الفقرة على متوسط حسابي (4.36) وبدرجة استجابة عالية؛ لأن الآثار المرتبطة بالمنظومة الأمنية الاجتماعية والثقافية والتربوية والتعليمية، في المنظومة الوطنية والقومية والإنسانية، تحقق المنظومة من حيث شمولية أبعادها وتحقق آثارها المتجسدة بمسؤولية أفراد المجتمع، وإلزام المجتمع أفراده بالحقوق والواجبات بجميع مجالاتهما ومستوياتهما.

مع العلم أن لكل تأصيل جانبه الخصائصي الذي يستهدف المجال التأصيلي وما سَينتج عنه عند تحققه كنظام له آثار يفترض أن تكون إيجابية للفرد والمجتمع على السواء، فكيف إن كانت تمتاز بالشمولية والتكامل لجميع المجالات والمستويات من حيث تحقق وجودها، وليس أثرها فحسب على المستوى الفردي والمجتمعي والوطني والقومي بل الإنساني أيضاً.

وبهذه النتائج يكون المجال الفرعي المتعلق بالمنظومة الثقافية المتأصلة والتربية السليمة قد تأصل بصورة أكبر من غيره من المجالات الفرعية بمتوسط حسابي بلغ (4.44)، تلاه المجال الفرعي المتعلق متطلبات تحقيق الأمن الثقافي والذي تأصل بمتوسط حسابي بلغ (4.42)، ثم المجال المتعلق ببُعد الأمن التربوي والذي تحقق بمتوسط حسابي بلغ (4.28)، فمجال المنظومة الأمنية والثقافية والذي تأصل بمتوسط حسابي بلغ (4.13)، كما وبلغ متوسط حسابي للمجال التأصيلي (4.32). قد تظهر الأرقام ترتيب المجالات حسب الأهمية النسبية إلا أن هذه النسب متقاربة، وتأخذ جميعها درجة استجابة عالية.

أما بخصوص المجال الثاني يُبين جدول (9) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية لكل فقرة من فقرات المجال الثاني: التحديات الأمنية للبُعدين التربوي والثقافي. وقد حصلت الفقرات الآتية درجة استجابة متوسطة: التطبيع الثقافي دون الالتزام بالضوابط التربوية والثقافية بمتوسط حسابي بلغ (3.98)، ضعف انضباط وفعاليّة أعضاء هيئة التدريس بمتوسط حسابي بلغ (3.78)، وجود استثناءات وتجاوزات قانونية للأنظمة المؤسسات التعليمية بمتوسط حسابي بلغ (3.71)، توالي حملات التبشير والاستشراق والمثاقفة والتغريب بمتوسط حسابي بلغ (3.92)، الوهن الثقافي لدى الأفراد في مواجهة التهديدات بمتوسط حسابي بلغ (3.90)، مطالبة الأمم بالاستثناء الثقافي خوفاً من ضياع هويتها الثقافية في ظل استحقاقات

العولمة الإعلامية بمتوسط حسابي بلغ (3.89)، تبني منظور الفكر التآمري العدائي في التفسير والتحليل بمتوسط حسابي بلغ (3.76).

وقد حصلت باقي الفقرات في هذا المجال درجة استجابة عالية بمتوسطات حسابية متقاربة من متوسط حسابي (4.48) لفقرتي تفضيل خريج الجامعات الغربية على من سواه، وقصور المادة الإعلامية الوطنية المقدمة للطفل عن حمايته من الغزو والاختراق الثقافي إلى متوسط حسابي (4.04) لفقرة العولمة التي تُضعف دور المؤسسات في تكوين الهوية الثقافية الوطنية.

وقد بلغ المجال الفرعي للتحديات التي دعت بالمطالبة بضوابط قاسية ومبالغ بها لتحقيق الأمن الثقافي والتربوي درجة استجابة متوسطة بمتوسط حسابي بلغ (3.91).

وقد حصلت المجالات الفرعية الأربعة لهذا المجال درجة استجابة عالية بمتوسطات حسابية من (4.00–4.30). وقد بلغ المجال الرئيسي درجة استجابة عالية بمتوسط حسابي بلغ (4.10).

وفيما يتعلق بالمجال الثاني: التحديات الأمنية للمجال الثقافي والتربوي. والذي يضم عناصر العملية الثقافية والتربوية والتعليمية المَعنية في تحقيق المنظومة الأمنية، القادرة على مواجهة التحديات التي تخص المناهج والمعلم والمتعلم والمؤسسات المَعنية بهم، والذي يضم المجالات الفرعية الآتية:

المجال الفرعي الأول الذي ينص على "**التحديات التي تحول دون وجود مناهج آمنة**" تم تناول الفقرات الآتية:

1- "إفراغ المناهج من عُمقها الثقافي":

حصلت هذه الفقرة على متوسط حسابي (4.09) وبدرجة استجابة عالية مما يظهر أن عناصر العملية الثقافية والتربوية والتعليمية مَعنية في تحقيق المنظومة الأمنية، وأن مصطلح المناهج الآمنة مقبول لدى أفراد العينة، وإفراغه من محتواه الثقافي المناسب بطريقة مقصودة أو غير مقصودة يشكل تحدياً أمنياً معتبراً.

2- "تغليب لهجات ولغات أخرى على حساب اللغة العربية الفصيحة":

حصلت هذه الفقرة على درجة استجابة عالية بأعلى متوسط حسابي (4.49) ضمن هذه الدرجة. ومن المعلوم للوهلة الأولى أن التحديَ اللغويَّ تحدٍّ ثقافي، إلا أن تغليب لهجات ولغات أخرى على حساب اللغة العربية الفصيحة في المناهج الدراسية، أصبح تحدياً ذا طابع ثقافي وتربوي وتعليمي مشترك.

3- "استعارة الأنظمة الثقافية والتربوية والتعليمية دون ضوابط":

قد احتلت هذه الفقرة المرتبة الأولى بين فقرات هذا البُعد بمتوسط حسابي (4.40). و بدرجة استجابة عالية، مما يؤكد أن استعارة الأنظمة الثقافية والتربوية والتعليمية كانت وما تزال إحدى المشكلات التي تهدد المنظومة الأمنية الثقافية والتربوية، كونها إحدى مقومات التقدم عند عدد من المفكرين المتأثرين بثقافة الآخر باعتبار تقدمه المادي مخرج مأمول، يشترط الأخذ بكل مدخلاته دون سبرها وضبطها، أو باعتبار خصوصية ثقافات أو أقليات يقطنون داخل المجتمع يجب معاملتهم بحرية مطلقة، ولأفراد هذا المجتمع حرية اعتناقها من خلال الانتساب لمؤسساتها التعليمية دون ضوابط ودون أن تخضع مناهجها للرقابة بشكل فاعل.

4- "التطبيع الثقافي دون الالتزام بالضوابط التربوية والثقافية":

حصلت هذه الفقرة على متوسط حسابي (3.98) وبدرجة استجابة متوسط، وهذه النتيجة لا تأثر على تقرير محتوى الفقرة؛ كون مقدار المتوسط أقرب لدرجة استجابة عالية، بحيث يحث محتوى الفقرة أن تفرز المعاهدات المبرمة والاتفاقيات الموقعة بين الحكومات، بنوداً تخص واقع التطبيع بين الطرفين بضوابط وشروط يتم الالتزام بها أمر طبيعي عند بعض الحكومات، لكنْ أن يكون التطبيع الثقافي في المناهج التعليمية غير ملتزم بالضوابط التربوية والثقافية في المجتمع، فإن ذلك يعتبر تحدياً يهدد المنظومة الأمنية الثقافية والتربوية والتعليمية لدى الطرفين، فكيف إذا كان تغيير المناهج الدراسية معنيّاً بطرف دون الآخر. قد تكون الأبعاد السياسية لدى عضو هيئة التدريس أثرت قليلاً من ناحية، وعدم توضيح الفكرة في الاستبانة قد خلط بعض المفاهيم عند بعض أفراد العينة.

يَتَبين من التحديات التي تتعلق بالمحتوى الثقافي والتربوي والتعليمي بما يخص المناهج باعتبارها أحد عناصر العملية الثقافية التربوية التعليمية في المنظومة الأمنية، ومستوى ودرجة حضور هذه التحديات بدرجة عالية دون معالجة، معياراً لقياس تحقق الأمن من عدمه بهذا الخصوص. ولا يظهر التحدي إلا بوجود مسبب يكمن وراء حدوثه، وعوامل مكنت وقوعه، عوامل وأسباب اجتماعية وثقافية وتربوية وسياسية واقتصادية وعسكرية، اتخذت من الغزو والاستعمار والهيمنة وغيرها وسائل للوصول لعدم تمكين الآخر من بلوغ الغاية المطلوب تحقيقها على كافة المستويات والمجالات والأبعاد المرتبطة بالتنمية الشاملة.

وبما يخص المجال الفرعي الثاني الذي ينص على "**التحديات التي تحد من أداء المعلم والمتعلم لتحقيق الأمن**" تم تناول الفقرات الآتية:

1- "انخفاض مستوى شعورهم بالولاء والانتماء والمسؤولية تجاه تحقيق أمنهم الوطني":

حصلت هذه الفقرة على متوسط حسابي (4.05) وبدرجة استجابة عالية وهذه النتيجة دليل على تجسد هذه الفقرة لدور وعلاقة المنظومة التربوية والتعليمية بالمنظومة الثقافية الوطنية الأمنية، باعتبار انخفاض مستوى شعور المعلم والمتعلم –قطبي العملية الثقافية التربوية التعليمية– بالولاء والانتماء والمسؤولية تجاه تحقيق أمنهم الوطني، يشكل عائقاً في تحقيق المنظومة الأمنية الشاملة.

2- "تدني مستوى إعدادهم وفاعليتهم ووعيهم":

حصلت هذه الفقرة على الترتيب الأول بين فقرات هذا المجال بمتوسط حسابي (4.18) وبدرجة استجابة عالية وهذا يوضح أن تدني مستوى إعداد وفاعلية ووعي العنصرين البشريين (المعلم والمتعلم) للعملية الثقافية والتربوية والتعليمية، مؤشر لعدم تحقق المنظومة الأمنية الشاملة.

3- "ضعف انضباط وفعاليّة أعضاء هيئة التدريس":

حصلت هذه الفقرة على متوسط حسابي (3.78) وبدرجة استجابة متوسطة وهذا لا ينفي أن ضعف انضباط وفعاليّة أعضاء هيئة التدريس تحدٍّ يؤثر على دوره وينعكس على أداء المتعلم معاً، وبالتالي تعيق تقدم العملية الثقافية والتربوية والتعليمية نحو التنمية المتسارعة. وقد يكون جلد الذات من وجهة نظر العينة متوسط في هذا الموضع كونهم متفاوتين في الانضباط من جهة، وكونهم معلمين من جهة أخرى، وقد يكون هذا يعكس أمانة في إجابة أعضاء هيئة التدريس.

يتبين من التحديات التي تتعلق بعنصري العملية الثقافية التربوية التعليمية بما يخص الإنسان سواء كان معلماً أم متعلماً باعتبارهما غاية وهدف الأمن في العملية الثقافية التربوية التعليمية في المنظومة الأمنية. وما اندرج على الأسباب والعوامل الكامِنة وراء هذه التحديات يندرج هنا باعتبار هذه التحديات معايير قياس مدى تحقق الأمن والتنمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. ولذلك حصل هذا المجال على درجة استجابة عالية.

وبما يخص المجال الفرعي الثالث الذي ينص على "**التحديات التـــي تعيـــق دور المؤســـسات التربوية والثقافية من الوصول إلى تمكين الأمن**" تم تناول الفقرات الآتية:

1- "تهميشها كأداة فاعلة ومؤثرة":

حصلت هذه الفقرة على متوسط حسابي (3.90) وبدرجة استجابة متوسطة وهذه النتيجـــة تبرز الجانب الإيجابي والسلبي في تقرير دور المؤسسات التربوية ودور المؤســـسات الثقافيـــة مجتمعين كمنظومة في تحقيق الأمن إذا ما اكتسبت كل مؤسسة كأداة خاصية الفاعلية والتـــأثير، غير أن عدم المقدرة على مواجهة التحديات المُعيقة لهذه المؤسسات يجعلها غير قـــادرة علـــى تمكين الأمن.

2- "قصور المقدرات التحصينية فيها ممّا يهدد بازدياد محاولات غزوها واختراقها":

حصلت هذه الفقرة على متوسط حسابي (4.06) وبدرجة استجابة عالية من منطلـــق أن مفهوم التحصين يرتبط بالوقاية من كل ما يتصور أنه تهديد ســـواء كـــان بوســـائل الغـــزو أم الاختراق خارجياً أم داخلياً، فالمقدرة صفة تلازم أداء الدور الوظيفي لكي تتـــضمن الـــسياسات المؤسسية في الأنظمة التربوية والثقافية أنظمة التحصين والوقاية؛ لكي تكتسب حالة الأمن لنفسها وتُكسبُه من ثَمَّ لأفرادها من دون أي قُصور في أداء دورها المؤسسي.

3- "انتشار المراكز الثقافية والجامعات والمدارس الأجنبية دون خضوعها للرقابـــة والـــضبط الكافيين":

حصلت هذه الفقرة على متوسط حسابي (4.13) وبدرجة استجابة عالية، وهذه الاستجابة طبيعية كون التعليم الأجنبي غير المنضبط بالمنظومة الأمنية الثقافية والتربوية في المجتمع على وجه التحديد، في قطاع التعليم الخاص يشكل اختراق، وأن يترك التعليم الخـــاص ذات الطـــابع الأجنبي بجميع مستوياته المؤسسية دون رقابة وضبط كافيين، مؤشر خطير لضعف المنظومـــة الأمنية التي تمس طبيعة الأنظمة والقوانين والتعليمات الوزارية، والمسؤول عنها مـــن صـــناع القرار الثقافي والتربوي وصناع القرار في باقي مجالات المنظومة جمعاء؛ كونها تهـــدد هويـــة الأمة الثقافية التي تميزها عن باقي المجتمعات؛ كون المنتسبين إلى هذه المؤسسات ذات المناهج الأجنبية ليس فقط من الأجانب بل أن أفراد المجتمع المحلي من بعض أبناء صناع القرار.

4- "وجود استثناءات وتجاوزات قانونية لأنظمة المؤسسات التعليمية":

حصلت هذه الفقرة على متوسط حسابي (3.71) وبدرجة استجابة متوسط، وقـــد يرجـــع تفسير ذلك من منطلق أن الأفراد في الأردن يقطنون في دولة قانون ونظام، إلا أن التجـــاوزات والاستثناءات أيضاً واقع ملموس عبر عنه بعض أفراد العينة هذا من جهة. ومن الجهة الأخرى

لا يستقيم مفهوم الضبط المقصود لتحقيق الأمن لدى المؤسسات الثقافية والتربوية إلا بوجود قوانين مُفعّلة وأنظمة داعمة؛ فكلما زادت الاستثناءات والتجاوزات قلة فرص تمكين الأمن في المجتمع.

5- "**العولمة التي تُضعف دور المؤسسات في تكوين الهوية الثقافية الوطنية**":

حصلت هذه الفقرة على متوسط حسابي (4.04) وبدرجة استجابة عالية وهذا يؤكد أن تأثيرات العولمة السلبية بجميع قنوات اتصالاتها بالفرد يضعف من دور المؤسسات التربوية والثقافية، وخاصة في الدور المَعني بتمكين مفاهيم الهوية الثقافية والوطنية، في حين يمكن أن تأثر العولمة الإيجابية في تمكين الأمن إذا تم السيطرة على أدواتها ولازم ذلك قوة في طرح محتواها.

6- "**تفضيل خريج الجامعات الغربية على من سواه**":

حصلت هذه الفقرة على الترتيب الأول بين فقرات هذا المجال بمتوسط حسابي (4.48) وبدرجة استجابة عالية، وهذا بلا شك يؤكد مقدار عدم الثقة لدى أفراد المجتمع أصحاب الثقافة الواحدة بما يمتلكون من مخزون معرفي وفكري، يجعل من التأثير والتأثر بالآخر أكبر، وذلك يجسد مدى درجة التبعية التي قد تكون في بعض الحالات مبررة من وجهة نظر واضعها بما يخص معايير القبول والمفاضلة في حصر الأفضلية لمن يتكلم باللغة الإنجليزية، مع العلم أن أمكانية إمداد الجامعات بدماء جديدة لا بد أن يكون منضبط. ووجود أبدال معالجة مشكلة اللغة موجودة ابتداءاً من الترجمة وانتهاءاً بالتقليل لمقدار الحاجة وتحقيق الكفاية.

وحصول هذا المجال الفرعي على درجة استجابة عالية في الاستبانة يؤكد أن يتحقق دور الأمن التربوي من خلال عناصر العملية التربوية التعليمية ومؤسساتها القادرة على مواجهة تحدياتها الداخلية والخارجية، وملاحظة أداء الدور المؤسسي التربوي والثقافي جنباً إلى جنب، كمنظومة ذات وحدات متساندة ومتكاملة تكتسب مفردات الأمن الإيجابية لتحقيق أمنها وأمن غيرها من المنظومة الأمنية الشاملة.

وبما يخص المجال الفرعي الرابع الذي ينص على "**التحديات التي أبرزت الحاجة لوجود منظومة أمنية ثقافية وتربوية**" تم تناول الفقرات الآتية:

1- "**كثرة الوسائل الإعلامية التي تستهدف الأمن الإنساني**":

حصلت هذه الفقرة على متوسط حسابي (4.44) وبدرجة استجابة عالية وهذا يؤكد أن عدم حصر وسائل الاتصال والتواصل الإعلامية دون ضبط، تجعل من الأمن الإنساني مستهدفاً؛ كون الإنسان هو الغاية والهدف والوسيلة لتحقيق المنظومة الأمنية، ومن أهم دعائم أمنه أن

تضبط وسائل التلقي المكونة لجوانب شخصيته العقلية والروحية والجسدية. وهذا يتطلب وجــود منظومة أمنية ثقافية وتربوية مشتركة تكفيه وتقيه، واستجابة أعضاء هيئة التدريس إشارة ضمنية للدور المتمثل ببُعدي الأمن الثقافي والتربوي مجتمعين في تحقيق الأمن الإنساني، وهذا ما يؤكد الصلة الوثيقة والدور الفاعل بين الأبعاد الأمنية في مواجهة التحديات المشتركة.

2- "قصور المادة الإعلامية الوطنية المقدمة للطفل عن حمايته من الغزو والاختراق الثقافي":

حصلت هذه الفقرة على الترتيب الأول بين فقرات هذا المجال بمتوسط حــسابي (4.48) وبدرجة استجابة عالية، وهذا يؤكد أنه عندما تتناول تحديات مشتركة فإنك تتنــاول مــشكلات مشتركة ذات أبعاد متعددة، فكل ما يخص الطفل من تهديدات تستهدف أمنه الــوطني والثقــافي والتربوي نتيجة قصور المادة الإعلامية المقدمة له، كون المادة المقدمة غير قادرة على حمايته من الغزو والاختراق الداخلي والخارجي ثقافياً وتربوياً، وذلك يدل على أن القصور وعدم الكفاية المناسبة في تقديم ما يلزم الطفل من مواد إعلامية مؤشر خطير يعكس مدى ضرورة وجود مادة إعلامية ثقافية وتربوية سليمة ومناسبة تُعنى بالطفل واهتماماته المرحلية وتنسجم مــع تكــوين شخصيته المتكاملة في طريقة عرضها.

3- "توالي حملات التبشير والاستشراق والمثاقفة والتغريب":

حصلت هذه الفقرة على متوسط حسابي (3.92) وبدرجة استجابة متوسطة، وهذه نتيجــة أقرب إلى تشخيص الواقع كون أن هذا التحدِّ أصبح جزءاً من الماضــي وإن كــان حــضوره متفاوت في البلدان الأقل حظاً من المجتمعات الفقيرة، حيــث لازم تــوالي حمــلات التبــشير والاستشراق والمثاقفة والتغريب، بروز الحاجة إلى إكساب واكتساب الأفراد المستهدفين منظومة أمنية ثقافية وتربوية قادرة على التميز والسبر والتأثير والانتفاع من الآخر.

4- "سياسات الاحتواء والاختراق والتبعية":

حصلت هذه الفقرة على متوسط حسابي (4.40) وبدرجة استجابة عالية، وهذا يعــزز أن كشف المخططات والسياسات الرامية إلى احتواء واختراق وتبعية الفرد للآخر، واقع يفرض أن تتضمن المنظومة الثقافية والتربوية في المجتمع، حقائق ومبادئ وقوانين منــضبطة وضــابطة تحول دون انزلاق أفراد المجتمع الآمن في شَرَك التهديدات المحدقة بهم.

5- "تعدّد أشكال الغزو الثقافي الجديد الذي يستهدف استقلالية وذاتية ووحدة وأمن الأمة":

حصلت هذه الفقرة على متوسط حسابي (4.27) وبدرجة استجابة عالية، نتيجةً أبــرزت المحكات الإيجابية للأمة منها: الاستقلالية والذاتية والوحدة والأمن، فإذا ما استبيح أحدهم بشكل

تقليدي وظاهري من خلال الغزو الثقافي بأسلوب جديد وخفي، استحوج تجديد وتطوير آليــات المنظومة الثقافية والتربوية؛ لكي تكون آمنة، وقادرة على المواجهة والتأثير.

6- "ازدياد نسب الأمية في الدول المتخلفة مقارنة مع الدول المتقدمة":

حصلت هذه الفقرة على متوسط حسابي (4.46) وبدرجة استجابة عالية وهذا تقريــر أن من أحد أوضح المعايير المطبقة في قياس الأمن التربوي والثقافي لمُجمل أفراد مجتمع ما، تبرز نسب الأمية كمؤشر للتقدم أو التأخر عن الركب، فالتخلف يقاس إذا كان الأمن موضوعه بالنسبة لما هو أكثر تقدماً، وليس لما هو أكثر تخلفاً.

7- "الخلل في ممارسة الديمقراطية أنشأ أفراداً ومجتمعات يشعرون بالقهر والاضطهاد":

حصلت هذه الفقرة على متوسط حسابي (4.31) وبدرجة استجابة عالية يؤكد أنه قد تكون معضلة الشكل والمضمون في تطبيق أي مبدأ مرتهنة بمن يتصدر تنفيذه وتطــويره والالتــزام المسؤول به، فالحرية المطلقة ليس لها مكان كما ليس هناك مكان للقيد المطلق فــي موضــوع الأمن، الذي يفترض أن يتسم بالضبط دون القيد والحرية المطلقة التي تفتقد بوصلة المــصدرية الثقافية والتربوية السليمة. فالقهر والاضطهاد إفراز طبيعي لسياسات غير آمنة ثقافياً وتربوياً.

8- "ممارسة تربية الخوف للسيطرة على الأفراد وقمع سلوكهم بأسلوب مُمنهج":

حصلت هذه الفقرة على متوسط حسابي (4.17) وبدرجة استجابة عالية وهــذا تــصور يجسد واقع الخوف في النفس البشرية سواء كان متعلقاً في الفطرة أم مكتسباً بأســلوب المــنهج الظاهري أم الخفي، بالإضافة إلى تتبع خطوات تربية الخوف بطريقة مقصودة أو غير مقصودة دليل دامغ لعدم تحقق الأمن، ومُبرِّر لضرورة إيجاد منظومة ثقافية وتربوية خاليــة مــن أدوات السيطرة والقمع والخوف المثبط؛ كونها تحول دون إيجاد حالة من الأمن الــذاتي والاســتقرار النفسي.

حصول هذا المجال الفرعي على درجة استجابة عالية بمتوسط حسابي بمقــدار (4.13). وهذا يبين كون هذه الفقرات تظهر بعض المبررات والتحديات والتهديدات والمشكلات التي تمس البُعدين الأمن الثقافي والتربوي من خلال تقرير الحاجة لوجــودهم، وتحديــد لأهــم أدوارهــم ووظائفهم المرجوة لتحقيق الأمن المنشود، وبشكل عام هذه الفقرات لا تعتبر مــصدر خــلاف؛ ولذلك جاءت هذه النتيجة.

وبما يخص المجال الفرعي الخامس الذي ينص على "التحديات التـــي دعــت بالمطالبـــة بضوابط قاسية ومبالغ بها لتحقيق الأمن الثقافي والتربوي جسدت واقع:" تم تناول الفقرات الآتية:

1- "الخوف والجمود والانغلاق والتخلف الثقافي":

حصلت هذه الفقرة على درجة استجابة عالية وبترتيب أول بين فقرات هذا المجال الفرعي بمتوسط حسابي (4.09). وقد توقع الباحث وجود تفاوت في درجة الاستجابة المتمثلة بالمطالبة شدةً وضعفاً واعتدالاً فيما هو ضرورة وجود مرتهن بعمليات ضبط، قد تعكس حالـــة الخـــوف والجمود والانغلاق والتخلف الثقافي بناء على درجة ومستوى تمثل الواقع ومعالجتـــه بطريقـــة وأساليب مختلفة، فأن تأخذ الضوابط صفة القسوة والمبالغة، صفة تنقص من وظيفتها المرجـــوة منها؛ كون القيد والقسوة والمبالغة مفاهيم تتمركز في حد ضيق يقابل الانفلات والتسيب، في حين أن الضبط يحتل مكاناً تعتدل فيه المفاهيم المحققة للأمن والاستقرار. إلا أن الخـــوف والجمـــود والانغلاق والتخلف لا يعدُ كونه إفراز طبيعي لتمَثُّل مفاهيم ضيقة وسلبية، بعيدة كل البُعد عـــن الاعتدال والوسطية المحققة للتوازن والاستقرار والأمن.

2- "تبني منظور الفكر التآمري العدائي في التفسير والتحليل":

حصلت هذه الفقرة على متوسط حسابي (3.76) وبدرجة استجابة متوسطة؛ ويمكن تفسير ذلك كون الأمن المفرز هنا هو نتيجة الشعور بالخوف من الآخر كمصدرية ومرجعية مُتأثر بها، كواقع مُثبت بتكرار تجارب استعمارية بأساليب مختلفة ولّدت تفسير الآخر بنـــاء علـــى الفكـــر التآمري العدائي المُعاش، يأخذ الجانب السلبي إذا اتخذ الخوف المُفرط، والتعميم بـــرفض كـــل مصدرية الآخر الإنتاجية، والانغلاق على الذات، والجمود بما هو مُتغير، كمبرر لتحقيق الأمن. ويأخذ الجانب الإيجابي إذا اعتمد على الحذر والانتفاع والانفتاح على الآخر بطريقة منـــضبطة ومؤثرة في الآخر، دون الاستغناء عن الثوابت، ومواكبة التقدم المتغير.

3- "الوهن الثقافي لدى الأفراد على مواجهة التهديدات":

حصلت هذه الفقرة على متوسط حسابي (3.90) وبدرجة استجابة متوسطة، وهذه النتيجة تُبين حقيقة أن الشعور بالوهن مقدمة لتحققه، وأن هناك وهن ثقافي يشعر به الفرد نتيجة عـــدم قدرته على مواجهة التهديدات المحدقة به من الثقافات الأخرى، ووهن ثقافي نابع مـــن الثقافـــة نفسها، وكلاهما مظاهر سلبية تكشف مبررات امتناع أفراد هذه الثقافات بالانفتاح علـــى ثقافـــة الآخر، وبالتالي المطالبة بالانغلاق لتحقيق الأمن لما هو موجود. ولكن الوهن الخاص بـــالأفراد دون الوهن الثقافي الخاص بالثقافة نفسها، يتطلب تحقيق أمن تربوي لتحقيق أمن ثقافي ذاتي له،

والأمن الثقافي للثقافة الضعيفة لا يعني الحفاظ على ما هو موجود بقدر ما يتطلب التركيز على بلوغ ما هو مأمول، وهو إيجاد ثقافة قوية قادرة على مواكبة التقدم والتنمية الشاملة.

4- "مطالبة الأمم بالاستثناء الثقافي خوفاً من ضياع هويتها الثقافية في ظل استحقاقات العولمة الإعلامية":

حصلت هذه الفقرة على متوسط حسابي (3.89) وبدرجة استجابة متوسطة؛ قد اختلفت وجهات النظر بخصوص المطالبة بالاستثناء الثقافي لكل ثقافة بين مُقر ورافض؛ من منطلق أن الثقافات لا بد أن تتعرض لتيارات التغيير والتأثير والتأثر شاءت أم أبت في ظل وجود العولمة الإعلامية هذا من جانب، أما الجانب الآخر فيتعلق بمرجعيات الأطر الثقافية لكل ثقافة قوةً وضعفاً، فالثقافة القادرة على تسليح أفرادها بآليات تحصينية وتأثيرية ذاتية تقوده للتقدم والتنمية أقل مطالبة بالاستثناء الثقافي، وهذا يمثل جانباً إيجابياً. في حين بعض الثقافات الممتزجة بطريقة انتقائية متذبذبة أقرب أيضاً لعدم المطالبة بالاستثناء الثقافي؛ لعدم وجود ثوابت واحدة تجمع الأفراد، وهذا جانب سلبي. وهذا الجانب متحقق أيضاً عند المطالبة بضوابط قاسية ومبالغ بها، تدفعه نحو الانغلاق والجمود، في حين أنه عند المطالبة بالاستثناء الثقافي بضوابط متزنة ومناسبة لإبقاء قنوات الحوار والانفتاح النافع يجعل من المنظومة الثقافية أكثر أمناً.

وقد حصل هذا المجال الفرعي على درجة استجابة متوسطة بمتوسط حسابي (3.91)؛ لأن هذه الفقرات استهدفت الاتجاه الآخر من المعادلة الأمنية والمطالبة بها على الصعيد الثقافي والتربوي، وكونها تناولت في بعض ألفاظها ما يجسد الجانب السلبي.

وبهذه النتائج يكون المجال الفرعي المتعلق بالتحديات التي أبرزت الحاجة لوجود منظومة أمنية ثقافية وتربوية قد تحقق بصورة أكبر من غيره من المجالات الفرعية؛ إذ بلغ مقدار المتوسط الحسابي له (4.30)، تلاه المجال الفرعي المتعلق بالتحديات التي تحول دون وجود مناهج آمنة والذي تحقق بمقدار متوسط الحسابي بلغ (4.21)، ثم المجال المتعلق بالتحديات التي تعيق دور المؤسسات التربوية والثقافية من الوصول إلى تمكين الأمن والذي تحقق بمقدار متوسط الحسابي بلغ (4.05)، فمجال التحديات التي تحد من أداء المعلم والمتعلم لتحقيق الأمن والذي تحقق بمقدار متوسط الحسابي بلغ (4.00)، بينما تحقق المجال الفرعي المتعلق بالتحديات التي دعت بالمطالبة بضوابط قاسية ومبالغ بها لتحقيق الأمن الثقافي والتربوي إذ تحقق بمقدار متوسط الحسابي بلغ (3.91)، أما الكلي للمجال الرئيسي الثاني: التحديات الأمنية للمجال التربوي والثقافي فقد تحقق بمقدار متوسط الحسابي بلغ (4.10)،.وقد يفسر ذلك من منطلق أن

لكل فترة زمنية استحقاقات وتحديات مختلفة، وأن طبيعة هذه التحديات مرتبطة فيما بينها إلى حدٍ يصعب فصلها.

وبما يخص المجال الثالث يُبين الجدول (10) قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية لكل فقرة من فقرات المجال الرئيسي الثالث: التحديات الأمنية التنموية للبُعدين الثقافي والتربوي ومجالاته الفرعية.

وقد حصلت هذه الفقرة الوحيدة "التخطيط الأمني للمنظومة الأمنية والتنموية المستدامة يُعاني من غياب الأيديولوجية الثقافية والتربوية الراسخة والواضحة والمتكاملة" على درجة استجابة متوسطة بمتوسط حسابي (3.95). وقد حصلت ثلاث فقرات درجة استجابة عالية جداً في نفس مجال متطلبات تحقيق منظومة أمنية وتنموية شاملة؛ لذا يجب اتخاذ خطوات تستهدف سياسات ثقافية وتربوية آمنة منها: وضع خطط قابلة للتنفيذ وتحقيق ما أمكن من أسباب القوة والمنعة بمتوسط حسابي (4.73)، واعتبار التعليم العام النوعي والكمي أحد المحكات الأساسية لرقي وتقدم وأمن الأمم بمتوسط حسابي (4.51)، وضمان تعزيز مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية لتحقيق العدالة والنهضة بمتوسط حسابي (4.58). وقد حصلت باقي الفقرات في هذا المجال درجة استجابة عالية بمتوسطات حسابية متفاوتة من متوسط حسابي (4.02–4.49).

وبهذه النتائج يكون المجال الفرعي المتعلق بمتطلبات تحقيق منظومة أمنية وتنموية شاملة، يجب اتخاذ خطوات تستهدف سياسات ثقافية وتربوية آمنة قد تحقق بصورة أكبر من غيره من المجالات الفرعية إذ بلغت النسبة المئوية (90.6) وبمتوسط حسابي (4.53) بدرجة استجابة عالية جداً. تلاه المجال الفرعي المتعلق بالتخطيط الأمني للمنظومة الأمنية والتنموية المستدامة والذي تحقق بنسبة مئوية بلغت (83.0) وبمتوسط حسابي (4.15) بدرجة استجابة عالية. كما وبلغت الأهمية النسبية (86.8) للمجال الثالث: التحديات الأمنية التنموية للبُعدين الثقافي والتربوي وبمتوسط حسابي (4.34) بدرجة استجابة عالية.

وفيما يتعلق المجال الثالث: التحديات الأمنية التنموية للبُعدين الثقافي والتربوي. والذي يضم المجالات الفرعية الآتية:

بما يخص المجال الفرعي الأول الذي ينص على "**متطلبات تحقيق منظومة أمنية وتنموية شاملة، يجب اتخاذ خطوات تستهدف سياسات ثقافية وتربوية آمنة منها:**" تم تناول الفقرات الآتية:

1- "وضع خطط قابلة للتنفيذ وتحقيق ما أمكن من أسباب القوة والمنعة":

حصلت هذه الفقرة على المرتبة الأولى بين فقرات هذا البُعد بمتوسط حسابي (4.73). بدرجة استجابة عالية جداً، وهذا يُعزز أن الإيفاء بمتطلبات تحقيق منظومة أمنية وتنموية شاملة يشكل تحدياً أمنياً وتنموياً، لا يتم تجاوزه إلا باتخاذ خطوات تستهدف سياسات ثقافية وتربوية، يشترط في هذه السياسات أن تكون آمنة، وهذا بحدٍّ ذاته تحدٍّ يستهدف مكونات وأبعاد المنظومة الأمنية والتنموية، أما الخطوات التي تضمن تحديات متداخلة للمنظومة بشكلها الشمولي المتكامل فلا بد أن يؤخذ بعين الاعتبار عند وضع السياسات الثقافية والتربوية ضمن خطط قابلة للتنفيذ أخذ معطيات ما هو موجود وما هو مأمول ويمكن التحقق من ذلك –دون النظرة المثالية المفرطة– وتضمن هذه الخطط التنفيذية تحقِيق ما أمكن من أسباب القوة والمنعة في جميع المجالات.

2- "إيجاد أبدال أمنية تطبيقية متبناة من أصحاب القرار السياسي والاقتصادي":

حصلت هذه الفقرة على درجة استجابة عالية بمتوسط حسابي (4.36) وهذه النتيجة دالة على أنه لا يكفي وضع الخطط الثقافية والتربوية الاستراتيجية القابلة للتنفيذ، لكن لا بد من تبني القرار السياسي الداعم والتمويل الاقتصادي اللازم لتحقيق المنظومة الشاملة. ولا شك أن تبني أصحاب القرار السياسي والاقتصادي لإبدال ثقافية وتربوية إصلاحية قابلة للتطبيق تناسب في إعدادها مستوى مواجهة التحديات الراهنة بنسبية زمانها ومكانها، وذلك ما يجعل من المنظومة بجميع أبعادها تتكامل ضمن أطر مرجعية واضحة المعالم لتنفيذ المخططات الرامية لتحقيق التنمية والأمن.

3- "مراعاة وجود التعددية الثقافية وتفعيل الحوار البناء؛ لإمكانية التعايش السلمي معها":

حصلت هذه الفقرة على درجة استجابة عالية بأعلى متوسط حسابي (4.49) وهذا يؤكد أن مراعاة وجود التعددية الثقافية وتفعيل الحوار البناء كمعيار في سياسات ثقافية وتربوية لكي تكون آمنة، وكذلك كمتطلب لتحقيق منظومة أمنية وتنموية شاملة، بحيث يشكل تحدياً أمام الثقافات من عدة اتجاهات: الاتجاه الأول القائم على الخوف من الآخر، والاتجاه الثاني الداعي إلى الانغلاق على الذات بأشكاله التنفيذية لا التنظيرية، والاتجاه الثالث المبني على الأخذ والتأثر بالآخر دون انضباط. فوجود اتجاه معتدل ومتوازن ومنضبط في منظومته تجاه التأثير والانتفاع

من الآخر بثقافته وتربيته ضرورة تشكل تحدياً أمام الوصول إلـى ثقافـات وتربويـات آمنـة ومتعايشة بسلام فيما بينها.

4- "اعتبار التعليم العام النوعي والكمي أحد المحكات الأساسية لرقي وتقدم وأمن الأمم":

حصلت هذه الفقرة على متوسط حسابي (4.51) وبدرجة استجابة عالية جداً وهذه نتيجـة دالة بقوة باعتبار التعليم العام النوعي والكمي أحد المحكات الأساسية لرقي وتقدم وأمـن الأمـم أمكن تحديد ومعرفة مستوى تحقق التنمية والأمن في كل مجتمع، وبمقدار النهوض بهم، وتحقيق الكفاية المحققة لأمنهم وأمن غيرهم يكون مؤشر الأمن والتقدم للأمـة فـي أعلـى مـستوياته. وبخلاف ذلك تكون الأمية معيار للتخلف وعدم الأمن للفرد والمجتمع والأمة جمعاء.

5- "ضمان تعزيز مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية لتحقيق العدالة والنهضة":

حصلت هذه الفقرة على متوسط حسابي (4.58) وبدرجة استجابة عالية جداً، وهذه نتيجة طبيعية؛ كون الفرد كمخلوق اجتماعي لا يمكن أن يشعر بالأمن الشامل ما دامت موازين العدالة في المجتمع منتقصة، وما دامت الحقوق منتهكة، فشعور الفرد بالقهر والخوف على مستقبل غير مأمون العواقب، لن يتحقق ولاء وانتماء للأفراد ما لم يروا مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية -ولـو بشكل نسبي- متحققاً بطريقة عادلة تنهض به؛ لينهض هو بمجتمعه وأمته.

حصول هذا المجال الفرعي على درجة استجابة عالية جداً بمتوسط حسابي (4.53) يؤكد أهمية هذا المجال بالنسبة لأفراد العينة المستهدفة في الأداة وهذا يؤكد حجم الدراسات والأبحاث المكتوبة في شأنه، وقد صيغت هذه الفقرات على أن تكون متطلبات لتحقيق المنظومة الأمنيـة والتنمية الشاملة، إلا أن هذه المتطلبات تأخذ أشكال متعددة تبين تحديات وتوصـيات ومعـايير وضوابط لا تخص فقط المنظومة الثقافية والتربوية فحسب بل كل أبعـاد المنظومـة الأمنيـة والتنموية الشاملة. ولأن العبرة في التقدم والتطوير مرتهنٌ بديمومته فإن التحديات التي تحـول دون استدامة تحقق أمنه تأخذ تفصيلاً آخر.

وفيما يخص المجال الفرعي الثاني الذي ينص على "التخطيط الأمني للمنظومة الأمنية والتنموية المستدامة يُعاني من:" تم تناول الفقرات الآتية:

1- "عدم تضمينه فعلياً في الأنظمة التشريعية والقانونية الثقافية والتربوية المطبقة":

حصلت هذه الفقرة على متوسط حسابي (4.05) وبدرجة استجابة عالية فمفهوم المخالفـة لهذه الفقرة يُبين ضرورة تضمين التخطيط الأمني للمنظومة الأمنية والتنموية المستدامة فعلياً في الأنظمة التشريعية والقانونية الثقافية والتربوية المطبقة. أي ليس على المستوى التنظيري فحسب

بل على المستوى التنفيذي أيضاً؛ لكي يصدق مفهوم التنمية والأمن على كل مكونات المنظومـــة بجميع أبعادها.

2- "**عجز صناع القرار الثقافي والتربوي والسياسي عن تحقيق منظومة أمنية شاملة**":

حصلت هذه الفقرة على متوسط حسابي (4.07) وبدرجة استجابة عالية، وهذا يؤكد انه قد يأخذ عجز صناع القرار الثقافي والتربوي والسياسي أشكالاً مختلفة؛ فقد يكون عجز تكامـــل، أو عجز تنفيذ، أما عجز التنظير فقد يكون بعيداً؛ كون الأدب النظري الذي يقترب إلـــى المثاليـــات المطلقة موجود، مع وجود أدب نظري مبني على تخطيط علمي مـــدروس مـــسطر بالأبحـــاث والدراسات من قبل مفكرين وباحثين وأكاديميين تفتقر إلى آليات تنفيذية متبناة من قبـــل صـــناع القرار ليس فقط الثقافي أو التربوي فحسب بل والسياسي المنتَمي لتلك الثقافة والتربية.

3- "**غياب الأيديولوجية الثقافية والتربوية الراسخة والواضحة والمتكاملة**":

حصلت هذه الفقرة على متوسط حسابي (3.95) وبدرجة استجابة متوسطة، وهذا يؤكد أن المشكلة تكمن في التطبيق وليس في التنظير، وكون أن الأيديولوجية تأخذ بالاعتبـــار التخطـــيط البعيد المدى، أيديولوجية مبنية على ثوابت راسخة ووضوح رؤية وتكامل شمولي لأبعاد النظام ككل، وهذا ما يُغيَّب أحياناً عند واضعي الخطط من قبل صناع القرار؛ وقد يرجـــع ذلـــك إلـــى ضعف التنسيق على مستوى الإعداد والتنفيذ بين مؤسسات صناع القرار وبين المؤسسات الثقافية والتربوية.

4- "**التخلف الأمني المتجسد بعدم تنفيذ الخطط والتوصيات الناتجة عن المنظمات البحثيّة**":

حصلت هذه الفقرة على المرتبة الأولى بدرجة استجابة عالية وبأعلى متوســـط حـــسابي (4.44) بين فقرات هذا المجال الفرعي لنفس الدرجة، حيث لا يتـــصور تنـــامٍ مـــستدام فـــي المنظومة الأمنية والتنموية دون أن يأخذ القائمون على التخطيط من أصـــحاب القـــرار بعـــين الاعتبار نتائج الدراسات العلمية الدقيقة وما أفرزته من خطط ونماذج وتوصيات تـــساهم فـــي تحقيق المنظومة الأمنية والتنموية المستدامة. وهذا يجسد واقع الخلل والتخلف التخطيطي الأمني والتنموي على المستوى التنظيري والتنفيذي.

5- "**ازدواجية التخطيط والتنسيق في بناء المنظومة الأمنية الثقافية والتربوية**":

حصلت هذه الفقرة على متوسط حسابي (4.20) وبدرجـــة اســـتجابة عاليـــة؛ كـــون أن الإفرازات السلبية لأجهزة التخطيط التي تمتاز بعدم الفعالية ونقصان التكامل والشمول، متحقـــق في نظامها ازدواجية التخطيط بين مؤسسات نظامها، في ظل غياب التنسيق الـــوظيفي بينهمـــا،

وبالتالي التضارب والتخبط في خطوات ومراحل يفترض أن تشكل جزءاً من الحل لا مكوناً رئيساً لمشكلات أخرى.

6- "تأثر صناع القرار الثقافي والتربوي والسياسي بمفكري الغرب ونظرياتهم":

حصلت هذه الفقرة على متوسط حسابي (4.12) وبدرجة استجابة عالية، وهذه نتيجة سلبية تعاني منها أنظمة التخطيط هذا من جانب، أما الجانب الآخر الذي يجب تَبينه أن هناك فرق بين التأثر المطلق المفضي إلى التبعية والانبهار المفرط بثقافة الآخر–وهو المَعني في هذه الفقرة– والانتفاع المنضبط بالثوابت الصحيحة من ثقافة الآخر. فقد تأخذ نظريات الغرب طابعاً ثقافياً وتربوياً لا ينتمي لأصول مرجعية تشكل جزءاً من هوية الأمة وتمايزها بين الثقافات الأخرى، ودون أن تكون عقبة في عملية التنمية المستدامة، بل معززة لاستمرارية تقدمها المتسارع، فقد تختلف بعض مدخلات النظام الواحد إذا اختلفت البيئة المحيطة به، وكان الواقع الموجود متغيراً رئيساً في تحقيقه.

7- "هجرة العقول التي تُعرقل واقع الاستقرار الأمني والتنموي المنشود":

حصلت هذه الفقرة على متوسط حسابي (4.32) وبدرجة استجابة عالية، وهذا يعزز أن من التحديات التي تستنزف مقومات تقدم ونهضة الأمة: أن تفقد الثقافة والتربية والمؤسسات الأخرى المَعنية بالتنمية والأمن أهم مخرجاتها المتمثلة بالمتميزين والمبدعين من أصحاب العقول المنتجة على الصعيد الفكري والتطبيقي؛ كون هذه المخرجات تشكل مدخلات العملية الأمنية التنموية المستدامة.

8- "سياسات التمويل والمنح المرهونة بالتنازلات التي تزيد من التبعية وتصادر سيادة الأمة":

حصلت هذه الفقرة على متوسط حسابي (4.02) وبدرجة استجابة عالية وهذا تأكيد على أن التمويل هو العصب التنفيذي الذي قد ترتهن بعض المخططات به، وهذا تحدٍّ يجسد التبعية ويصادر سيادة الأمة إذا ارتبط بسياسات التمويل والمنح المرهونة بالتنازلات، وهذا ينقُض تماماً ما يفترض أن تمتاز به المنظومة الأمنية والتنموية المستدامة من قوة وحرية وذاتية وسيادة في التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم.

وقد حصل هذا المجال الفرعي على درجة استجابة عالية بموسط حسابي (4.15) وهذا يؤكد مدى استجابة العينة ووعيها لأهمية التخطيط الأمني والتحديات الخاصة بها واستراتيجيات تحققها.

وفيما يخص المجالات الرئيسية: فقد كانت درجة الاستجابة لهم عالية، وقد احتل المجال الثالث: التحديات التنموية للمجال الثقافي والتربوي المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.34).

وتلاه المجال الأول: المجال التأصيلي للأمن الثقافي والتربوي بمتوسط حسابي (4.32). وأخيراً المجال الثاني: التحديات الأمنية للمجال التربوي والثقافي وبمتوسط حسابي (4.10) مع العلم أن هذه القيمة "ت" تمثل درجة استجابة عالية أيضاً، وبالتالي فقد كان المتوسط الحسابي الكلي للأداة للمجالات الثلاثة (4.25) وتمثل هذه القيمة درجة استجابة عالية. وهذا من شأنه التأكيد على أهمية هذا الموضوع، وضرورة العمل على تحقيق مفاهيمه على أرض الواقع، وأن مواجهة التحديات التنموية من أهم مقومات وجوده، ووضوح تأصيله مقدمة لتنفيذه، وتجاوز تحدياته إيجابياً أحد متطلبات تطبيقه. وبهذا تكتمل أبعاد المنظومة الثقافية والتربوية الأمنية والتنموية من حيث تأصيلها وإبراز أهم تحدياتها، وبيان واقع ما هو موجود وكيفية تحقيق ما هو مأمول.

وقد درج الباحثين إلى تفسير الفروق الدالة إحصائياً، إلا أن المجالات التي لم يظهر بها فروق دالة هي أيضاً ذات تأصيل دال على اتفاق قد يقترب إلى الإجماع كغالبية تقرر حقيقة تأصيلية في مبحث أصلاً تأصيلي، يبحث دور بُعد الأمن التربوي بطريقة يتم تأصيله من خلال صياغة فقراته المبنية على أساس تصور وافتراض علاقة بينه وبين بُعد الأمن الثقافي تم الاستفسار والاستيضاح عنها من خلال تحكيم الاستبانة.

وكون الدراسة مختصة بعضو هيئة التدريس إلا أن هذا العضو أكاديمي وتربوي وفرد داخل مجتمع يشعر بكل التحديات التي يعاصرها سواء كانت التحديات ثقافية أم تربوية أم اقتصادية أم سياسية أم عسكرية أم تنموية. وقد انعكست نتيجة ذلك في تقرير النظرة الشاملة والمتكاملة لتأصيل موضوع الدراسة من وجهة نظرهم.

وبشكل عام يمكن تفسير نتائج الدراسة كون تجاذب أراء أفراد العينة، والخلاف بين الآراء باعتباره خلاف لا ينتمي لاختلاف التضاد بل ينساق نحو اختلاف التنوع، أما ارتفاع درجة الاتفاق فقد يرجع ذلك إلى ارتفاع درجة الفهم، بالإضافة إلى القدر العالي من الثقافة والخبرة والمعرفة في جميع المجالات الحية، وهذا مؤشر على ارتفاع درجة الوعي لديهم. والرغبة إلى دفع عجلة التطور الحضاري إلى الأمام، وقد يعود ذلك لدور المؤسسات المجتمعية التربوية والثقافية الرسمية وغير الرسمية في نشر هذا الوعي. ولا شك بأن هذه المعاني والمفاهيم متأصلة في الأذهان، ومن هنا جاءت هذه النسبة المرتفعة مما يؤكد أن فلسفة المنظومة الأمنية واضحة وجلية لدى عينة الدراسة بعد تناول النقاش بخصوصها.

وقد تكون التيارات الفكرية التي تناوبت في منطقة الشرق الأوسط ومن ضمنها الأردن سواء من تأثر بالفكر الرأسمالي أم الاشتراكي العلماني، لم يكن تأثيرهم لدرجة تغيير مجمل أفراد المجتمع من التخلي عن ثوابت هويتهم الدينية والعربية، إلى أن طبيعة أدوات الصراع بين

المعسكرين (الرأسمالي والاشتراكي) قد اختلفت في جذب الآخر بناءً للمصالح المتوقع تحقيقها. وفي ظل ما فرضته أدوات العولمة التي يحياها أفراد المجتمع العربي يجد الفرد نفسه أيضاً أمام تحديات جديدة لا بد من مواجهتها. ولذلك تجد تبني بعض مبادئ الفلسفة البراغماتية سائداً بعد أن سيطرت الفلسفة الماركسية على بعض المنظرين للعملية التربوية لفترة، مع وجود فلسفة تجمع بين ثوابت فلسفية دينية وأخرى براغماتية تقدمية، وبشكل عام تبين أن الفلسفة الإسلامية التقدمية هي المتبناة في معظم البلدان العربية والإسلامية، ودور الأمن التربوي ومكانة الأمن الثقافي يحظى بالاهتمام البالغ في هذه الفلسفة.

إن النظرة إلى المجتمع الأردني من الناحية الاجتماعية تجد أنه مجتمع يغلب عليه الطابع التديني القيمي، وتحكمه تقاليد وأعراف أسرية وعشائرية وقومية قوية. وهذا المجتمع كغيره قد عاش مرحلة استعمار تقليدي، ويعاصر تحديات استعمارية جديدة تجتاح العالم ككل. وبحكم موقعه الجغرافي بين أكثر المناطق الساخنة بالحروب والصراعات والهيمنة سواء بالرباط الوثيق الذي ربطه بالأراضي الفلسطينية المقدسة أم ما تعانيه من مصادرة لمجمل الحقوق الإنسانية، ومصر والعراق وسوريا ولبنان وما انتاب هذه البلدان من أزمات. وقد أمتزج التركيب السكاني بكل هذه المجتمعات المضطهدة قلباً وقالبا مكونة ثقافة مشتركة وواقع معاش وتحديات مصيرية لا بد من تجاوزها معاً. مع إدراك أن المجتمع الأردني مجتمع متعلم، نسبة الأمية به منخفضة بالمقارنة مع المجتمعات المحيطة به، إلا أن المشكلات والمعيقات والتحديات التعليمية والتربوية والثقافية تحول دون إحداث التنمية المأمولة، وذلك يقلل فرص امتلاك الفرد خيارات وإبدال تزيد من درجة شعوره بالأمن والاستقرار.

أما تأثر أعضاء هيئة التدريس بالمناخ الجامعي والبيئة المحيطة المحتكمة للقيم السائدة في المجتمع، فمن الطبيعي وجود اتجاه محافظ ذات طبيعة جامدة وقد تعتمد على المخزون المعرفي السابق، واعتماد الأسلوب العاطفي في جذب الآخر. والاتجاه الليبرالي الذي يركز على الفكر التحرري والحقوقي، ولأثر المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على الاتجاهات السياسية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعة الأردنية نصيباً أيضاً، إلا أن التقارب بالآراء لا يشكل في أغلبه لفروق ذات دلالة إحصائية في هذه الدراسة.

قد يكون تهميش بعض أدوار أعضاء هيئة التدريس ونتائج أبحاثهم عن صناعة القرار بشكل فعلي في رسم السياسات التربوية والتخطيط التنموي أحد الأسباب في عدم تجسيد الأمن التربوي كواقع تطبيقي له دور فاعل في المنظومة الأمنية والتنموية الشاملة مع العلم أن أعضاء

هيئة التدريس قد عاصروا بحكم الأغلب المشكلات والتحـديات الثقافيـة والتربويـة الخاصـة بمجتمعاتهم.

أما بخصوص أعضاء هيئة التدريس من الإناث فقد كان التركيز شديد على مفهوم الأمن من حيث أنه يقود إلى السيطرة والقيد، والاستوضاح الموجه للباحث من الأعضاء الإناث من أن الأمن المقصود بمعنى الضبط لا القيد، وهذا يفسر كون المرأة قد عانت في مرحلة من سـيطرة وقيود لا تود الرجوع بها كتابع للمركزية الذكورية، مع أن عدم إغفال أن الأنثى سواء معلمة أم أم تميل أيضاً لعملية الضبط لأبنائها في مرحلة التنشئة الاجتماعية بالتعاون مـع رب العائلـة؛ للحيلولة دون وقوع أبنائها فريسة للغير أو الانحراف أو التخلف عن ركب التنمية الأسرية.

أما بخصوص اتفاق أو اختلاف الدراسات السابقة مع مجـالات أو فقـرات أو مفـاهيم الدراسة وأسئلتها، فيرجع ذلك أن طريقة إعداد فقرات الاستبانة بطريقة تبين الجانب الإيجـابي باعتبار ما يجب أن يكون؛ وهذا ما كان واضحا وجليا في الدراسات المقدمة فـي موضـوع " المنظومة الأمنية الشاملة الأبعاد" ويتفق بشكل عام مع اتجاهات مختلف شرائح المجتمع. ولذلك اتفقت مجمل الدراسات السابقة مع محتوى مجالات وفقرات الدراسة.

التمهيد للتصور النظري السابق بما يخص التأصيل لأهم محاور الأمن الثقـافي وعلاقـة الأمن التربوي في هذه المحاور:

أهمية الأمن الثقافي:

تنبع أهمية الأمن الثقافي من النسيج الحضاري والفكري لدى الأمة المدنية، فبعمق النظرة الثقافية نحو الأمن يكمن الحس الحضاري، ومن هنا تتبلور العلاقة التلازمية بين الأمن الثقـافي والتقدم، فإذا وجد الأمن الثقافي وجد التقدم.

وقد تكون الحالة الطارئة التي يعاني منها الفرد والمجتمع على حد سواء، تشخيصاً لواقع الخلل الحاصل من غياب المناخ الأمني للبعد الثقافي، يبين أهمية الثقافة ودورها البالغ لمجمـوع أبعاد التنمية الشاملة.

وما الثقافة وسلامتها وأمنها إلا بُعد يشكل حلقة بل وحدة من النظـام الأمنـي التنمـوي المتكامل تتداخل الأنظمة المكونة له ضمن شبكة من العلاقات المعقدة تحفظ آلية تفاعله وتناسقه وفعاليته لأداء دوره، ففقدان هذا البُعد وغيابه يعني الإخلال الكامل بوحدة النظام المتناسقة.

كما تبرز هذه الأهمية كضرورة ملحة للأنظمة والمؤسسات التربوية والتنموية بشكل عام كونها تدخل في تأصيلها وتكوينها، وتسهم في تدعيمها وتثبيتها وإكـسابها الأسـس والأنظمـة

والقوانين المحفزة للنمو في مناخ آمن وبيئة سليمة، يحفظ مكونات النظام ويقيها من كل ما يعتريها من تحديات واختراقات تهدد إبطاء تقدمها أو إعاقة أدائها.

وإشارة إلى ما قُيد به الأمن كمفهوم ومصطلح يتضح أهميته ضمن المنظومة الأمنية الكاملة والشاملة الأبعاد والعناصر المكونة والمكتسبة له صفة العموم والاتساع، فالأمن الثقافي كغيره من الأبعاد الأمنية الأخرى، بل يمكنك أن تقول: إنه يدخل في مكونات الأبعاد الأخرى، حتى إن بعض الباحثين في الدراسات السابقة أفردوا له حيزاً مرتبطاً بكل بُعد، وبالأخص إدماجه بالبُعد الاجتماعي لِمن يرى أن المجتمع الحلقة الأكبر التي تجمع الأفراد وثقافاتهم مقصد الأمن والاستقرار والطمأنينة والرفاه.

مصادر الأمن الثقافي وروافده:

مصادر الثقافة وروافدها معلومة لكل باحث في مجاله، والذي يعني الدراسة هنا مصادر الأمن الثقافي التي تتسم بالصحة والسلامة والأصالة، وروافد الأمن الثقافي التي تتسم بالمعاصرة والتحديث والتطوير، على ضوء أصالة المصادر، وعليه يكون الجمع بين الأصالة المصدرية والمعاصرة الرافدة.

وذلك يستلزم ثقافة سليمة وتنشئة قويمة وأنظمة صحيحة وقوانين ضابطة وبيئة آمنة وأفراداً متعلمين ومؤهلين ومجتمعاً قابلاً لتقبل التغيير والتصويب لمجموع مكونات المنظومة التربوية والثقافية والتنموية الشاملة، بحيث تكون جميع مؤسسات المنظومة وعناصرها منضبطة بمنظومة أمنية متكاملة.

ولا يعني الدراسة هنا ذكر المصادر أو الروافد وتعدادها بتفصيلاتها ومتعلقاتها، وإنما الذي يعني الدراسة هنا هو وضع الضوابط التي تقلل من حجم التهديد الثقافي الداخلي والخارجي؛ لأن البحث قائم على تناول موضوع أمني، وبالتالي فهم التحديات التي تحدق بهذا الأمن.

مما يتطلب وجود منظومة ثقافية آمنة من أي اختراق لأصولها، والتأكد من عدم وجود عنصر منعوتٍ بعيب أو ضعف يُعيق أدواتها من أداء دورها ووظيفتها، سواء كان بالحفاظ على الموجود أم تطويره أم تحديثه أم تقويمه أم إصلاحه أم تغييره بما يتطلبه المقام والموقف، لتبقى الثقافة قادرة أيضاً على أداء وظائفها ومهامها تجاه إحداث التنمية الشاملة والمتكاملة الدافعة للتقدم والازدهار والمنعة، ثقافة قادرة على التأثير وإحداث التغير بالآخر، والإسهام بكل ما هو جديد نافع يدفع بمسيرة البشرية إلى بر الأمن والاستقرار والرفاهية لكافة الثقافات والمجتمعات والحضارات المتنوعة.

أصول الأمن الثقافي:

أصول الأمن الثقافي هي ذاتها أصول الثقافة، والثقافة –أي ثقافة– لا تسمى ثقافة حية إلا إذا كانت آمنة على نفسها، فلا تولد الثقافة إلا وعنصر الأمن حاضر بين يديها، وإلا كيف لك أن تصف الثقافة بأنها ثقافة متميزة وهي غير آمنة؟! فالأمن ضرورة ملحة من ضروريات الثقافة؛ لأنه هو الذي يحافظ على وجودها وبقائها من الاندثار، وبالتالي فالأمن هو إفراز طبيعي للثقافة، فهو السياج الحافظ من دخول ثقافة الآخر دون تشذيب أو تنقية أو تصويب، فأصول الأمن الثقافي هي ذات الأصول الثقافية التي تحافظ على كينونة الثقافة ووجودها، وهو الأداة العملية الاحترازية النابهة دون دخول أي مدخلات خارجية تتصادم مع النسيج الثقافي الملتحم حول أصولها وثوابتها، ضمن سياسة قبول ورفض مبنية على منطلقات عقلية سليمة قادرة على سبر الثابت والمتغير، وتمتلك المقدرة كذلك على إيجاد التفسيرات والمبررات المنطقية لذلكم الرفض أو القبول.

أول ما يتبادر إلى الذهن في أصول الأمن الثقافي ومنبته وما يقوم ويتقوى به مشَكّلاً أركانه وأسسه، وقوامه الذي يميزه كبناء قائمٍ بمكوناته، مكتسباً خصوصية ذاتية، ومسهماً في تكوين أصول وأسس غيره، ضمن علاقة تبادلية وثيقة الارتباط، ما يرتبط به من أصول فكرية وتربوية ونفسية واجتماعية واقتصادية وسياسية وعسكرية، ولك أن تقول تكنولوجية وبيئية، وكل ما يمكن أن يدخل في مكونات التنمية الشاملة بجميع مكوناتها وأبعادها وعناصرها، وهي ذاتها مكونات المنظومة الأمنية الشاملة.

خصائص الأمن الثقافي:

الأمن الثقافي لا يخرج عن كونه منظومة أمنية ثقافية تختص بطبيعة بنيوية، وتقويمية، ووقائية، ونظرية، وهي ضابطة لكل أبعاد وعناصر المنظومة الأمنية الشاملة.

لذلك لا يكاد يخلو مقال أو كتاب تناول موضوع الثقافة إلا وقد أفرد مبحثاً تناول فيه خصائصها، فكيف إذا كان الأمر مَعنيّاً بأمنها، بل مرتبطة أيضاً في أمن غيرها تأثراً وتأثيراً بأبعاد وعناصر المنظومات الأمنية الأخرى، منظومة تستوجب أن تتسم بمميزات وصفات وخصائص متكاملة وشاملة ومؤثرة ومتفاعلة ومنسجمة ومتناسقة في تكوينها وأداء دورها.

أهداف الأمن الثقافي:

الهدف الرئيس يتبلور من خلال إيجاد حالة لا يشعر الفرد داخل محيطه الذي يعيش فيه بالخوف، مع العلم أن الشعور بالأمن المطلق غير متحقق، وقد يكون غير ممكن؛ كون الشعور بالخوف بقدر منضبط محفز للبحث عن أسباب الأمن وتحقيقه، ابتداءً من الحد الأدنى من الشعور

بالأمن الدافع إلى العمل والتطوير والتقدم والتنمية، إلى الحد الأعلى في بلوغ وتحقيق التنمية الشاملة الموفرة للفرد أبدالاً متعددة تشعره بالأمن والاستقرار النسبي، وصولاً به إلى الشعور بالاطمئنان، ومن ثم الرفاهية.

وبما أن الدراسة مَعنيّة بأهداف الأمن الثقافي، فسوف تكون الانطلاقة من الثقافة ذاتها، من قاعدة المحافظة على مكوناتها السليمة وعناصرها القويمة ومقوماتها السوية وخصائصها الصحيحة والمحفزة إلى التحديث والتقدم والتنمية؛ للوصول إلى حالة الأمن والاستقرار للفرد والمجتمع والدولة والأمة والبشرية جمعاء، ثقافة قادرة على مواجهة التحديات، وسد الفجوات، وإشباع الحاجات، وصولاً إلى تحقيق الذاتية والاستقلال والسيادة، والتأكد أيضاً من تحقق الكفاية الاستيعابية لحقوق الأفراد، ومتابعة وتقييم وتقويم الدور الوظيفي الثقافي الداعم والمحفز والفاعل تجاه مسؤولية المساعدة في تحقيق الأهداف التنموية الشاملة لأبعادها، سواء كانت ثقافية أم تربوية أم اجتماعية أم اقتصادية أم سياسية أم عسكرية.

وسائل الأمن الثقافي:

إن الوسائل والأدوات المَعنية بالأمن الثقافي ذات طبيعة مادية ومعنوية في نفس الوقت، فإذا تصورت المحتوى الثقافي بما يحويه من مدخلات ومخرجات ذاتية، تحتاج إلى أدوات لنقلها وإيصالها وتواصلها؛ لتضمن تفاعلها وتفعيلها وتنقيتها وتقييمها وتقويمها وإعادة صياغتها وتجديدها وتطويرها باستمرار داخل بيئتها، في اتباع أسلوب الحوار البناء والتقيد بسيادة القانون والنظام العدل ضمن أطار المجتمع، وللحفاظ على أصالتها ومعاصرتها لا بد أيضاً من ضبط المدخلات الخارجية، من خلال أدوات وعناصر ومؤسسات الاتصال والتواصل ليس فقط التعلمية والتعليمية والتربوية والإعلامية، بل الأمر أيضاً مَعني بكل أدوات وعناصر ومؤسسات التنمية الشاملة، سواء كانت ثقافية أم اجتماعية أم اقتصادية أم سياسية أم عسكرية، وبالتالي عند ضبط وسائل المدخلات والمخرجات الداخلية والخارجية للثقافة يمكن القول أن الأمن والتنمية أقرب إلى التحقق.

ميادين الأمن الثقافي:

أول ما يتطرق إلى الأذهان عند ذكر الميادين والقطاعات التي ينشط فيها الأمن الثقافي، ويكتسب وجوده منزلة الضرورة، بما يوفره من بيئة خصبة إلى المحيط المتواجد فيه، كونه السياج الضابط لكل عمليات الاتصال والتواصل التي تستهدف تحقيق التنمية الشاملة، والمتحفز دائماً بصورة فعّالة وحاسمة إلى التدخل عندما يتعلق الأمر بميادين التحديات الداخلية والخارجية، التي تمس ذاتية واستقلالية وسيادة وأمن ثقافة الفرد والمجتمع، والحيلولة دون الوقوع في شراك

تبعية وهيمنة وتهميش وطمس الهوية الثقافية وثوابتها الراسخة، لكل قطاعات ومؤسسات المجتمع وأطيافه المتنوعة.

انعكاسات الأمن الثقافي:

إن الآثار والأحداث الناجمة عن محاولات إيجاد بيئة وحالة آمنة لمجموع الأبعاد التنموية، مرهونة بانعكاسات قد تكون ذات آثار إيجابية إذا أحسن الإعداد لها من أجل تحقيق التنمية الشاملة، أو آثار سلبية إذا ساء فهم المقصود من الأمن ودوره الموكول إليه. فقد تنصرف الأذهان في اعتبار الأمن الثقافي أداة لتجميد ورجعية المحتوى الثقافي؛ في رفضه كل ما هو جديد من منطلق دعوة المحافظة على الأصالة، كون الأمن الثقافي الأداة الفارزة والمنقية لمجموع العناصر الثقافية الذاتية والعناصر الخارجية الوافدة، التي قد تحمل في طياتها النفع المفيد؛ كونها رافداً إلى الثقافة المعاصرة، أو يكمن في ثناياها وأصولها الضرر الذي لا يناسب أصول وثوابت الثقافة، وبالتالي يشرع السياج الأمني الثقافي في رفضه كآلية من الآليات الأمنية في مواجهة التحديات.

فانعكاسات وآثار الأمن الثقافي تتجاوز البُعد الثقافي ذاته إلى غيره من الأبعاد التنموية والأمنية الأخرى؛ كون خاصية الشمول والتكامل والترابط بين هذه الأبعاد متحققة تأثراً وتأثيراً فيما بينهم، فقد لا يُتصور أمنٌ اجتماعي أو اقتصادي أو سياسي أو عسكري دون أمنٍ ثقافي وأمنٍ تربوي.

والنظر في تمعن إلى أهداف وانعكاسات وآثار الأمن الثقافي من حيث التحقق على الصعيد التنموي للفرد والمجتمع، أمكن للباحث قياس مدى فاعليته ومقدار وجوده وحضوره بشكل عملي وعلمي في الأنظمة والقوانين على المستويين النظري والعملي.

تحديات الأمن الثقافي:

لن تخرج الدراسة في تصنيف التحديات عن المساق الذي درج عليه الباحثون بتصنيفاتهم المتعددة، سواء سبرت على أساس تحديات داخلية أم خارجية، مباشرة أم غير مباشرة، قريبة أم بعيدة المدى، وغير ذلك من التقسيمات المتنوعة التي تكسبها طابعاً يختص بالأبعاد التنموية والأمنية الشاملة، سواء كانت تحديات تربوية أم ثقافية أم اجتماعية أم اقتصادية أم سياسية أم عسكرية وهكذا.

وما تلك التصنيفات سوى خطوة تمهيدية إلى رسم استراتيجيات ومخططات وتقرير قوانين وأنظمة منضبطة من أجل مواجهة تلك التحديات وتجاوزها فيما يخدم الهدف المرصود والأغراض الموضوعة؛ من أجل تنفيذ سياسات تحدد الأولويات والإبدال؛ من أجل المباشرة في

تطبيق وتقييم وتقويم آليات المعالجة المنتظم ضمن منظومة شاملة ومتكاملة لا تغفل عن أهمية كل عنصر داخل النظام، من منطلق: كلٌ مهم في موقعه، وكلٌ ذو أثر بالغ في وقته.

علاقة الأمن التربوي بمحاور الأمن الثقافي:

يحتل هذا المبحث أهمية بالغة، وخصوصية جامعة، ودرجة عالية من التعقيد؛ كون العلاقة ذات ارتباطات متداخلة ضمن شبكات منتظمة دقيقة، ابتداء من تحديد العلاقة بين التربية والثقافة، مروراً بتوضيح العلاقة بين الأمن التربوي والثقافي، ومن ثم العلاقة بين الأمن التربوي ومجموع محاور الأمن الثقافي، وخاصةً إذا أدركت أن العلاقة ذات طبيعة متنوعة قوةً وضعفاً من حيث التلازم واللحمة والارتباط والحتمية والتبادل والفاعلية والتكامل والانتظام، ولكن البحث مختص بمفهوم الأمن المشترك بين التربية والثقافة، الذي يتميز بخاصية مزدوجة تجمع ما بين المكون الفكري النظري والبناء الأدائي التطبيقي، فكيف إذا كان الأمن التربوي جزءاً وحلقة من تركيب بنيان الأمن الثقافي بل أداة ورافداً ومخرجاً له؟ ومهما بلغ الأمر من التعقيد والارتباط تبقى التربية والثقافة مفهومين غير مترادفين، فكما أن للأمن الثقافي محاوره التأصيلية، فإن للأمن التربوي محاوره التي قد تشترك أو تختلف في مستوى تمثيلها ودورها مع محاور الأمن الثقافي.

فالأمن التربوي لا يقل أهمية عن الأمن الثقافي، ليس فقط لكونه بعداً استراتيجياً يدخل في تكوينه، وحلقة أمنية منتظمة ملتحمة به، وسياجاً مكملاً لأداء وظيفته، ومحوراً رئيسياً لمعالجة مخرجاته، ووسطاً منضبطاً لعمليات الاتصال والتواصل داخل وخارج محيطه، ومختبراً فاحصاً لكل ما يناسب عملياً ويصلح تطبيقياً لما هو ثقافي، وسلاحاً لازماً لمواجهة التحديات المحدقة به، ومكتسِباً مُجْمَلَ خصائصه التكوينية، وملازماً دوره أينما حل، وحاضراً كضرورة ملحة لوجوده أينما استدعت الحاجة إليه، وأداة إنتاجية فعّالة توفر الكفاية بمستوى عالٍ من الكفاءة، ورافداً أساسياً لعناصره المعاصرة، ومعالجاً دقيقاً لثوابته الأصيلة، ومنبهاً حساس لفاعليته وأثره، ومؤشراً محورياً لقياس مدى تحققه، وجهازاً منظماً لمدخلاته ومخرجاته وعملياته الأمنية والتنموية. بل هو أيضاً بُعدٌ استراتجي مؤثر في جميع الأبعاد الأمنية والتنموية الشاملة، ذات طبيعة نظرية وتطبيقية، ورافده ومحققة لمجمل الأهداف على الصعيد الفردي والجماعي، ومصدر ومزود بشكلٍ مباشر لأسباب التقدم والمدنية والحضارة. وإن الأمن التربوي يلازم وجود الأمن الثقافي في صيغة (أفعل) التفضيلية بالنسبة لصفات وخصائص الأمن الثقافي سلباً وإيجاباً، وجوداً وعدماً، فإذا كان الأمن الثقافي قويماً، فإنه يكون مع وجود الأمن التربوي معه أقوم.

لتقريب الفكرة يورد الطويل ضمن مساق مادة النظم مثال نظام الحاسب الآلي، علـــى أن الأمن التربوي كأداة تطبيقية مثل الحاسب العالي المواصفات، من حيث مكوناته المادية المنتظمة والمتناسقة والمنسجمة فيما بينها، في أداء كل أدواته ووحده في وظيفية مُحكمة ومحتكمـــة إلـــى منظومة معلوماتية آمنة وموافقة ومكافئة لأداء وحد وأدوات الأنظمة المتصلة به، بحيث يعمـــل على معالجة كل المدخلات والمخرجات والعمليات ضمن برمجيات مُعدة بإحكام يـــضمن عـــدم اختراقها، نظام برمجي سليم أقرب ما يُشبَّه به الأمن الثقافي.

والمثال السابق تجسيدٌ لواقع مادي جامد، أما الواقع الحي فضرب مثاله أقـــرب للمـــتمعن لازدواجية الأداء التطبيقي والإطار التنظيري، لأداة ووحدة ونظام واحد مرتبط بأنظمة متعـــددة ضمن شبكة معقدة محتكمة لقواعد دقيقة وقوانين منتظمة ومنضبطة فيما بينها، ومـــا الإنـــسان كمثال إلا كائن حي نستبصره من خلال ما يحويه من منظومات آمنة مادية كانت أو حيويـــة أو فكرية مجتمعة، كون المثال أقرب لوعي منظومة الأمن التربوي والثقافي وبـــاقي المنظومـــات الأخرى، فلو تصورت العقل الإنساني بما يحويه من منظومة معلومات سابقة سليمة عـــن كـــل عيب أو اختراق يشوبها، وتطلق على هذه المنظومة المعلوماتية وما يتبعها: (المنظومة الأمنيـــة الثقافية) والمنظومة العصبية العضلية الوظيفية المنضبطة: (المنظومة الأمنية التربوية) المرتبطة في المنظومة العقلية وباقي الأنظمة المحيطة الأخرى القويمـــة: (بـــاقي المنظومـــات الأمنيـــة والتنموية الشاملة) كوحدة واحدة محتكمة إلى قوانين وأنظمة يشكل اختراقها خللاً في أداء وظيفة الأعضاء والوحدات والأنظمة المكونة للإنسان.

أما فيما يتعلق بالمصدرية والروافد، فليس أمام المتمعن سوى إبدال اسم كلٍّ منهمـــا بمـــا سبق ذكره؛ لأنهما ذواتا مصدرية أمنية موحدة تدخل في تكوينهما، فسلامة مصدرية المـــدخلات الثقافية مؤشر إلى سلامة المخرجات التربوية، كون الثقافة مصدراً رئيساً للتربية، والتربية رافداً رئيساً للثقافة؛ وإن غلب على طابع التربية الجانب التطبيقي الذي يتعامل مـــع الواقـــع ضـــمن سياسات الممكن الموافق للمنطق العقلي والمحتكم إلى من يزوده في معلومات سابقة من أصـــل الثقافة التي تنتمي لها مجموع الفرضيات والنظريات والحقائق والقـــوانين والأنظمـــة الثقافيـــة والتربوية التي تعتمد التجربة التربوية في تقريرها، كما تُعنى السلامة إلى حدٍّ كبير إلى الأصل الثقافي، في تعين وتحديد مواصفات وخصائص عناصر ومؤسسات عمليات الاتصال والتواصل الثقافية والإعلامية والتربوية، سواء كان معلماً مبدعاً أم متعلماً متميّـــزاً أم منهاجـــاً متقـــدماً أم مؤسسة تعليمية رائدة، إلى باقي المؤسسات النظامية وغير النظامية والمؤسسات العامة والخاصة

الرسمية وغير الرسمية، وتبقى المنظومة التربوية السليمة مكملة وفاحصة ورافدة لما تزوده المنظومة الثقافية الأصيلة.

أما بما يخص الضوابط فالغاية التي يرجو من خلالها أن يقيم الثقافي أصوله عليها من خلال وضع الضوابط للمدخلات والمخرجات الثقافية والتربوية، وبالتالي فإن هناك تلاقياً بين صناع الثقافة وصناع التربية، فكل منهما مكمل للآخر، وذلك يعني أنك ما زلت تدور في فلك الثقافة وأمنها باعتبارها ضابطة لغيرها؛ كونها المخزون الفكري والعقلي الذي يحكم ويضبط السلوك عن الانحراف، ويقوّم الفرد والمجتمع عن الاعوجاج، والمكون الأساس للدول والحضارات، التي تقيها مغبة التهميش والطمس والاندثار. وإن كون الشيء ضابطاً لا يعني أن يكون غير منضبطٍ بغيره، غير متقيدٍ بنظم وقوانين تحكم مساره بقدر يبقي هامشاً من الإبداع والحرية المنضبطة، ضوابط تضمن تحقيق ذاته وتسهم في ديمومة نموه وتقدمه.

وما دام هذا المبحث مختصاً في الأمن الثقافي كونه أحد ضوابط الأبعاد الأمنية الأخرى منضبطاً بها، من خلال شبكة من العلاقات المعقدة التركيب من حيث تأثيرها وتأثرها فيما بينها وغيرها، علاقات مرتهنة بعمليات تحكم تفاعلها وانسجامها المتبادل كنظام واحد يتسم من الأهمية لمكوناته وعناصره وأنظمته كلاً في موطنه ومقامه، في حين يكتسب الأمن الثقافي كضابط من الأهمية في زمان ومكان وموقف معين ما يفوق الأبعاد الأخرى التي لا تقل أهمية ضابطة له في موقف آخر، فعلى سبيل المثال لا الحصر فيما يخص الأمن الثقافي والأمن التربوي، أبعاد ضابطة ومنضبطة من حيث الارتباط الوثيق فيما بين الثقافة والتربية كضابط تكوين وتحقيق وتطوير محتكم لإطار نظري وعملي يضمن تطبيقه وإثراءه داخل المنظومة الأمنية والتنموية الشاملة. وذلك يندرج على كل مكونات التنمية الشاملة التي هي ذات علاقة متبادلة مع الثقافة وما يخص أمنها.

وما تقرر سابقاً ينطبق ها هنا، بما يخص الأمن التربوي وما يتعلق به من أصول وخصائص وأهداف ووسائل وميادين وانعكاسات وتحديات؛ إلا أن الأمن التربوي والثقافي يأخذ كلٌّ منهما طابعاً خاصاً يغلب على أداء دورهما وتَحققهما في المنظومة، وخصوصية أخرى ترتبط بتركيب عناصرها ومؤسساتها وبنيان قوانينها وأنظمتها وتكوين علاقاتها وعملياتها، فالطابع الذي يغلب على الأمن التربوي أنه أدائي ووظيفي، كما أن الطابع الذي يغلب على الأمن الثقافي فكري ونظري، وهذا لا يعني أن كلاً منهما لا يجمعان بين النظري والعملي.

وكذلك لا بد من أن يكون لكل منهما تفاصيله الخاصة به، فالأمن التربوي مثلاً له اتصاله المباشر عملياً في إعداد الفرد من بداية حياته حتى يستوفي نصيبه منها، وتبقى هي ممتدة إلى

أجيال الغد القادم، هذا الإعداد بين الطابع النظري والعملي يعتريه بعض الفجوات في التطبيــق، فليس كل ما يقرر من مفاهيم ونظريات وحقائق من الفحوى الثقافي يؤخذ حيز التنفيذ الفعلي في التربية؛ لوجود أكثر من حلقة في العملية التعليمية والتعلمية ضمن إطار الاتصال والتواصــل، بحيث تصل الرسالة الثقافية التربوية في كافة مجالاتها الاجتماعيــة والاقتــصادية والــسياسية والعسكرية من قبل المرسل إلى المستقبل من خلال عمليات متنوعة كأوساط متمِّمَة لعملية التأثير الموصل إلى العمل الذي هو أساس التنمية الممتدة، وكل ذلك لا بد له من مقــدرة كامنــة فــي تقليص وردم فجواته عند التطبيق، ومناخ آمن عقلي وقيمي وواقعي ومنضبط وضابط لجميــع حلقات منظومة الاتصال والتواصل. ضبط بِقدرٍ معلوم دون الحرية المطلقة، بل قيد منضبط يُبقِ للحرية مساحات لتعمل بإيجابية لبناء الإبداع عند المعلم والمتعلم. وقيد منضبط لا يوصل إلــى الخوف والقهر.

وقد أفرد مفهوم الحرية المنضبطة منزلة في هذه الدراسة، فلا بد من الإشارة لما يجب أن تستلزمه وسائل الأمن التربوي من حرية وذاتية واستقلالية وسيادة؛ لكي يكون قادراً على تجاوز تبعية وهيمنة واختراق الآخر لها، سواء كان الأسلوب ظاهراً أم خفياً أم من حيــث الــشكل أم المضمون.

إن تحقيق الكفاية وتوفير الكفاءة، واجتياز التحديات الداخلية والخارجية، من أهم أولويات الأمن التربوي وأهدافه، من منطلق الانتقال من ما هو موجود إلى ما هو مرغوب نــافع، مــن خلال توفير الإبدال الممكنة والمتعددة والمناسبة التي تعمل على تعبئة الفرد؛ لكــي يكــون أداة فاعلة ومنتجة في دوران عجلة التنمية الشاملة الممتدة، وتحقيق الأمن المتنــامي، والاســتقرار المستدام.

والإنسان هو منطلق التربية ومبعث الثقافة ومبتغى الأمن وهدف وغاية ووسيلة التنميــة الشاملة، هذا الإنسان الذي يبحث عن إشباع حاجاته الروحية النفسية والعقلية الإدراكية والجسدية الصحية، كضروريات ملحة لوجوده وتمكين دوره في عمارة الأرض، وسيبقى الإنسان في حالة يشعر بالخوف في حال لم يُوفر له الحد الأدنى من العيش الكريم، بما يخص حاجاته التي يقــع عاتق تأمينها والحفاظ على ديمومتها وتقدميها على مجموع الأفراد والمجتمعات، وما تربطهم من علاقات مبنية في الأصل على منظومة أمنية وتنموية شاملة، وما الأمن التربــوي والثقــافي إلا الأساس والقاعدة والأركان التي تقوم على تأمين الحاجات المتنوعة علــى المــستوى الثقــافي النظري والتربوي العملي، مستهدفاً عناصر تكوينه ومتطلبات حاجات الفــرد والمجتمــع، فــي شمولية متكاملة ومنضبطة. من خلال مرحلية يعمل الأمن التربوي ضمن إطارها، دون تجاوز

ما تقرر ثباته من الأمن الثقافي، من مرحلية تنقل الفرد من حالة الشعور بالخوف المثبط، إلى مرحلة الشعور بالخوف المنضبط، إلى مرحلة الشعور بالأمن النسبي، إلى مرحلة الشعور بالأمن والاستقرار الذاتي والمتنامي، وذلك لما يقوم به من تأمين أسباب الأمن والتقدم والتنمية الشاملة والسيادة، ومعالجة أسباب الخوف والتخلف والتبعية والهيمنة.

يتطلب ذلك إيجاد أسباب تربوية توفر القوة والذاتية والمنعة، في امتلاك الأسباب المادية الداعمة والمحققة للمفاهيم التنموية والأفكار الأصيلة والمعاصرة، بطريقة تخدم وتحقق المصالح القريبة والبعيدة المدى للفرد والمجتمع معاً، وتمكين جسور الأمن الحقيقي والشامل، وإقامة قواعد الحوار والتعايش المنضبط ضمن قوانين وأنظمة تحقق توازن القوى مع الآخر دون إكراه، محتكمة إلى قواعد قبول ورفض عقلية تكون بمثابة ميثاق وشرعية أمنية وتنموية ملزمة وملتزمة من قبل البشرية جمعاء، ولا يتأتى ذلك إلا بتجاوز الجسور الأمنية المصطنعة المبنية على مبادئ التربص وإخافة الآخر والخوف منه فحسب، بل والشعور في حالة الخوف والقهر والإذعان ممّن هو مِثله أو دونه منزلة، وقد يكون هناك تفاوت واختلاف في النظرة لما هو ثمينٌ أو ثابت أساسي أو موجود أو مرجو إيجاده أو تصور وجوده ضرر أو عدمه نفعٌ أو نفعٌ على حساب ضرر للآخر أو هيمنة على كل ذي مصلحة قريبة أو بعيدة، وما سبق ذكره يحدد مقدار الخوف عليه، وتطلب ضرورة الحفاظ عليه، وديمومة تنميته، والمطالبة في تحقيق أمنه ضمن سلم أولوياته الثقافية.

فكم من منظومة تربوية بنيت على تنمية تربية الخوف السلبي والقهر والهيمنة والتبعية فبقيت متخلفةً عن الركب، مولدة لأزمة عدم الثقة؛ فلذلك من السهل أن تبني تربية على جُرف هارٍ، فتؤدي إلى أمنٍ منقوص الخصائص ومبتور المضمون وظاهري الشكل، وخاصةً إذا ما اقتصر في تكوينه على أسباب مادية، أو عدم إيفائه بحاجات الإنسان بصورة شاملة ومتكاملة، ولكن من الصعوبة بمكان إقامة تربية سليمة وشاملة ومتكاملة مبنية على الأمن والتقدم؛ باستغلال حالة ومرحلة الخوف السابقة لتعبئة الجهود إلى إيجاد وتمكين حالة الأمن؛ لأن الخوف يسبق الأمن وليس العكس، ولذلك يكون إبدال حالة الخوف أمناً، والتخلف تنميةً، والضرُ نفعاً؛ لكون الأمن الحقيقي مختص في الأثر الإيجابي دون السلبي.

والإعداد إلى الأمن يتطلب بناء وإكساب وتمكين المفاهيم المهيئة لإحداث الأمن والتنمية، وتجنب المفاهيم المؤدية إلى الخوف والتخلف، من خلال تنمية التفكير الناقد والإبداعي والواعي، وامتلاكه مفاتيح العلم والتعلم والاكتشاف الذاتي والتميز المعزز بالرقابة الذاتية المدركة، وكل ذلك مندرج تحت مسمى ضوابط وأصول وخصائص الأمن.

وقد يكون ما سبق الإشارة إليه، من أسباب تعثر عمليات الحوار والتعـايش والاسـتقرار والأمن الحقيقي بين الشعوب والأديان والثقافات والحضارات المتعددة، والإخفـاق فـي تحديـد الأهداف والأولويات والإبدال لحل مشكلاتهم ومواجهة تحدياتهم المرتبطة في مرحليات معالجـة مرتبطة فيما قبلها وما بعدها، بحيث يكون الدور المتوقع من الفرد ذات فاعلية في حل المشكلة، لا جزءاً من المشكلة ذاتها؛ لكون الأمر يندرج أيضاً على واقع تعليم الفرد وتربيته، عندما تكون التربية والتعليم عائقاً ومثبطاً بل مانعاً من إحداث التنمية واجتياز العقبـات وإزالـة الحـواجز ومواجهة التحديات، وعدم الالتزام عملياً بضوابط وأصول وخصائص الأمن وكل ما يتعلق فيه.

ولا شك أن دور وأهمية الأمن التربوي وثيقة الصلة في الأمن الثقافي، وقد لمس ذلك جلياً فيما سبق ذكره تبيّن العلاقة بينهما، وخاصة في إبراز دور وأهمية الأمـن التربـوي للأبعـاد والجوانب التربوية والثقافية وباقي الأبعاد والجوانب التنموية والأمنية الأخرى.

تشكل الجوانب والأبعاد التربوية والثقافية منظومة أمنية يفترض أن تحقق أمنـاً تكاملياً وشاملاً مع باقي الأبعاد التنموية الأخرى، أمناً يقصد الإنسان ووطنه ومجتمعه وقومـه وأمتـه، مراعياً حاجاته الاقتصادية والسياسية والعسكرية والفكرية والإعلامية والتكنولوجية، على صعيده الداخلي والخارجي، منطلقاً من واقعه وبيئته ومدنيته وحضارته، منسجماً مع تكوينـه المـادي والمعنوي؛ العقلي والإدراكي والمعرفي والمعلوماتي والروحي والنفسي، مواكباً لتنشئته وتعليمه وتدريبه وإعداده ليمارس دوراً وظيفياً وإدارياً وسلوكاً فعالاً في إطار تعامله المرحلي والنـسبي لزمانه ومكانه، مسيطراً على أدواته ومؤسساته، متمكناً مما هو موجود لتحقيق ما هو مرغوب.

كما تبرز الحاجة إلى ثقافة أمنية، تعتمد في مضمونها وتطبيقها على منظومة منبثقة مـن تربية أمنية وتربية ثقافية، ونفسه ما يندرج على غرار التربية الأمنية وجود أمناً تربوياً، وثقافات وتربويات أمنية ذات ارتباط بجوانب وأبعاد ثقافات وتربويات مدنية ووطنية وقومية وإنـسانية شاملة ومتكاملة.

أما دور الأمن التربوي في تحقيق الأمن الثقافي على وجه الخـصوص وبـاقي الأبعـاد الأمنية الأخرى عموماً، فيتضح من خلال المسؤولية الملقاة على أنظمة ومؤسـسات وعناصـر العملية التربوية المنضبطة، والمَعنية كمنظومة أدوات فاعلة في تحقيق الأمن والتنميـة للفـرد والمجتمع، منظومة ذات آلية فاعلة في التطبيق العملي المتقن بشمولية وتكاملية متجانـسة فيمـا بينها، ذات هوية متأصلة وخصوصية متميزة وذاتية مستقلة ونظرة منفتحة واعية، قادرة علـى وقاية وعلاج وتحديث وتطوير وتنمية ذاتها ومن ثم النهوض بغيرها، لا تُعاني من اختـراق أو ازدواجية أو تبعية أو تخلف أو غزو أو هيمنة أو انهزامية أو احتواء أو تغريب أو اسـتلاب أو

استعارة أو انعزالية أو انغلاق، سليمة وقويمة لا شية فيها، بحيث لا يعيقها عـن أداء دورهـا الوظيفي في إنجاز المهام الموكولة بها؛ لتحقيق الأهداف المرجوة منها، بحيث تكون قادرة على حل المشكلات المعيقة لتحقيق الأمن والتنمية المناسبة، لا جزءاً من المشكلة نفسها يعيق مسيرها.

مناقشة نتائج السؤال الثاني: وينص السؤال على" هل تختلف وجهة نظـر أعـضاء الهيئـة التدريسية في كليات العلوم التربوية في الجامعات الأردنية بما يخـص الأمـن الثقـافي ودور الأمن التربوي كبُعد استراتيجي في تحقيقه تبعاً لمتغير الرتبة الأكاديمية؟".

وقد وضحت الجداول (12) (13) (14) نتائج هذا التساؤل من خلال استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بالإضافة إلى تحليل التباين الأحادي لكل مجال مـن مجـالات الدراسة؛ لتفسير نتائج الدراسة.

يُبين جدول (12) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل مجال من مجالات الدراسة تبعاً لمتغير الرتبة الأكاديمية. وكذلك جدول (13) بَين نتائج تحليل التباين الأحـادي لمجـالات الدراسة تبعاً لمتغير الرتبة الأكاديمية. ويُبين الجدول (14) نتائج اختبار SNK للمقارنات البُعدية لتحديد مصادر الفروق في مجالات الدراسة الدالة تبعاً لمتغير الرتبة الأكاديمية، وباستعراض قيم الفروق في المجال الأول: التأصيل للأمن الثقافي والتربوي ككل فقد كانت الفروق بـين رتبـة الأستاذ ورتبة الأستاذ المساعد ولصالح رتبة المساعد.

قد يتوقع أن تتناسب قوة الاستجابة مع فقرات ومجالات الدراسة طردياً مع علـو رتبـة وخبرة عضو هيئة التدريس. كون الأستاذ المتقدم بالعمر ممن يتبنى الاتجاه المحافظ؛ أقرب إلى الاستجابة للضوابط الأمنية الداعمة إلى التمسك بالموروث والعمل على نقله للأجيال القادمة. في حين أن من هم أقل من رتبة الأستاذ ممن لم يتقدم بهم العمر أقرب إلى الاتجاه التقدمي التطبيقي الرافض لنمطية التفكير التقليدي. إلا أن فقرت الاستبانة ركزت على الجانب الإيجابي للمنظومة الثقافية والتربوية الآمنة باعتبار ما يجب أن يكون كشرط للتقدم والتنمية.

إن درجة الانتفاع بثقافة الآخر وعلومه لدى عضو التدريس الدارس في الغرب عالية، مع كون أغلب الاتجاهات ترفض التخلي عن الثوابت الحقيقية، وعدم قبول التأثر المطلق بالفلسفات الغربية. ومن الطبيعي أن يتأثر أو ينتفع عضو هيئة التدريس بالمحيط الذي يعيش فيه، ابتداءً من مرحلة التنشئة الأسرية والتعليمية والتربوية والاجتماعية إلى مرحلة الرشد، كون المحـيط ذات عناصر ثقافية متنوعة، وكون طبيعة المرحلة التعليمية الجامعية ذات خصائص تفرض الاختلاط بثقافات متباينة ومشتركة ومتعددة.

ويمكن تفسير هذه النتائج على أساس أن المجتمع الجامعي هو مجتمع أكاديمي تربوي في أصله. حيث لا بد أن يتمتع العضو بالمقدرة على التأصيل بتبصر ووعـي وبرؤيـة واتـزان وبصيرة ثاقبة وتفكير عميق وإدراك ولو كان على الجانب النظري. وتعتبر هذه النتيجة بـشكل عام منطقية حيث إن عضو هيئة التدريس في كليات العلوم التربوية في الجامعة، يمثل قمة الهرم التعليمي.

ويمكن تفسير هذه النتائج أن أعضاء هيئة التدريس كتربويين يدركون بأن العملية الثقافية والتربوية والتعليمية يجب أن تكون آمنة وعدم استقرارها يشكل عندهم تحدياً لا بد من الإعداد له وموجهته لتحقيق التنمية المنشودة.

مناقشة نتائج السؤال الثالث: وينص السؤال على " هل تختلف وجهة نظـر أعـضاء الهيئـة التدريسية في كليات العلوم التربوية في الجامعات الأردنية بما يخـص الأمـن الثقـافي ودور الأمن التربوي كبُعد استراتيجي في تحقيقه تبعاً لمتغير الجنس؟".

وقد وضّح الجدول (15) نتائج اختبار "ت" لمجالات الدراسة تبعاً لمتغير الجنس، وعنـد الاطلاع على قيمة "ت" المحسوبة ومقارنتها بالقيمة الجدولية البالغـة (1.96) عنـد مـستوى ($\alpha \leq 0.05$) يتبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية على بعض مجالات الدراسة، حيث كانـت قيمة "ت" المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية لهذه المجالات حيث كانت الدالة لـصالح الـذكور الذين كانت متوسطاتهم الحسابية أكبر مقارنة بمتوسطات الإناث والتي تتمثل بالمجالات الآتية: المجال الرئيسي الثاني: التحديات الأمنية للمجال التربوي والثقافي. والمجال الرئيـسي الثالـث: التحديات الأمنية التنموية للبُعدين الثقافي والتربوي. والكلي للمجالات.

يمكن تفسير الفرق الحاصل للجنس الذكور في المجـالين الثـاني والثالـث وكمحـصلة للمجالات مجتمعة لصالح الذكور؛ كون المجال الثاني والثالث يختصان بجانب التحديات سـواء تحديات البُعد الثقافي أم التربوي أم التحديات الخاصة بالمنظومة الأمنية التنموية، باعتبار الذكور أكثر انخراطاً بهذه التحديات من الناحية التطبيقية؛ وقد يرجع ذلك إلى ممارسة إعـداد واتخـاذ القرار بفترة زمانية سبقت الإناث، وقد يكون الجانب التنموي والتاصيل والتخطيط له بواقعية ما يجب أن يكون أقرب لتصورات الذكور منه إلى الإناث؛ باعتبار الخبرة وطريقة التفكير المتأنية وبعيدة المدى في رسم سياسات تنموية استراتيجية قابلة للتطبيق.

وعدم وجود فوارق دالة إحصائياً بخصوص الجنس في المجال الرئيـسي الأول المجـال التأصيلي للأمن الثقافي والتربوي حيث بلغ المتوسـط الحـسابي للـذكور (4.33) وللإنـاث (4.29). وتقارب متوسطات الاستجابة للذكور والإناث للمجالات ككل حيـث بلـغ المتوسـط

الحسابي للذكور (4.28) وللإناث (4.14) وبدرجة استجابة عالية لكلا الجنسين، قد يرجع ذلك إلى التقارب العلمي والثقافي والمعرفي لدى أفراد العينة، فالتقارب في الوعي بعد اكتمال المعرفة والخبرة واكتساب الثقافة قد يصبح قليل التأثر بالجنس. ومع أن طبيعة الضغوط متفاوتة على أعضاء هيئة التدريس إلا أنها متقاربة، كون الجميع قد يتمتعون بحقوق وواجبات عادلة. وهذا يعزز أن أعضاء هيئة التدريس لديهم تصورات واضحة هذا من جانب. أما الجانب الآخر فالإناث بشكل عام يحاولن الاقتراب من الوضع المثالي دوماً لإثبات وجودهن وتحقيق باقي جوانب شخصيتهم للتمييز على الذكور؛ لتحقيق آمالهن وطموحاتهن سعياً لإثبات الذات إلا أن هذه المسألة لم يكن لها دلالة إحصائية دالة.

وما سبق يُعبر عن جانب الأكاديمي الخاص بشخصية الأنثى كعضو هيئة تدريس أما الجانب الآخر فإن النساء هم شقائق الرجال، وقد اجتمع بخصوص الجنسين رابط العلم الذي هو الأساس الأول في الكمال للذكر والأنثى، ورابط الإنتاجية الاقتصادية الذي هو الأساس الأول في القوامة، إلا أن مستوى انخراط الذكور في العمل الأكاديمي والإنتاجي وباقي مجالات الحياة وخاصة التخطيطية والسياسية قد تكون أكثر تعمقاً، وانخراط أدوارهم في صناعة القرار أكثر خبرة وحزم من الإناث.

مناقشة نتائج السؤال الرابع: وينص السؤال على " هل تختلف وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في كليات العلوم التربوية في الجامعات الأردنية بما يخص الأمن الثقافي ودور الأمن التربوي كبُعد استراتيجي في تحقيقه تبعاً لمتغير العمر؟".

يُبين الجدول (18) نتائج اختبار SNK للمقارنات البُعدية لتحديد مصادر الفروق في مجالات الدراسة الدالة تبعاً لمتغير العمر، وباستعراض قيم الفروق في المجال الرئيسي الأول: المجال التأصيلي للأمن الثقافي والتربوي، تبين أن الفروق قد كانت بين عمر أقل من (40) سنة والفئتين أكثر من (50) إلى (60) سنة والفئة أكثر من (60) سنة ولصالح فئة أقل من (40) سنة، وما في المجال الرئيسي الثاني: التحديات الأمنية للمجال التربوي والثقافي فقد كانت بين فئة العمر أقل من (40) سنة والعمر أكثر من (50) إلى (60) سنة ولصالح فئة أقل من (40) سنة، وأما في المجال الرئيسي الثالث: التحديات التنموية للمجال الثقافي والتربوي بالإضافة إلى المجال الكلي فقد كانت بين فئة أقل من (40) سنة وكل من أكثر من (40) إلى (50) سنة وفئة أكثر من (50) إلى (60) سنة ولصالح الفئة الأصغر سناً وهي أقل من (40) سنة.

أن الفئة العمرية أقل من (40) سنة قد احتلت المرتبة الأولى في المجالات الرئيسية، واحتلت المرتبة الثانية بدرجة استجابة عالية في المجال الثاني: التحديات الأمنية للمجال التربوي

والثقافي، والكلي للمجالات. أما الفئة العمرية أكثر من (40) إلى (50) سنة فقد احتلت المرتبة الثالثة بدرجة استجابة عالية في الأغلب في المجالات الرئيسية. أما الفئة العمرية أكثر من (50) إلى (60) سنة فقد احتلت المرتبة الرابعة في المجالات بدرجة استجابة عالية في الأغلب، وبدرجة استجابة متوسطة في المجال الثاني: التحديات الأمنية للمجال التربوي والثقافي.

جاءت نتيجة هذه الدراسة بخلاف ما توقع الباحث؛ حيث توقع أن نتيجة الفرق الدال سيكون لصالح الفئة العمرية الأكبر، في حين كانت النتيجة دائماً في المجالات لصالح الفئة العمرية الأقل وعلى الأغلب لصالح الفئة العمرية أقل من (40) سنة. وقد يكون مقدار الجدية والدافعية والمستوى العال من المثالية المتحققة سواء في المجالات التأصيلية أم التحديات المتعلقة بالدراسة عند الفئة العمرية الأقل أكبر، وهي تتناسب أيضاً مع النتائج المتعلقة بالرتبة الأكاديمية ونظرة أعضاء هيئة التدريس بما يخص مفردات الدراسة الجديدة. أما بخصوص ما تبين من تقارب الفروق بين عينة الدراسة بخصوص العمر فقد دل ذلك على التقارب في الوعي بعد اكتمال المعرفة والخبرة واكتساب الثقافة قد يصبح قليل التأثر بالعمر.

مناقشة نتائج السؤال الخامس: وينص السؤال على " هل تختلف وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في كليات العلوم التربوية في الجامعات الأردنية بما يخص الأمن الثقافي ودور الأمن التربوي كبُعد استراتيجي في تحقيقه تبعاً لمتغير الخبرة؟".

وضحت الجداول (19) (20) (21) نتائج هذا التساؤل من خلال استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بالإضافة إلى تحليل التباين الأحادي واختبار SNK للمقارنات البُعدية لتحديد مصادر الفروق في مجالات الدراسة الدالة تبعاً لمتغير الخبرة. حيث بينت أن فئة الخبرة (5) سنوات فأقل احتلت المرتبة الأولى بدرجة استجابة عالية. وقد جاء الترتيب لجميع المجالات الرئيسة ولكل المجالات لصالح فئة (5) سنوات فأقل، ثم أكثر من (5) سنوات إلى (10) سنوات، ثم أكثر من (10) سنوات وبدرجة استجابة عالية.

ويُبين الجدول (21) نتائج اختبار SNK للمقارنات البُعدية لتحديد مصادر الفروق في مجالات الدراسة الدالة تبعاً لمتغير الخبرة، وباستعراض قيم "ف" لفروق المتوسطات المبينة في الجدول يتبين أن الفروق على المجال الرئيسي الأول: المجال التأصيلي للأمن الثقافي والتربوي والكلي للمجالات قد كانت بين خبرة (5) سنوات فأقل وخبرة أكثر من (10) سنوات بحيث كانت الفروق دالة لصالح فئة خبرة أقل من (5) سنوات.

لا ينبغي للباحث تكرار ما تم تناوله بخصوص متغير العمر؛ إلا أن الأمر قد يكون متشابه هنا، ولكن لو نظرت إلى المرحلة العمرية لعضو هيئة التدريس تجد أن هناك ثلاث مراحل

عمرية: المرحلة الأولى: من مواليد الثلاثينيات إلى أن تصل إلى الخمسينيات، والمرحلة الثانية: من الخمسينيات إلى السبعينيات، والمرحلة الثالثة: من السبعينيات إلى الثمانينيات. ولكل مرحلة تحدياتها الخاصة بها وإن كانت جميعها قد عاصروا القرن العشرين وبـــدايات القـــرن الحـــادي والعشرين إلا أنهم قد تناقلوا خبراتهم فيما بينهم من خلال قنـــوات اتـــصالات مختلفـــة؛ وذلـــك الاختلاف في وجهات النظر قد يكون بسبب تسارع الأحداث والمعرفة في العقود القليلة السابقة، حيث اختلفت حتى آليات الاستعمار الجديد وطرق مواجهته، وإن كان القاســـم المـــشترك لكـــل المرحل أنهم عانوا من الاستعمار واستحقاقته، ومحاولة الاعتماد على الذات والاستقلالية والتنمية وفقاً للإمكانيات المتاحة آنذاك.

وبشكل عام لا يصل عضو هيئة التدريس لهذه المكانة إلا بعد أن بلغ معدل سنوات دراسة تجاوزت أحدى وعشرون سنة، وخبرة قد تصل إلى ضعف سنوات دراسته في درجة الأســـتذة مثلاً. وتقارب الآراء والأفكار في أفراد العينة بغض النظر عن المتغيرات المستقلة قـــد يكـــون نتيجة تقارب المعرفة المستقاه كمصدرية ثقافية وفكرية وتربويـــة مـــشتركة، وكـــون المعرفـــة أصبحت متاحة وإمكانية اكتسابها والحصول عليها أسرع، مع ثورة الاتصالات وتفجر المعرفـــة وتضاعفها في فترات وجيزة. وقد يكون هذا ما يفسر عدم الفـــرق الـــدال بخـــصوص الخبـــرة والعمر؛ كون الأستاذ المساعد الواعي يستطيع أن يحرق مراحل عمريـــة وخبـــرات يمكـــن أن يكتسبها بفترة وجيزة. هذا من ناحية ومن الناحية الأخرى فواقع العينة الاجتماعي يحكمه قواسم مشتركة من الناحية الثقافية والتربوية والسياسية والاقتصادية والتنموية.

أما بخصوص الخبرة فالجميع بحكم الأغلب لديهم إطلاع كاف على الأدبيـــات الخاصـــة بالتحديات؛ كونها معاشة، بمعنى أنه لا تأثير بالغ الأثر بما يخص الخبرة الأكاديمية؛ لان الخبرة تم تناقلها عن طريق التعليم، فما يكتسبه الأستاذ من معرفة يتم تلقيها مما هو دونه مـــن الطلبـــة بجميع المراحل التعلمية الجامعية أو من خلال أنتاجه العلمي من أبحاث، وقد يعزى ذلـــك إلـــى التسارع التي تشهده العلوم والمعارف اليوم، بحيث لم يترك مجالاً لأحد أن يتخلف عن المواكبة والتطوير، فحصيلة الخبرة المتراكمة يستطيع المرء اليوم أن يحصل عليها، أي أن هذا التأصيل يستطيع أن يُلم به الجميع وأن يمتلكه لمن أراد التغير والتجديد والتطوير والتميز.

الاستنتاجـــات

في ضوء نتائج الدراسة السابقة الذكر يمكن الوصول إلى الاستنتاجات الآتية:

- التأصيل للبُعدين التربوي والثقافي ضمن المنظومة الأمنية الشاملة يمكن تحقيق أغلب جوانبه على المستوى النظري من خلال تلمس أهم نقاط الاتفـــاق عنـــد المختـــصين والخبراء الأكاديميين، وتزداد وتيرة دقة استهداف الموضوع كلما اقتربت الدراســـات والأبحاث السابقة من العام 2010م، في حين تقل درجة تحققه على الصعيد التطبيقي.
- كانت نتائج الدراسة من الناحية التأصيلية تشير إلى درجة استجابات عالية بمتوســـط حسابي مقداره (4.25) من حيث قبول أعضاء الهيئة التدريسية المحتوى التأصـــيلي المتضمن في مجالات وفقرات الدراسة ككل، ولصالح الرتبة الأكاديمية أستاذ مساعد غالباً وأستاذ أحياناً وأستاذ مشارك نادراً، وبالتالي لصالح العمر والخبرة الأقل وغالباً لصالح الذكور.
- بعد استعراض قيم الفروق الدالة إحصائياً في مجالات المعنية، فقد كانت بين الأســـتاذ المساعد من جهة والرتبتين الأخريين(الأستاذ والأستاذ المشارك)، بحيث إن الدلالـــة كانت الفروق دالة لصالح رتبة الأستاذ المساعد، ولـــصالح الـــذكور الـــذين كانـــت متوسطاتهم الحسابية أكبر مقارنة بمتوسطات الإناث.
- تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير الرتبة الأكاديمية أو لمتغير الجنس.
- تبين أن الفروق قد كانت بين عمر أقل من (40) سنة والفئتين أكثر مـــن (50) إلـــى (60) سنة والفئة أكثر من (60) سنة ولصالح فئة الأصغر سناً. وكانت الفروق دالـــة لصالح فئة خبرة أقل من (5) سنوات.

التوصيـــــــات

في ضوء النتائج والاستنتاجات هناك توصيات قد تساعد على تجاوز التحديات التي تواجه تحقيق المنظومة الأمنية التنموية الشاملة والمتضمنة تحقيق فاعل لدور البُعدين: الأمن الثقـــافي والأمن التربوي فيها. وانطلاقاً مما سلف الإشارة إليه، فإن الباحث أفرد مجموعة من التوصيات الآتية:

- إعادة النظر بمدخلات وعمليات ومخرجات النظام الثقافي والتربوي والتعلمـــي بنـــاءً على معيارية أمنية وتنموية شاملة ومستدامة.
- إقرار الجامعات مساقات متخصصة في الأمن الثقـــافي والتربـــوي، والتعامـــل مـــع مشكلاتهما ومواجهة تحدياتهما على الصعيد النظري والتطبيقي.
- العمل على توظيف نخبة متخصصة في المنظومة الأمنية الثقافية والتربوية والتنموية؛ لتقديم التقييم والدعم والتطوير والإرشاد والتوعية والخطط التطبيقية كأطر مرجعيـــة لكل مؤسسات المجتمع؛ للإيفاء بمتطلبات تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.
- القيام بدراسات أمنية متخصصة بآليات الضبط المعياري للنظم الثقافيـــة والتربويـــة والتعليمية تستهدف النهوض بمؤسساتهما وعناصرهما؛ للوصول إلى ما هو مطلـــوب من هذه الأنظمة لتحقيق التنمية الشاملة، دراسات قادرة على قياس مدى تحقق الأمـــن الثقافي والأمن التربوي بناءً على مدى تحقق معايير ثقافية وتربوية وتنموية تحققـــت للفرد والمجتمع.
- إنشاء صندوق لتمويل تنفيذ الخطط والاستراتيجيات الموصى بها من لجـــان مراكـــز الدراسات الأمنية المتخصصة، ومتابعة آليات تطبيقها مع أصحاب القرار.
- تكثيف التوعية من خلال مؤسسات الاتصال والتواصل والمؤتمرات وورش العمـــل والبرامج المفرزة لإبدال قابلة لتحقيق متطلبات المنظومة الأمنية الثقافيـــة والتربويـــة ضمن أطر المنظومة الأمنية التنموية الشاملة.
- تأسيس منظمة أو هيئة أو مركز للدراسات الأمنية الثقافية والتربوية، لتتبـــع التقيـــيم الدوري للمعيار الأمني لكل مؤسسات الاتصال والتواصل الرسمية وغير الرســـمية، وإخضاعها لتنفيذ استراتيجيات أمنية وتنموية تتناسب مع واقعها.
- تبني أصحاب القرار لما تضمنته الدراسات من تأصيل لواقع التحديات الأمنية الثقافية والتربوية التي تواجه المنظومة الأمنية التنموية الشاملة؛ للعمل على مواجهة واقعها، وتوجيه آليات التنفيذ لضبطها ومعالجتها.

قائمة المراجع والمصادر

أولاً: المراجع والمصادر العربية:

القرآن الكريم.

آل عبد الله، إبراهيم بن محمد، (2004). مستقبل التعليم والأمن في عصر العولمة. **المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. السنة (19). المجلد (19). العدد (38). ص (211-242).

أحمد، محمد موسى، (2006). حماية الأمن الفكري. **مجلة الأمن والحياة**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. السنة (25). العدد (292). ص (46-49).

أيوب، مدحت، (2003). **الأمن العربي في عالم متغير** في: الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد أحداث 11 سبتمبر – أيلول 2001. تحرير: مدحت أيوب: القاهرة.

برقاوي، أحمد، (2003). **نحو تحديد نظري للأمن القومي العربي** في: الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد أحداث 11 سبتمبر – أيلول 2001. تحرير: مدحت أيوب. القاهرة: مكتبة مدبولي.

البقمي، سعود سعد محمد، (2009). **نحو بناء مشروع تعزيز الأمن الفكري بوزارة التربية والتعليم**. من أبحاث المؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري الذي نظمته جامعة الملك سعود للفترة من (5/23 إلى 1430/5/25) http://www.minshawi.com/node/874

جمال، أحمد، (1998). دور التربية والثقافة في دعم التنمية البشرية (1) و(2). **مجلة التربية**، القطرية للتربية والثقافة والعلوم. العدد (125). ص (54). والعدد (127). ص(70).

حريز، محمد الحبيب، (2005). **واقع الأمن الفكري في: الأمن الفكري**. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. ط1. مركز الدراسات والبحوث: الرياض.

حسن، سمير إبراهيم، (2005). الاستراتيجيات والسياسات الثقافية الوطنية والقومية ودورها في ترسيخ الهوية والأمن الثقافي العربي. **المجلة العربية الثقافية**. السنة (24). العدد (46). ص (9-45).

حسن، محمد صديق محمد، (1998). دور التربية والثقافة في دعم التنمية البشرية (1). **مجلة التربية، القطرية للتربية والثقافة والعلوم**. العدد (125). ص (42-55).

حسن، محمد صديق محمد، (1998). دور التربية والثقافة في دعم التنمية البشرية (2). **مجلة التربية، القطرية للتربية والثقافة والعلوم**. العدد (127). ص (65-79).

حسين، جمال محمد أحمد، (1999). **التربية الإيمانية وأمن المجتمع**. رسالة ماجستير في الدراسات الإسلامية معاصرة، غير منشوره، جامعة القدس، القدس.

الحلاق، محمد راتب، (1984). أزمة التربية العربية والأمن الثقافي العربي. **شؤون عربية**. العدد (36). ص 35

أبو حلاوة، أكرم، (2003). **البُعد الثقافي ودوره في تعزيز الأمن القومي العربي** في: الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد أحداث 11 سبتمبر - أيلول 2001. تحرير: مدحت أيوب. القاهرة: مكتبة مدبولي.

حمدان، سعيد سعيد ناصر، عبد الله، سيد جاب الله، (2009). **دور المؤسسات الاجتماعية في تحقيق الأمن الفكري: رؤية نظرية ودراسة تحليلية**. من أبحاث المؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري الذي نظمته جامعة الملك سعود للفترة من 5/23 إلى 1430/5/25 http://www.minshawi.com/node/852

الحوشان، بركة، (2009). أهمية الأسرة والمدرسة في تحصين أبناءها ضد التطرف والإرهاب، وتعزيز الانتماء الوطني.

الخادمي، نور الدين مختار، (2006). القواعد الفقهية المتعلقة بالأمن الشامل. **المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. السنة (21). المجلد (21). العدد (42). ص (5-43).

الخطيب، محمد بن شحات، (2001). التعليم والأمن الوطني في المملكة العربية السعودية. **مجلة جامعة الملك سعود، العلوم التربوية والدراسات الإسلامية** (1). المجلد (13). ص (167-198).

خميس، بلال عبد الفتاح صبحي، (2005). **تهديد الأمن القومي العربي في ظل النظام الدولي الجديد(1990-2003)**. رسالة ماجستير، غير منشوره، الجامعة الأردنية.

الدويري، فايز، (2009). **دور الجامعات الرسمية في تعزيز مفهوم الأمن الوطني**. http://www.minshawi.com/node/763

الذوادي، محمود، (1984). الوجه الآخر للأمن الثقافي. **شؤون عربية**. العدد (36). ص (53-59).

الرّاوي، جابر، (1990). أثر الثقافة في سلامة المجتمع العربي. **المجلة الثقافية**، جامعة بغداد. العدد (21). ص 12

رجب، مصطفى، (1998). دور التربية والثقافة في دعم التنمية البشرية (1). **مجلة التربيـــة**، القطرية للتربية والثقافة والعلوم. العدد (125). ص (51). والعدد (127). ص(75).

الرّقب، سعيد محمد عبد الرحمن، (2006). **الهوية الثقافية في الفكر التربوي العربي المعاصر وتحديات المستقبل**. رسالة دكتوراه في أصول التربية، غير منشوره، الجامعة الأردنية.

أبو زيد، نايل ممدوح محمد عوض الله، (1991). **الأمن الاجتماعي من منظور القرآن الكريم**. رسالة ماجستير في أصول الدين، غير منشوره، الجامعة الأردنية.

السديس، عبد الرحمن بن عبد العزيز، (2005). **الشريعة الإسلامية وأثرها في تعزيز الأمـــن الفكري**. في: الأمن الفكري. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. ط1. مركز الدراســـات والبحوث: الرياض.

أبو سمحة، كمال كامل، (1998). دور التربية والثقافة في دعم التنمية البشرية (1) و(2). **مجلة التربية، القطرية للتربية والثقافة والعلوم**. العـــدد (125). ص (52). والعـــدد (127). ص(76).

السنبل، عبد العزيز بن عبد الله، (2001). دور المؤسسات التربوية الدولية فـــي دعـــم الأمـــن العربي. **مجلة التربية، القطرية للتربية والثقافة والعلـــوم**. العـــدد (135). ص (114-126).

الشريف، عبد الرحمن، (1988). **دور الشباب في الأمن والتنمية في الوطن العربـــي. فـــي: الشباب وأمن المجتمع**. المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب: الرياض.

الشقحاء، فهد بن محمد، (2006). الأمن الوطني: تصور شامل. **مجلة الأمن والحياة**، جامعـــة نايف العربية للعلوم الأمنية. السنة (25). العدد (284). ص (66-69).

صابر، محي الدين، (1983). **الأمن الثقافي. في: من أجل أمن ثقافي عربي**. مؤتمر الـــوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي. الجزائر: المنظمـــة العربيـــة للتربيـــة والثقافة والعلوم.

صافي، يوسف حسن، (2009).، **تعزيز الأمن التربوي كركيزة لأمن وطني وقومي مـــستدام**. ورقة عمل مقدمة إلى اليوم الدراسي "الأمن التربـــوي الفلـــسطيني فـــي ظـــل العـــدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، جامعة الأقصى.

الصقعبي، مروان، (2009). **أبعاد تربوية وتعليمية في تعزيز الأمن الفكري**. من أبحاث المؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري الذي نظمته جامعة الملك سعود للفترة من 5/23 إلى 1430/5/25 http://www.minshawi.com/node/868

الطالبي، عمار، (1998). دور التربية والثقافة في دعم التنمية البشرية (1) و(2). **مجلة التربية**، القطرية للتربية والثقافة والعلوم. العدد (125). ص (54). والعدد (127). ص(68).

طايع، هاني محمد، (1998). دور التربية والثقافة في دعم التنمية البشرية (1) و(2). **مجلة التربية**، القطرية للتربية والثقافة والعلوم. العدد (125). ص (51). والعدد (127). ص(77).

العاصم، محمد إبراهيم، (1426هـ).**الأمن الفكري لدى الطلبة**. لقاء للإشراف التربوي العاشر في الفترة من 1-1426/4/3ه. الطائف.

عبد الموجود، محمد عزت، (1998). دور التربية والثقافة في دعم التنمية البشرية (1) و(2). **مجلة التربية**، القطرية للتربية والثقافة والعلوم. العدد (125). ص (47-49). والعدد (127). ص(73-75).

العتيبي، عبد العزيز عبد الله راجح، (1999). **الأمن في ضوء الكتاب والسنة**. رسالة ماجستير في التفسير وعلوم القرآن، غير منشوره، الكويت: جامعة الكويت.

عجوة، عاطف عبد الفتاح، (1986). **أثر انتشار الأمن في دفع مسيرة الأمة نحو التنمية الشاملة لمواجهة التحديات**. في: مختصر الدراسات الأمنية. ج4. حيدر، محمد علي، (1990). المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب: الرياض. ص373

علي، سعيد إسماعيل، (1989). **الأمن التربوي العربي**. ط1. القاهرة: عالم الكتب.

عمار، حامد، (1998). دور التربية والثقافة في دعم التنمية البشرية (1) و(2). **مجلة التربية**، القطرية للتربية والثقافة والعلوم. العدد (125). ص (51). والعدد (127). ص(71)

الغامدي، عبد العزيز بن صقر، (2006). **تنمية الموارد البشرية ومتطلبات التنمية المستدامة للأمن العربي**. ورقة عمل مقدمة للملتقى العربي الثالث للتربية والتعليم جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية إنموذجاً. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: بيروت.

فياض، عامر حسن، (دون). **الأمن الثقافي**، دار القادسية للطباعة.

الكيلاني، هيثم، (1997). **دراسات في الأمن القومي العربي**. ط2. دمشق: مركز الدراسات العسكرية. ص (63-93).

المبارك، عبد الرحمن خوجلي، (2000). الثقافة الأمنية ودورها في حل مشكلات المجتمع. **مجلة الأمن والحياة**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. السنة (19). العدد (213). ص (44-46).

المجذوب، أحمد علي، (1983). **مفهوم الأمن الفكري والعقائدي**. بحث قدم في ندوة: نحو استراتيجية عربية للتدريب في الميادين الأمنية لعام 1983م. مختصر الدراسات الأمنية.

محفوظ، محمد، (2000). **الحضور والمثاقفة، المثقف العربي وتحديات العولمة**. ط1. المركز الثقافي العربي: بيروت.

مدكور، (1998). دور التربية والثقافة في دعم التنمية البشرية (1) و(2). **مجلة التربية، القطرية للتربية والثقافة والعلوم**. العدد (125). ص (52). والعدد (127).

مزيان، عبد المجيد، (1983). **مفهوم الأمن الثقافي العربي بين الواقع والتصور في: من أجل أمن ثقافي عربي**. مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي. الجزائر: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

مصمودي، مصطفى، (1996). **تأثير الإعلام الكوني على الأمن الثقافي العربي** في: أعمال مؤتمر الأمن العربي التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية. ط1. مركز الدراسات العربي الأوروبي.

مقداد، محمد، (2004). سياسات الأمن الاجتماعي والتربوي وتشغيل المعاقين. **مجلة التربية**، القطرية للتربية والثقافة والعلوم. العدد (148). ص (196-209).

الملحم، بينة فهد عبد المحسن، (2009). **الجامعات وصناعة الأمن الفكري قراءة سوسيولوجية لعلاقة الجامعات بالأمن الفكري في المجتمع السعودي**. من أبحاث المؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري الذي نظمته جامعة الملك سعود للفترة من 5/23 إلى 1430/5/25 http://www.minshawi.com/node/862

ابن منظور، أبي الفضل جمال الدّين محمد بن مكرم، (1968). **لسان العَرب**. ج (13). دار صادر ودار بيروت: بيروت. ص21

النجيري، محمود محمود، (1412هـ). **الأمن الثقافي العربي، التحديات وآفاق المستقبل**. الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

ولد بيه، عبد الله الشيخ المحفوظ، (1997). **خطاب الأمن في الإسلام وثقافة التسامح والوئام.** أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية. مركز الدراسات والبحوث: الرياض.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Friedman, Jonathan and Randeria, Shalini. (2004). **Globalization, Migration and Cultural Security**. London. , UK. http://web.ebscohost.com/ehost/pdfviewer/pdfviewer?vid=7&hid=112&sid=65ca9cd5-3976-4be9-bb2b-c633d97049e3%40sessionmgr112

Friedman, Jonathan and Randeria, Shalini. I. B. (2004). **Globalization, Migration and Cultural Security.** University College London, UK. http://web.ebscohost.com/ehost/pdfviewer/pdfviewer?vid=7&hid=112&sid=65ca9cd5-3976-4be9-bb2b-c633d97049e3%40sessionmgr112

Hokenmaier, Karl G. (1998). **Social Security vs. Educational Opportunity in Advanced Industrial Societies**. American Journal of Political Science. http://web.ebscohost.com/ehost/pdfviewer/pdfviewer?vid=18&hid=112&sid=65ca9cd5-3976-4be9-bb2b-c633d97049e3%40sessionmgr112

Kakinumab, Fred. (2004). **Security in Cultural Context.** Tufts University, Medford, Mass., USA. http://web.ebscohost.com/ehost/pdfviewer/pdfviewer?vid=8&hid=112&sid=65ca9cd5-3976-4be9-bb2b-c633d97049e3%40sessionmgr112

Mitin, B., Bolotin, I. (1998). **Education and Russia's National Security**. Russian Social Science Review. http://web.ebscohost.com/ehost/pdfviewer/pdfviewer?vid=23&hid=112&sid=65ca9cd5-3976-4be9-bb2b-c633d97049e3%40sessionmgr112

الملحق رقم (1) أسماء محكمين أداة الدراسة

الرقم	اسم محكم الاستبانة
.1	أ. د. هاني عبد الرحمن الطويل
.2	أ. د. أنمار الكيلاني
.3	أ. د. سلامة طناش
.4	أ. د. عبد الرزاق يونس
.5	أ. د. أحمد حمد الخوالدة
.6	د. محمد سليم عودة زبون
.7	د. إبراهيم أحمد حسين الشرع
.8	د. حمزة العمري
.9	د. هشام إبراهيم الدعجة
.10	د. منعم عبد الكريم السعايدة
.11	د. هلا محمد حسين الشوا
.12	د. يونس الشوابكة

ملحق رقم (2) أداة الدراسة بصورتها النهائية

بسم الله الرحمن الرحيم

الاستبانة

كلية الدراسات العليا
الجامعة الأردنية
قسم الإدارة وأصول التربية

حضرة الأستاذ/الدكتور/

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

يقوم الباحث بدراسة بعنوان: " الأمن الثقافي ودور الأمن التربوي كبُعد استراتيجي في تحقيقه من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في كليات العلوم التربوية في الجامعات الأردنية " كأطروحة لاستكمال متطلبات درجة دكتوراه الفلسفة في أصول التربية... وبهدف جمع البيانات أعدت هذه الأداة.

الأمن الثقافي كما يعتمده الباحث هو البُعد المعني بضبط ثقافة المجتمع، وجعلها قادرة على مواجهة التحديات التنموية الداخلية والخارجية. أما الأمن التربوي فهو البُعد المعني بضبط منظومة العملية التربوية، وجعلها قادرة على مواجهة التحديات التنموية الداخلية والخارجية.

يرجى التكرم بالإجابة عن فقرات هذه الاستبانة، بالمعلومات المطلوبة في حقل البيانات الخاصة، وذلك بوضع إشارة (√) في المكان المناسب لرأيك، وستعامل هذه المعلومات بسرية تامة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

واقبلوا فائق الاحترام

الباحث: موفق محمد نبيل الشريف

بيانات خاصة:

ضع إشارة (√) في المكان المناسب:

<table>
<tr><td>الرتبة الأكاديمية:</td><td colspan="2">○ أستاذ</td><td colspan="2">○ أستاذ مشارك</td><td colspan="2">○ أستاذ مساعد</td></tr>
<tr><td>العمر:</td><td>○ أقل من 40سنة</td><td colspan="2">○ أكثر من 40 سنة إلى 50سنة</td><td colspan="2">○ أكثر من 50سنة إلى 60 سنة</td><td>○ أكثر من 60 سنة</td></tr>
<tr><td>سنوات الخبرة:</td><td colspan="2">○ 5 سنوات فأقل</td><td colspan="2">○ أكثر من 5 سنوات إلى 10سنوات</td><td colspan="2">○ أكثر من 10 سنوات</td></tr>
<tr><td>الجنس:</td><td colspan="3">○ ذكر</td><td colspan="3">○ أنثى</td></tr>
</table>

	االدرجة	موافق بشدّة	موافق	أوافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق بشدّة
الرقم	الفقرة					
	المجال الأول: التأصيل للأمن الثقافي والتربوي.					
	المنظومة الأمنية الثقافية:					
1.	حالة مبدلة من خوف ثقافي يعيق تحقق تنمية ثقافية.					
2.	منضبطة وضابطة بقدر ما تتسلح به من سلامة وفعاليّة مكوناتها من أي اختراق.					
3.	ذات وحدات تحصينية متكاملة تضمن مقدرات كافية على مواجهة التحديات.					
4.	ملبية لحاجات الفرد والمجتمع.					
5.	مراعية لجميع جوانب الشخصية الإنسانية.					
6.	ضابطة لاتصال وتواصل الفرد مع الآخر.					
7.	تُعد الثقافة المستنيرة جزء من النظام الأمني التنموي التكاملي.					
8.	يغلب على طابعها الجانب الفكري.					
9.	يُعتبر الأمن الثقافي فيها رصيداً للأمن المجتمعي.					
	يتطلب تحقيق الأمن الثقافي:					
10.	وجود بيئة تربوية وتعليمية آمنة وفعّالة ومتكاملة.					
11.	توفير تربية مدنية ووطنية وقومية سليمة.					
12.	ضبط مدخلات وعمليات ومخرجات النظام الثقافي والتربوي.					
13.	إعداد المفاهيم الثقافية والتربوية المهيئة لتنمية التفكير الواعي.					
14.	ضبط النظام التربوي لمواكبة المستجدات العلمية والثقافية.					
15.	خضوع مجموع الفرضيات والنظريات الثقافية للتجربة التربوية المعيارية الآمنة.					
	بُعد الأمن التربوي يُعتبر:					
16.	بعداً استراتيجياً مؤثراً في البعد الثقافي.					
17.	مختبراً فاعلاً لمعالجة المدخلات والعمليات والمخرجات الثقافية.					
18.	رافداً يزود العملية التنمية في الكفاية اللازمة من الكوادر البشرية المؤهلة.					
19.	منظومة يغلب على طابعها الجانب التطبيقي.					
20.	مجالاً يستمد مضمونه من الأمن الثقافي ويصب بدوره نتاجه فيه.					
	المنظومة الثقافة المتأصلة والتربية السليمة والتنشئة القويمة والتعليم المنضبط تعمل على:					
21.	تهيئة أفراد المجتمع لحماية أنفسهم من أي انحرافات فكرية وسلوكية.					
22.	إلزام الأفراد بالحقوق والواجبات والمسؤوليات الوطنية والقومية والإنسانية.					
	المجال الثاني: التحديات الأمنية للبُعدين التربوي والثقافي.					
	التحديات التي تحول دون وجود مناهج آمنة:					
23.	إفراغ المناهج من عُمقها الثقافي.					
24.	تغليب لهجات ولغات أخرى على حساب اللغة العربية الفصيحة.					
25.	استعارة الأنظمة الثقافية والتربوية والتعليمية دون ضوابط.					
26.	التطبيع الثقافي دون الالتزام بالضوابط التربوية والثقافية.					
27.	التحديات التى تحد من أداء المعلم والمتعلم لتحقيق الأمن:					
28.	انخفاض مستوى شعورهم بالولاء والانتماء والمسؤولية اتجاه تحقيق أمنهم الوطني.					
29.	تدني مستوى إعدادهم وفاعليتهم ووعيهم.					
30.	ضعف انضباط وفعاليّة أعضاء هيئة التدريس.					
	التحديات التي تعيق دور المؤسسات التربوية والثقافية من الوصول إلى تمكين الأمن:					
31.	تهميشها كأداة فاعلة ومؤثرة.					
32.	قصور المقدرات التحصينية فيها ممّا يهدد بازدياد محاولات غزوها واختراقها.					
33.	انتشار المراكز الثقافية والجامعات والمدارس الأجنبية دون خضوعها للرقابة والضبط الكافيين.					
34.	وجود استثناءات وتجاوزات قانونية للأنظمة المؤسسات التعليمية.					

الدرجة		موافق بشدّة	موافق	أوافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق بشدّة
.35	العولمة التي تُضعف دور المؤسسات في تكوين الهوية الثقافية الوطنية.					
.36	تفضيل خريج الجامعات الغربية على من سواه.					
	التحديات التي أبرزت الحاجة لوجود منظومة أمنية ثقافية وتربوية:					
.37	كثرة الوسائل الإعلامية التي تستهدف الأمن الإنساني.					
.38	قصور المادة الإعلامية الوطنية المقدمة للطفل عن حمايته من الغزو والاختراق الثقافي.					
.39	توالي حملات التبشير والاستشراق والمثاقفة والتغريب.					
.40	سياسات الاحتواء والاختراق والتبعية.					
.41	تعدّد أشكال الغزو الثقافي الجديد الذي يستهدف استقلالية وذاتية ووحدة وأمن الأمة.					
.42	ازدياد نسب الأمية في الدول المتخلفة مقارنة مع الدول المتقدمة.					
.43	الخلل في ممارسة الديمقراطية أنشأ أفراداً ومجتمعات يشعرون بالقهر والاضطهاد.					
.44	ممارسة تربية الخوف للسيطرة على الأفراد وقمع سلوكهم بأسلوب مُمنهج.					
	التحديات التي دعت بالمطالبة بضوابط قاسية ومبالغ بها لتحقيق الأمن الثقافي والتربوي جسدت واقع:					
.45	الخوف والجمود والانغلاق والتخلف الثقافي.					
.46	تبني منظور الفكر التآمري العدائي في التفسير والتحليل.					
.47	الوهن الثقافي لدى الأفراد على مواجهة التهديدات.					
.48	مطالبة الأمم بالاستثناء الثقافي خوفاً من ضياع هويتها الثقافية في ظل استحقاقات العولمة الإعلامية.					
	المجال الثالث: التحديات الأمنية التنموية للبُعدين الثقافي والتربوي.					
	متطلبات تحقيق منظومة أمنية وتنموية شاملة، يجب اتخاذ خطوات تستهدف سياسات ثقافية وتربوية آمنة منها:					
.49	وضع خطط قابلة للتنفيذ وتحقيق ما أمكن من أسباب القوة والمنعة.					
.50	إيجاد أبدال أمنية تطبيقية متبناة من أصحاب القرار السياسي والاقتصادي.					
.51	مراعاة وجود التعددية الثقافية وتفعيل الحوار البناء؛ لإمكانية التعايش السلمي معها.					
.52	اعتبار التعليم العام النوعي والكمي أحد المحكات الأساسية لرقي وتقدم وأمن الأمم.					
	التخطيط الأمني للمنظومة الأمنية والتنموية المستدامة يُعاني من:					
.53	عدم تضمينه فعلياً في الأنظمة التشريعية والقانونية الثقافية والتربوية المطبقة.					
.54	عجز صناع القرار الثقافي والتربوي والسياسي عن تحقيق منظومة أمنية شاملة.					
.55	غياب الأيدلوجية الثقافية والتربوية الراسخة والواضحة والمتكاملة.					
.56	التخلف الأمني المتجسد بعدم تنفيذ الخطط والتوصيات الناتجة عن المنظمات البحثيّة.					
.57	ازدواجية التخطيط والتنسيق في بناء المنظومة الأمنية الثقافية والتربوية.					
.58	تأثر صناع القرار الثقافي والتربوي والسياسي بمفكري الغرب ونظرياتهم.					
.59	هجرة العقول التي تُعرقل واقع الاستقرار الأمني والتنموي المنشود.					
.60	سياسات التمويل والمنح المرهونة بالتنازلات التي تزيد من التبعية وتصادر سيادة الأمة.					

الملحق رقم (3) كتاب من الجامعة الأردنية تسهيل مهمة





THE UNIVERSITY OF JORDAN

رئاسة الجامعة

University Administration

الرقم: ١١/١/١٦/ ٥٩٥٥

التاريخ: ٦ /١٢/ ١٤٣٠هـ

الموافق: ٢٤/١١/٢٠٠٩م

معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي

تحية طيبة وبعد،،

فأرجو إعلامكم بأن الطالب **موفق محمد ياسين الشريف**، من طلبة برنامج دكتوراه أصول التربية في كلية العلوم التربوية بالجامعة الأردنية، يقوم بإعداد أطروحة بعنوان " الأمن الثقافي ودور الأمن التربوي كبعد استراتيجي في تحقيقه، من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في كليات العلوم التربوية في الجامعات الأردنية". ويحتاج إلى تطبيق أداة دراسته على أعضاء هيئة التدريس في كلية العلوم التربوية في الجامعات الأردنية .

أرجو التكرم بالموافقة والايعاز للمعنيين لديكم بتسهيل مهمة الطالب المذكور أعلاه، علماً بأن المشرف على رسالته هو **الأستاذ الدكتور هاني عبد الرحمن الطويل .**

شاكرين لكم اهتمامكم بالجامعة الأردنية، وتعاونكم معها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

/ رئيس الجامعة

نائب الرئيس لشؤون الكليات والمعاهد الإنسانية

(الأستاذ الدكتور صلاح جرار)

س.س

هاتف: ٥٣٥٥٠٠٠ (٦-٩٦٢) فاكس: ٥٣٥٥٥١١ (٦-٩٦٢) عمان ١١٩٤٢ الأردن
Tel:L (962-6) 5355000 Fax: (962-6) 5355511 AMMAN 11942 JORDAN
E-mail: admin@ju.edu.jo
http://www.ju.edu.jo

Cultural Security and The Role of Education Security as a Strategical Dimension in Actualizing it as Perceived by Staff Members of Educational Science Faculties in Jordanian Universities.

Prepared by

Muwaffaq "Mohammad Nabil""Mohammd Yasin" Al Sharif

Supervised by

Prof. Dr. Hani Abdul Rahman Al Taweel

University Year 2010-2011

Abstract

The study aimed to clarify the cultural security and the role of education security as a strategical dimension in actualizing it as perceived by staff members of educational science faculties in Jordanian universities through answering the following main question:

What is the viewpint of the staff members of the educational science facilities in Jordanian Universities related to cultural security and the role of the educational security as a strategical dimension in actualizing it? and the secondary question:

Does view point of the staff members of educational science faculties in the Jordanian Universities differ in relation to cultural security and the role of the educational security role as a strategical dimension in actualizing it due to the following variables: academic rank, sex, age & expertise?

Study sample consisted of (241) staff members selected randomly stratified from educational science faculties in the Jordanian Universities for academic year (2009-2010) totaling (440) members. A tool has been developed by the researcher included (60) items branching out into three major fields covering the following: the first one was rooting of the cultural and educational science, the second is the security challenges of both educational and cultural dimensions, the third is the security and developmental challenges of both cultural and educational dimensions, which have been verified validity and reliability wise through factors analysis, and Bearson and Cronbach Alpha by using the arithmetical means, SD, ratio and ANOVAa, and (SNK) test to point out sources of fields differences.

Study results revealed the following mostly high responses sometimes very high and rarely medium in respect of staff members acceptance to rooting content in the study fields and item and in favor of the academic rank mostly asst. prof. sometimes and associate prof. rarely in favor of age, less expertise, mostly in favor of males, while the interview results analysis indicated to close viewpoints in respect of study questions among females with rooting differences at prof. rank that confines the unlimited and details the concise while the study population approves in total the role of the educational security as a strategical dimension in actualizing the cultural and educational matrix in respect of application and non-availability of mechanisms by decision makes to deal with comprehensive security, development challenges; by referring to statistical differences values it existed between assistant prof. rank and in favor of males whose arithmetical means higher in comparison with those of females, on the other hand there were no differences of statistical significance either for academic rank variable or for that of sex or for interaction between them (rank and sex) of except for the three fields together, the differences were between age less than (40) years and the two categories over (50) up to (60) years and category over (60) years in favor of the younger one. The differences were in favor of category of (5) years less in expertise.

In light of the study results the researcher recommends the following:

- Reconsidering the inputs and outputs of the cultural system and the educational and cultural ones based on security standards and comprehensive developments.
- Forming specialized committees in the cultural and security matrix and the educational development to advance evaluation; support development, guidance, awareness and application plans as reference for community establishment to fulfill the requirements of sustainable development.
- Adopting the study results related for rooting sources of the security and cultural challenges and educational ones that encounter the comprehensive development and matrix to encounter its reality and directing execution mechanisms to control and deal with them.